الدعارة الحلال

الدعارة الحلال

الطبعة الأولى: يناير ١٩٩٧
رقم الإيداع: ٩٦/٩٥٧١
الترقيم الدولي: 9 -1581- 19-97

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
لوحة الغلاف: تفصيل من «امرأة من الحريم»
للفنان الفرنسي «يوجين ديلاكروا»
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمى فهيم
كمبيوتر: دار جهاد

عبد الله كمال

الدعارة الحلال

المؤسسة الحديثة للزواج
فى مصر والسعودية وإيران

المكتبة الثقافية
بيروت

الإهــداء

إلى عادل حمودة

إلى أستاذى

إلى الرجـل الذى لم يتـخل عنى، وسـاندنى بقـوة فى معركـة مصادرة كتابى: «التحليـل النفـسى للأنبياء».

إلى أهم صانع صحف ومبادىء ومعارك فى مصر التـسعينـيات.

عبد الله كمال

قـــبـــــــــل أن تـــــقـــــــرأ

بين الـدعارة الحلال والـدعارة المقـدسة

ليس طبيعيا أن نبدأ كتاباً مثل هذا برواية نكتة.. فالأمر جاد للغاية.. وليس به أى نوع من المزاح.. لكن هذه النكتة ضرورية جدا فى البداية لأنها بالفعل تلخص أزمة حقيقية وواقعاً مراً وتناقضا فادحاً تعانى منه العديد من المجتمعات المسلمة يحاول هذا الكتاب أن يرصده ويرسم ملامحه.

تقول النكتة: إن مجموعة من المصلين فاجأت رجلا يضاجع امرأة تحت منبر أحد المساجد.. فهاجت مشاعرهم.. واستفزتهم هذه الهزلة الأخلاقية الدينية وهجموا على الرجل وكادوا يفتكون به.. لكنهم قبل أن يضربوه صرخوا فيه:ويحك.. أليس لك دين؟ .. فأجاب الرجل الذى كان يلملم ثيابه المبعثرة : بلى.. ولكن ليس لدى منزل «!!»

إنها نكتة دينية جريئة.. قرأتها فى كتاب عن زواج المتعة فى إيران. ورغم أنها ساخنة لاذعة قاسية.. إلا أن فى الواقع ماهو أسوأ وأطرف وأهم منها.. وهى بالإجمال - أى النكتة- قلب وعقل وهدف ومنهج هذا الكتاب.. فهى تعبر عن مشكلة مزمنة فى مصر وإيران والسعوديه وغيرها من الدول الإسلامية.. منذ سنوات طويلة.. مشكلة الفارق الزمنى الشاسع بين مرحلة البلوغ الجسمانى ومرحلة النضج الاجتماعى.. بين المرحلة الأولى التى يصل إليها أى إنسان- ذكر أو أنثى- مرغما لأسباب فسيولوجية وبين المرحلة الثانية التى يجد كثيرون صعوبة فى بلوغها بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة.

بين نقطة نمو الإلحاح الجنسي وضغوط الحاجة الغريزية، والقيود التي يفرضها الواقع الأخلاقي والعقيدة الدينية والحصار الاجتماعي والاقتصادي.. ذلك الفارق الشاسع بين المرحلتين الذي خلق هذه النكتة، وخلق بالتالي مؤسسة «الدعارة الحلال».. مؤسسة الزواج غير التقليدي في مصر وغيرها.

وقد يكون تعبير « الدعارة الحلال » مثيراً إلى حد بعيد.. فضلا عن أن كلمة «مؤسسة» تثير بدورها الدهشة.. ولكن هذا هو الواقع بعينه، وبدون أية رتوش، أو إضافات، فالمؤسسة موجودة، ورغم أنه لايوجد لها إطار شرعي، أو رسمي، لكنها موجودة لأن لها عقيدة، ورؤية، وشريعة، وموظفين، وزبائن، ومحامين، ومحاكم، وضحايا، وأبناء، ويعترف بها الكثيرون، وملموسة رغم أن هناك من ينكرونها ويهاجمونها.

ولا أعتقد أن دور هذا الكتاب سوف يقف عند حد الرد على علامات الاستفهام التي يثيرها عنوانه، ولن تنتهي مهمته عند نقطة إثبات منطقيته.. ولكن وظيفة الكتاب هي شرح هذا التناقض في العنوان.. التناقض الذي يجعل الدعارة، بكل مافيها من حرمانية، أمراً حلالاً في رأي من يمارسونها.. وأن يضع يد القارىء- الذي قد يكون زبونا من زبائن هذه المؤسسة- على موضع الجرح الدائم، رغم أن السياسيين يتجاهلونه، ورغم أن السماسرة يتحايلون عليه، ورغم أن الشيوخ يتغاضون عنه.

غير أنني قبل أن أمضي في سرد قصة هذه المؤسسة أتوقف أمام جزء تاريخي، أظنه هاما، حول الدعارة حين كانت مقدسة، وحين كانت مقبولة دينيا، وقبل أن تصبح مرفوضة اجتماعيا ودينيا، وقبل أن يوافق البعض على ممارسة نوع منها، بدعوى أنه حلال.

إن الدعارة، مهنة بيع الجسد، هي كما يعرف الجميع أقدم مهنة في التاريخ، وعلى الرغم من أن هناك من يعتقد أن الدعارة وتجارة بيع الجسد كانت تحدث دائما وتروج لأسباب اجتماعية واقتصادية، بحثا عن لقمة العيش ورغبة في تلبية الحاجة، إلا أن التاريخ يؤكد أن هناك أيضا أسباباً دينية أدت إلى انتشار الدعارة في العصور القديمة، باعتبارها سلوكاً دينياً محموداً.. بل ومرغوباً أيضاً، وهاماً وضرورياً في طريق الارتقاء الديني بالأنثى والرجل.

تقول سلام خياط فى كتابها «البغاء عبر العصور» - دار رياض الريس : كانت المعابد منتشرة فى مدن الحضارات القديمة، بابل وآشور وأثينا وروما ومصر، وكانت المعابد آنذاك تحمل شتى الأسماء وتدين بالولاء للآلهة ذاتها مع تحوير فى الأسماء.. فهى أفروديت حينا، وهى نانا وهى عشتار حينا آخر، وكان للمعابد بغايا يمارسن الدعارة بنفس طقوسها المعروفة.. وكان الهدف هو جمع المال من أجل هذه المعابد وبهدف خدمة الرب.. وكانت الفتاة تدخر لنفسها القليل لينفعها فيما بعد، بينما الباقى يذهب للكهنة، كى تعزز مكانة المعبد والعاملين فيه.. وكثيرا ماكانت النسوة يفضلن البقاء فى المعبد وخدمة الرب من خلال هذا الطريق لما يوفره لهن من أمان ومايشيعه حولهن من قدسية.. وقد كان يطلق على داعرة المعبد فى بلاد وادى الرافدين - مثلا - لقب: المقدسة، أو المضحية، أو مانحة الخصوبة للأرض.

بهذا المنطق - تقول سلام خياط - : لم يكن عمل البغايا فى المعابد معيبا، أو مخجلا، وإنما على العكس أضفى عليهن من الاحترام مايوازى أو يفوق احترام النساء المتزوجات وكان نخبهن يشرب إثر كل انتصار حرب، أو فى أعقاب كل وباء تتخلص منه المدينة. بل وكان الآباء الذين يقدمون بناتهم للمعابد يُعتبرون آباء مثاليين ويحظون أكثر من غيرهم بالاحترام والتبجيل.. وكان الاعتقاد السائد أن فض بكارة البنت العادية - من العوام - جالب للعنة والأمراض، بينما إذا تم فضها فى المعابد عن طريق الكهنة أو الملك وخدام الإله فإنها بهذا تكون قادرة على صد اللعنات ومقاومة الأمراض.

فى هذا السياق يزعم المؤرخ هيرودوتس أن الأهرامات بنيت فى مصر من أموال هؤلاء البغايا، ويَدّعى أن خوفو نفسه بنى هرمه من أرباح ابنته البغى المقدسة والتى كانت إحدى كاهنات الرب الجميلات.

فى المقابل توجد روايات تاريخية تؤكد أن الفراعنة هم أول من حرّموا البغاء، كما يقول أنطون ذكرى فى كتابه «تحريم البغاء عند قدماء المصريين» - مكتبة مدبولى - وينقل بدوره عن هيرودوتس كيف أمر خوفو بأن يأكل تمساحا عاشقا لاحدى زوجات كبار مسئولى قصره بعد أن ضبطا فى حالة خيانة .

لكن هذه القصة التى جرى نشرها فى نهاية الأربعينيات فى مصر كنوع من

تأيد قرار إلغاء البغاء في ذلك الوقت، لانتفى على الإطلاق أن «الدعارة المقدسة» كانت لها مؤسسة فى العصور القديمة خاصة عند الفراعنة، وفى ص٧ من كتاب «البغاء عبر العصور» لمحمد صادق صبور - المكتبة الثقافية بيروت- يرصد المؤلف طبيعة هذه المؤسسة الى درجة أنه كانت هناك مؤسسات للطبقة العليا وأخريات للطبقة الدنيا فى المعابد.

يقول: «لقد سُجِّل هذا التقسيم فى كتابات بابل القديمة التى سادت بين الكاهنات الراقيات للإله عشتار - وأرقى الكهنة. كانت الكاهنات الراقيات هن اللاتى يقمن بطقوس الزواج المقدس للملوك والكهنة.. وكان حفل الزواج المقدس يبدأ بأن تتزين الكاهنة بعقود من البلح الطازج تعبيرا عن استمرار الثروة والخير- ثم تنتظر زوجها الملك فى الحجرة الداخلية بالمعبد حيث تكون باقي الكاهنات قد أعددن الفراش.. وكان هذا الزواج المقدس يعبر عن طلب الملك للبركة من الإله بزواجه من إحد الكاهنات لكى يكتسب حكمة الشرعية اللازمة.. وهكذا اكتسبت مومسات المعابد الراقيات القوة والمركز».

وفيما بعد سوف نجد أن فرعا من مؤسسة «الدعارة الحلال» كان يؤمن بنفس المنطق.. ويرى أن ممارسة المتعة هو نوع من العبادة.. وأن كل نقطة ماء يتم الاغتسال بها بعد المضاجعة فى زواج الدعارة الحلال يكتب بها حسنة للزوجين يوم القيامة، كما زعم أحد أئمة الشيعة، وكما سنرى فى الفصل الأول من هذا الكتاب.

وحسب مايقول محمد صادق صبور، الذى نعود معه إلى مؤسسة الدعارة المقدسة، فإن الكاهنة الراقية من طبقة «إنتو» تليها كاهنة مومس من طبقة «ناديتو».. وكانت كاهنات هذه الطبقة ممنوعات من الزواج ومن الحمل.. ثم تأتى بعدهن طبقة «قاديشتو» و «إيشتاريتو» اللاتى كن يعملن ويمضين كل وقتهن فى خدمة الإله عشتار.. ولكن كان بعضهن يعملن فى الرقص واللعب على الآلات الموسيقية.. بينما الطبقة التالية «حديمتو» كانت تضم مومسات حقيقيات، يعملن بعض الوقت فى المعابد وبعض الوقت فى الطرقات.

وكن يعتبرن مقدسات فى حماية الإله عشتار، وكان الناس يتقربون لهن طلبا للبركة.

ويقول هيرودوتس في نفس السياق - نقلا عن سلام خياط - كان يتحتم على كل فتاة تبلغ سن الحلم في بلاد بابل أن تهب نفسها ولو مرة واحدة للمعبد، حيث تجلس الفتاة في فناء معبد عشتار وتنتظر الغرباء يأتون إليها ليصحبوها. وكان الكثيرون من ذوى النفوذ والاثرياء يأتون المعبد وهم على عربات فخمة يتبعهم العبيد والخدم، وتتخذ الفتيات أماكنهن قرب الهيكل وكن يضعن عقودا من اللؤلؤ حول رؤوسهن لتميزهن عمن عداهن ويجلسن في صفوف متقاربة ومن تختار الجلوس في الموقع لايحق لها مغادرته قبل أن يختارها شخص ما، ويلقى بالقطعة الفضية في حضنها ثم يصطحبها إلى المكان المخصص للاضطجاع الذى عادة مايكون ملحقا بالمعبد.

وتقول سلام خياط: بعد المرة الأولى كان يحق لأهل الفتاة أن يبقوها في المعبد حينا من الدهر أو تعود إلى البيت.. وكان كلما زاد عدد الذين ضاجعوا الفتاة كان ذلك أدعى إلى احترامها وإشارة إلى جمالها وجاذبيتها ودافعا قويا لطلبها للزواج.

هكذا كان حال «بغايا الرب» في عصور ماقبل الأديان السماوية، حين كانت «الدعارة المقدسة» لها مؤسسة، تتمتع بقدر كبير من الاحترام، يشرف عليها الكهنة، وتعتبر المومس فيها مبروكة، وتوجه أرباحهن إلى بناء المعابد وخدمة الرب.. وهي حالة كان بها اقتران كبير بين الدين والدعارة.

ثم ألغيت الدعارة، وحرمت وصارت الداعرة التي كانت تتمتع بقدر من المكانة الاجتماعية في أسفل درجات السلم الاجتماعي.. ولكن بقيت في التاريخ فترات من حين لآخر تقترن فيها التصرفات الجنسية ببعض الأفكار الدينية، ويخلق لها اطار عقيدى داعم، يوفر الشرعية.

وفي الحالة الإسلامية يمكن رصد مثل هذا من خلال حالتين، الأولى: خاصة بالتفسير الذى يسوقه البعض لفكرة الرقيق « وما ملكت أيمانكم ».. الثانية: تتعلق بقيام بعض محترفي الدين بتوظيف الجهل والخرافة في سبيل ممارستهم للدعارة.. حتى جاءت مؤسسة «الدعارة الحلال» في العصر الحديث.

ولنتوقف قليلاً أمام الحالة الأولى.

فقد كانت واحدة من أشكال الدعارة والممارسة الجنسية التي تحاول أن تغطي نفسها بالدين - بينما هي بعيدة عنه وفي هذا السياق نستعين ببحث كتبه الدكتور أحمد صبحي

منصور عن « الرق والاسلام» تحت عنوان: ماذا يعني تعبير «ماملكت أيمانكم؟» ونشرته مجلة روز اليوسف في ٦ مارس ١٩٩٥.

يقول: ليس صحيحا أن تشريعات التراث عن الرقيق وملك اليمين لا تدخل ضمن دين الاسلام، لانها في الحقيقة اجتهادات بشرية وفتاوى فقهية تعبر عن واقع العصور الوسطى التي كانت تتنفس الظلم والاستغلال، ثم تكتسب مشروعية زائفة بأن تصله بالدين عن طريق نسبته للنبي ﷺ في أحاديث كاذبة تخالف القرآن.

ووفق وجهة نظر أحمد صبحي منصور فإن «الرقيق» كان هو الآخر - حسب فهمنا - مؤسسة للدعارة في العصور الوسطى.. وهو يبني رؤيته هذه على عدة نقاط:

- ليس صحيحاً أن القرآن اكتفى بالدعوة إلى عتق الرقيق دون أن يحل الموضوع من جذوره، صحيح أن القرآن جعل تحرير الرقيق ضمن بنود الكفارات عن الذنوب، وأنه جعل تحرير الرقيق ضمن الصدقات التي يتقرب بها المؤمن إلى ربه.. ولكن القرآن عالج الموضوع من جذوره.

- إن الاسترقاق أثر للاستغلال والظلم، وإقامة العدل هدف تشريعي عام في الرسالات السماوية، وإذا تم تطبيق هذا لامجال للاسترقاق.

- تشريعات القرآن تحارب الاستغلال عموما، وتمنع تكوين طبقة مترفة تحتكر الثروة والسلطة وتؤدي لانفجار المجتمع، وآيات القرآن تحذر من المترفين.

حتى إذا تم استيراد رقيق من الخارج ولم يسعفه الحظ بأن يكون حرا فإن تشريعات الإحسان ترعاه وتحفظ كرامته. والمؤمن مأمور بالإحسان إلى ماملكت يمينه .

- تشريعات القرآن قامت بتخفيف منابع الاسترقاق.. فالقرآن يرفض استرقاق الأسير أو قتله، ولم يتحدث القرآن عن سبايا الحروب أو العبيد.

- عقلية العصور الوسطى هي التي أفرزت فكرة السبايا، والنبي لم يتخذ سبيا، وإنما حين هزم قوم جويريه بنت الحارث في غزوة بني المصطلق، تزوجها النبي ﷺ ، وتزوج صفية بعد هزيمة قومها في خيبر ولم يتخذ سبيا.

- المنبع الوحيد الذي أبقاه القرآن للاسترقاق هو الشراء والهبة من الخارج، وإذا كان

هدف تشريعات القرآن هو العدل فليس منه بالطبع فتح الباب أمام عصابات خطف الرقيق وتجارتهم الآثمة.

- إن العصر العباسي هو الذى جعل العلاقات مع المملوكة هي المعاشرة الجنسية والزواج.. والقرآن يرى انه إذا أراد أحد أن يتزوج مملوكة له فعليه أن يعلن عن هذا النكاح.

- والقرآن يسمى مالك الجارية بالأهل، ويشترط لزواجها من غير صاحبها مهرا.

- الجارية ليست مباحة لأى أحد، وإذا أرادها صاحبها فليتزوجها، وإذا لم يرد وتزوجها آخر فعليه مهرها.

هذا هو الفهم الدينى لموضوع الرقيق.. لكننا نلاحظ بالطبع أن عكس هذا هو الذى كان يحدث فى الواقع، حين تصور البعض أن «ملك اليمين» يعنى جواز المعاشرة الجنسية إلى مالا نهاية مع العبيد.. وحين قصر دائما الحديث عن الرقيق علي أنهن إناث وليسوا ذكورا.

وبشكل عام فإن هذا التحريف الدينى لم يكن مقصوراً فقط على حالة العبيد، ولكنه أيضاً امتد إلى حالات أخرى كثيرة يشرحها هذا الكتاب، لكننا قبل هذا نرصد الحالة الثانية التي اقترنت فيها التصرفات الجنسية بأفكار دينية فى الإسلام.

فالواقع يقول: إن التاريخ الإسلامى شهد محاولات عديدة من بعض رجال الدين والسلطة لتوظيف جسد المرأة فى خدمة أغراض جنسية بحتة تحت غطاء من الحلال، بعضها كان فى إطار العلاقة الموصوفة بالشرعية، وبعضها الآخر عبارة عن علاقات بنيت على الخديعة، وإيهام الفقراء بأن مايفعلونه هو الحلال بعينه.

وفي هذا السياق ولد شيوخ هتك الأعراض.. محترفو التجارة بالدين الذين لم يتوقفوا عن أن يجدوا فى كل يوم وسيلة يمكن أن يضاجعوا بها النساء، ويقتربوا بها من أجسادهن حتى لو كان هذا باستخدام الدين والفتاوى والحيل الفقهية.. وقد رصد الباحث الدكتور أحمد صبحى منصور فى رسالته لنيل درجة الدكتوراه عن التصوف والمتصوفين حالات من هذا النوع.

يقول: لقد تخصص بعض الدجالين فى نوع من الدجل السام، أولئك كانوا ولازالوا

يعيشون، ينتهكون الأعراض والحرمات، ويتخصصون في خداع النساء لاسيما من الطبقات الثرية والمترفة.. حيث يخفى النعيم عقولا هشة وأجسادا بضة. ويتحدث الشيخ الجوبري الدمشقي في كتابه «المختار في كشف الأسرار» عن هؤلاء: «اعلم ان هذه الدرجه لم يتعلق بها إلاكل من يأكل الدنيا بالدين، ويدخل الشبه على قلوب المسلمين، وكل واحد من أهل هذه الطائفة ظاهرة صديق وباطنه زنديق، يستحلون للمحارم ويجهلون المعالم، منهم الاباحية الذين يبيحون مؤاخاه النساء واللعب مع المردان و يختلون بالنسوان.. ومنهم من يظهر في جسد المرأة شيئا من الكتابة من تحت ثيابها فيقول قد ظهر لي فيك علامة على العضو الفلاني، وهذه علامة على كذا وكذا، فاكشفي عن هذا العضو تجديه مكتوبا بما ذكرت، فإذا كشفت بانت له الكتابة.

ومع أحد هؤلاء الدجالين حدثت حكاية غريبة نرويها نقلا عن أحمد صبحي منصور..

يقول: كانت ليلة شاتية باردة عندما طرق شيخ غريب أحد بيوت قرية، رحب به صاحب البيت، لكنه وجده يتجه ناحية البيت يكبر ويهلل، وقال لصاحب البيت: إن هنا كنزاً مرصوداً. وان الهاتف أخبره بذلك، وطلب منه أن يأتي بقطعة من حلى الزوجة ليفتح بها شهية خادم الكنز المكلف بحفظه.. ففعل صاحب البيت.. وامسك الشيخ فأساوحفر، وكلما مضى في ذلك القى الاسورة وهو يتمتم بتعاويذ غريبة.. إلى أن خرج بيديه مملوءتين ذهبا. وبينما كان أهل القرية يكبرون فرحا قال الشيخ ان هذا الذهب قشرة بصلة، اما الكنز الحقيقي فلم يزل مرصودا.. وانه لابد من مضاعفة كمية الذهب ليرضى الجنى خادم الكنز فيترك لهم الكنز كله. وأن عليهم أن يجمعوا وهبة الجنى، وسوف يتبرع هو بنصيبه لبناء مسجد في القرية. وسيكون نصيب كل منهم بحسب مايتبرع به.

وحين اجتمع له كل ذهب القرية.. هرب.

هذا الشيخ لايختلف عن ذلك الذى أقنع أحدهم بأن في بيته كنزا، لايمكن فتحه إلا بعد أن يختلى بزوجته سبعة أيام، وأكثر .. ولقد قبل صاحب البيت.. وتنازل عن امرأته للرجل الغريب، وظل صاحب البيت ينام ويصبح خادما للشيخ الذى ينام م زوجته كل يوم مقابل فتح الكنز الذى لايُفتح أبداً.

وهذا الشيخ الدجال لايختلف كثيرا عن أمراء التطرف الذين أتحفوا السذج بفتاوى من نوع خاص فى الثمانينيات والتسعينيات.. فتاوى هدفها الحصول على جسد امرأة أو أكثر.. مقابل كنز غير موجود في الدنيا.. ويزعمون أنه موجود فى الآخرة.. وتحت غطاء من الحلال ومحاولات نيل الثواب ولدت دعارتهم التى قالوا عنها لأعضاء جماعاتهم : إنها حلال.. ولد «زواج الهبة» .. وظهرت علاقات شفهية بدون عقود.. وكانت الضحية فى كل مرة هى القيم التى تنتهك، والأجساد والأعراض التى تنتهك أيضاً.

وهذه الظاهرة يعالجها الكتاب فى الفصل الخاص بمجتمعات التطرف حين نتحدث عن «حريم الخليفة» كواحدة من بنود «مؤسسة الدعارة الحلال» فى مصر.. الذى يمتد ليشمل أبعادا اكثر انتشاراً فى جوانب كثيرة أخرى من الحياة.. ويعد أن نضع يدك على إباحية بدون قيود، وعلى زواج شفهى، وعلى طلاق بدون صلة، وعلى فتاوى تبرر العلاقات الجنسية المحرمة، خلقوا لها إطارا وهمياً من الحلال، وعلى جنس يصل إلى حد القتل، وعلى زواج غريب الأطوار يستخدم أحياناً ليكون وسيلة لتجنيد لعضو جديد فى تنظيم أولإرضاء رغبات الأمير.. سوف ننتقل بك إلى اهم وأقوى كيان فى مصر فى مؤسسة «الدعارة الحلال».

هذا الكيان هو «الزواج العرفى» والذى يرصده الكتاب كمؤسسة بديلة طرحها الناس فى مواجهة المؤسسة التقليدية للزواج، وفى محاولة للهروب من الضغوط الاجتماعية وإشباع الاحتياجات الجنسية، أو اللجوء إلى هذه الصفة بحثا عن الكسب، وارتزاقاً من الدعارة، ولكن بإدعاء أنها حلال.

وحين نرصد صورة هذا الجانب من المؤسسة فإننا سوف نقف طويلا امام تناقضين حادين يجعلان من الزواج العرفى فى مصر.. زواجا.. ويجعلانه أيضاً دعارة.. هذا لتناقض الذى نلمسه بين رفض المجتمع لهذه الصيغة وممارستها، وبين موافقة علماء لدين عليه باعتباره زواجاً، وفى نفس الوقت رفضهم له.. فضلا عن أن القانون لايحرمه لايعترف به.

والواقع أن عقد الزواج العرفى يعتبر فى الإسلام مثل أى «عقد رضاء»، وكما يقول بد الوهاب عمر البطراوى فى رسالة دكتوراه عنوانها: «النظرية العامة لجريمة الزنا»-

كلية الحقوق جامعة عين شمس- فإن الاسلام يعتبر أن على الزوجين الالتزام بأحكام العقد فور انعقاده، مكتمل الشروط الموضوعية، سواء كان رسميا أو عرفيا.. بينما فى المقابل تعتبر الشريعه اليهودية والمسيحية الزواج بلا وثيقة، أو مايسمى بالزواج العرفى ليس باطلا فحسب.. وانما تراه خطيئة، وذنبا جسيما، وخطأ مميتا.

هذا الاعتراف الدينى بالعقد العرفى فى مصر، لايقارن بوضعه القانونى.. لأن الفقره الرابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لاتنظر دعوى الزوجية إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية.. وبالتالى فهو عقد حلال دينيا.. ولكنه غير موجود من الناحية القانونية.. أى أنها تعتبر علاقة أخرى غير الزواج.

والواقع كذلك- كما يقول عبد الوهاب البطراوى-: «إن هذا الإنكار القانونى له حدود.. اذ يشترط وجود الوثيقة فى حالة وجود إنكار لوجود الزواج، اما إذا اعترف به الزوجان فإن دعوى الزوجية تسمع، وبالتالى فإن هدف وجود الوثيقة هو حماية المرأة التى دائما ماتكون الضحية.. وفى نفس الوقت فإنه لاتوجد أية جريمة جنائية أو مدنية لو ثبت وجود علاقة بين رجل وامرأة بعقد زواج عرفى».

وقد تنبأت المذكرة الايضاحية لهذه المادة فى القانون المصرى بالأوضاع المتناقضة بين الحلال والحرام للزواج العرفى، حين قالت: «هذه المادة لم ترد إلاسدا للذرائع، بعد أن انتشرت ظاهرة تنبىء بذاتها عن خراب الذمم وفساد الضمائر وتحجر القلوب بأن يتزوج رجل امرأة طمعا فى مالها أو قاصدا التشهير بها أوهادفا لأى قصد دنىء آخر غير دوام العشرة والانجاب الأطفال.. فإذا بلغ قصده ترك زوجته وبحث لنفسه عن مورد آخر، فإذا مارفعت الزوجه البائسة ودعواها للقضاء لتثبت زواجها قام بالإنكار، ولهذا تشدد مشرع القانون فى الإثبات عند الإنكار».

وبالتالى فإن القانون كان يدرك أن هناك مؤسسة موازية للزواج، يمكن ان تتم تحت غطاء دينى.. دون سند قانونى.. وهو مانسميه نحن بالدعارة الحلال..

الكتاب يرصد هذا فى مصر بشكل كبير.. ويحدد المتمين لمؤسسة الزواج العرفى من كافة عناصر المجتمع، من اغنيائه ومشاهيره إلى شبابه وتلاميذه، ومن مثقفيه إلى داعراته اللواتى وجدن فى ورقة الزواج العرفى وسيلة لتغطية الحرام.. وفى هذا السياق سوف

ندخل بيوت الفقراء والاغنياء وكواليس السياسة وأروقة الجامعة وسوف نعرج على المحاكم ونندلف إلى المساجد ونقترب من القرى التى وظفتها مؤسسة الدعارة الحلال وسماسرة المؤسسة ومروجيها وزبائنها، وسوف نرصد الانفلات الجنسى والضغط الغريزى والحاح الفقر وقيود التقاليد.

ولكننا فى نفس الوقت لن نقف عند أبعاد الصورة الإسلامية لهذه المؤسسة فى مصر، وإنما أيضا سوف نرصد كذلك الحاله القبطية، حيث توجد مؤسسة دعارة حلال موازية، أفرزها الوضع الاجتماعى، ودعمها الوضع الدينى الذى يرفض منح الطلاق لزوجين مسيحيين يرفضان الحياة سويا، ولايسمح به، ويتنامى ان رفضه هذا خلق من جانب آخر مؤسسة دعارة حلال.. تقوم على الزنا وغالبا ما تلجأ إلى التزوير وتشترى الحل الدينى بأى ثمن.

وكما سيتضح من فصول الكتاب فإننا نهتم كذلك بأن نرصد حالات أخرى لمؤسسات موازية فى دول أخرى.. هى السعودية وإيران.. حيث توجد نفس المشكلة: بلوغ جنسى بدون بلوغ اجتماعى وتناقض دينى.. وحيث يوجد فى الأولى زواج المسيار وفى الثانية زواج المتعة.

لكن هذا الكتاب لن يكتمل قبل أن نسجل فى نهايته ملحقين:

الأول: خاص بصراع الفتاوى والنصوص القانونية حول مؤسسة الدعارة الحلال، فى مصر وفى غيرها، حيث تتضح الفوارق بين الاطار الشرعى الدينى والتشريعى القانونى، من جانب، وبين الوضع الاجتماعى من جانب آخر.

الثانى: عبارة عن ملف كامل لنماذج وحكايات من مؤسسة الدعارة الحلال فى مصر وفي غيرها، وحينما تقرأ هذا الفصل سوف تكتشف الهدف منه بوضوح.. ألا وهو أن الخاسر الوحيد فى هذه المؤسسة هى المرأة.. وأن تلك المؤسسة التى أفرزتها أوضاع المجتمع القاسية قد تكون من صناعة الرجل قبل أى أحد آخر.

ولكن ماهو الهدف من كل هذا؟

الهدف.. هو رصد حالة الجرح الذى تعانى منه المجتمعات الإسلامية.. لاسيما مصر.. وأن نضع أيدينا على مرض الفصام فى المجتمع.. وعلى التحايل على الدين،

وعلى نسيان الحكومة لأهم المشاكل التى يعانى منها الشباب، والتى إما دفعت بالذكور إلى جماعات التطرف أو دفعت بالإناث فى أحضان تجار الرقيق والباحثين العرب عن المتعة.

من هنا فإن هذا ليس كتابا عن الدين فقط.

وليس أيضا كتابا عن الجنس وحده..

وليس كذلك كتابا عن السياسة دون غيرها..

انما هو صفحات عن كل هذا، بطلها الأول والأخير رجل ضاجع امرأة تحت منبر جامع لأن ليس لديه منزل.. ثم قالوا : إن هذه « نكتة ».

عبد الله كمال

المتعة
تحت المنبر

بين غضب الإمام الخوميني والحرب
على عمر بن الخطاب

هذا هو حل المشكلة على الطريقة الإيرانية.

ولكن ما هي علاقة هذا الكتاب بإيران؟

إن الاجابة تقتضي منا أن نعود للتذكير بالمشكلة.. وهي اتساع الفارق الزمني بين مرحلة النضوج الجنسي والنضوج الاجتماعي، وهي المشكلة التي وجد الإيرانيون أن حلها غير ممكن إلا عن طريق المتعة.

هذا الحل يصفه شيوخ الشيعة أنفسهم بأنه دعارة.. إذ يقول حجة الإسلام أنواري: «المتعة تشبه الدعارة».. «مع فارق بسيط أن الله أباح الأولى - أي المتعة - وحرّم الثانية - أي الدعارة - بالطبع»!!

مرة أخرى: وما علاقة هذا بمصر؟

هناك علاقة وطيدة واضحة.

فالمصريون سُنة، يختلفون تماما مع مذهب الشيعة، على الرغم من أن هذا المذهب الأخير كان يعيش حالة رخاء طويلة في مصر خلال العصر الفاطمي، وكان الجامع الأزهر منارة مهمة وقوية للفكر الشيعي في العالم الإسلامي.

وقد كان هذا الاختلاف المذهبي مثار جدل طويل.. لم يحسم حين أفتى الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الراحل - بأن من حق أي مسلم أن يتعبد بأي مذهب من مذاهب الإسلام الخمسة - الأربعة السنية والخامس الجعفري الشيعي - ولم ينته الجدل حين قال الشيخ شلتوت: «إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين، ومذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الإثنى عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعا كسائر مذاهب أهل السنة، وينبغي على المسلمين أن يعرفوا ذلك، ويتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى».

هذه الفتوى لم تنه الجدل.. وبقى الخلاف ذو الجذور العميقة متأصلا وكان دوما موضوع زواج المتعة أحد عناصر هذا الخلاف، الذى يرى أهل السنة أنه حرام.. على الرغم من أن الشيعة يقرونه كواحد من أشكال الزواج المقبولة دينيا.

وحين كان أي مصري يتحدث في هذا الموضوع، كان دائما كمن يضع نفسه هدفا للمدافع الفقهية من الشيوخ، على اعتبار أنه يطالب بما حرم الله.

وحين خاض الكاتب الراحل الدكتور فرج فودة فى هذا الأمر منذ عدة سنوات سبقت عملية اغتياله، واجه البعض مقولاته بأسلحة من الآيات والأحاديث، واتُّهِم بأنه يدعو إلى السقوط فى هوة الحرام، ويقول شيئا يخالف أوامر الله.. وهى قصة سوف نشرحها بالتفصيل فى أوراق هذا الفصل..

ذلك الجدل بين أفكار المصريين السُّنة، ومذهب الشيعة، لم يمنع آخرين فى مصر من أن يعقدوا مقارنات مطولة بين صيغة زواج المتعة عند الشيعة، وصيغة الزواج العرفى فى مصر.. وهل هناك تشابه فيما بينهما.. ولماذا يمكن أن يرفض الشيوخ السُّنة «المتعة» ويوافقون فى نفس الوقت على «الزواج العرفى» رغم أن القانون فى مصر يرفض الإثنين معا.

هناك جانب أخير يدفعنا أيضا إلى الخوض فى تفاصيل هذا النموذج من «الدعارة الحلال» أو «الدعارة المقدسة».. ألا وهو أن الثورة الإسلامية فى إيران كانت نموذجا مهما أمام كثيرين من دعاة التأسلم السياسى فى مصر، لاسيما بعد أن نجحت فى أن تصبح دولة فى إيران عام ١٩٧٩.

وحين طبق آيات الله نموذجهم السياسى الدينى هناك، كانت أحد عناصر الثورة الأساسية فى علاج مشاكل المجتمع الاجتماعية إقرار نظام زواج المتعة كحل مقبول للقضاء على الهوة الزمنية الشاسعة بين مرحلة النضوج الجنسى ومرحلة النضوج الاجتماعى.. وفى حين رفضت الثورة السماح بالدعارة المقننة كما كان فى نظام الشاه رضا بهلوى، أقرت هى ما رأت أنه «حل دينى» متمثل فى زواج المتعة. وعلى الرغم من أن إيران كانت قبلة لأتباع الإسلام السياسى الثورى فى مصر، إلا أنهم تجاهلوا هذا النظام فى الزواج تماما، وحاولوا دائما التغطية عليه، واتهموا الغرب بأنه يروج الأساطير حوله.. رغم أن الدعارة الحلال حقيقة واقعة فى إيران.

لقد بدا الفرق واضحا بين دولة الشاه المدنية السابقة، ودولة آيات الله الدينية.. وهذا الفرق لم يكن سياسيا فقط، وإنما أيضا لأن المبررات التى دفعت الثورة للقيام هى التى جعلتها تغير من شكل الدولة تماما وعلى كافة المستويات. بداية من إعلان العداء الدائم

لأمريكا التى كانت سندا قويا لنظام الشاه، ونهاية بإقرار «مؤسسة المتعة» كحل إسلامى لامع - كما يوصف فى إيران - للمشكلة الاجتماعية.

نظام الشاه كان يرى أنه يتمتع بالانفتاح، يسمح للمجتمع بأن يمارس الدعارة، لكنه كان فى نفس الوقت يرفض نظام المتعة، الذى كان يمارس فى عدد من المدن المقدسة لدى الشيعة، والذى كان مرفوضا من المثقفين والأغنياء، وغالبية الطبقة المتوسطة.

في المقابل جاءت الثورة، وحاربت الدعارة، وهدمت بيوت العاهرات، لأن هذا نوع من الانحطاط الغربي، يخالف تعاليم الإسلام.

وهكذا اقتحم حراس الثورة حي الدعارة والعاهرات فى جنوب طهران، الذى كان يطلق عليه اسم «شرنو» وأحرقوا البيوت، وأعدموا بعض السيدات المتهمات بممارسة هذه المهنة فى إطار قانون دولة الشاه.

فى هذا السياق تم تنفيذ عقوبة الإعدام أمام أعين سكان الحي فى عدد كبير من النساء العاهرات، وكان أبرز اللاتى تم إعدامهن «برى قزوينى» و«برى جنده» و«مهين تشيكه».

لكن الثورة التى رفضت الدعارة الحرام، ووجهت كثيرا من جهدها وأنشطتها لحماية الأخلاق والدفاع عن القيم والتقاليد الإسلامية، لم تستطع أن تدفع بدماء الحيوية فى شرايين الاقتصاد، خاصة أنها سرعان ما خاضت حربا طويلة وشرسة ضد العراق - عرفت بحرب الخليج الأولى - وبمضى الوقت تزايد الفارق الزمنى بين مرحلتى النضوج الجنسى والنضوج الاجتماعي.. ولاسيما أن الحرب أكلت نيرانها عددا هائلا من الرجال، وبقيت هناك نساء كثيرات بلا عائل جنسى أو مادي، يلبي الاحتياجات الجسمية كما يلبي الاحتياجات الاقتصادية.

هنا لجأت الثورة إلى حل الدعارة الحلال.. حل الدعارة المقدسة.. وكان الحل هو زواج المتعة.

باعتباره وسيلة دينية شرعية فى رأى علماء الشيعة لعلاج أمراض ومشاكل اجتماعية عديدة. وربما يكون من التسطيح، والتعامل مع القشور، أن يزعم أحد أن ذلك هو السبب الوحيد الذى دفع الثورة الإسلامية فى إيران لإقرار نظام المتعة. فهناك أسباب أخرى عديدة.. أسباب أبعد وأعمق .. تتجاوز حتى الثورة وتاريخ نشوبها.

هذه الأسباب لها علاقة بقيم المجتمع نفسه، وإفرازاته الفكرية والاجتماعية وتقاليده، قبل قيام الثورة بسنوات طويلة.

وهنا نحن سوف نعرض صورتين وتحليلين حول أسباب ومبررات وشكل نظام الدعارة الحلال في إيران، قبل أن نخوض في نهاية الفصل في تأثيرات ذلك على الحالة المصرية.

الصورة الأولى: مصدرها معارض إيراني للنظام الإسلامي، يعيش في لندن، اسمه الدكتور على نور زاده، يكتب في عديد من الصحف البريطانية التي تصدر بالعربية، وقد تناول هذا الموضوع في عدد من مجلة المجلة ـ التابعة للسعودية ـ رقم ٨٣١، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٦ تحت عنوان «زواج المتعة ـ جائز لبنات الفقراء.. حرام لبنات رجال الدين».

ونحن هنا نرصد أبعاد الصورة كما التقطها هو قبل أن نرى صورة أخرى.

يقول:

أتوستراد أفريقيا، شارع كان اسمه «جُردن» قبل الثورة، واحد من أرقى شوارع طهران، يمتد من «ساحة أرجنتين» إلى «بوليفار فرشتة» على بوابة ضاحية شمران، حى الأغنياء والمليونيرات الجدد، الذين يمرون في سياراتهم المصفحة عدة مرات في اليوم، جنوبا وشمالا على أتوستراد أفريقيا. ومن بين المباني الفخمة والفيلات التي تقع على طرفي الأتوستراد هناك مبنى يعتبر قديما بالمقارنة مع المباني الواقعة بجواره، مضى على بنائه أكثر من عشرين سنة، وحين شيده رجل الأعمال الإيراني المعروف «حبيب ثابت» في منتصف السبعينات، لم يكن يخطر بباله أنه سيضطر إلى مغادرة البلاد بعد عامين، وسيتحول هذا البيت المثالي الذى بناه إلى «بيت المتعة».

لكن الثورة جاءت..

ولم تقض على النظام الملكي ورجاله فحسب، بل أدخلت إلى حياة الإيرانيين عادات وتقاليد ومفاهيم جديدة. وبعثت الروح في تقاليد كادت تختفي نهائيا من قاموس حياة الإيرانيين قبل الثورة.. ومنها ما يسمى في إيران بكلمة «صيغة» ـ أو سيغه ـ وهو ما يطلق عليه في العالم الإسلامي «زواج المتعة» وكلمة «صيغة» تعنى أن يتزوج رجل امرأة لفترة

قد تكون عشر دقائق أو ٩٩ سنة، مقابل صداق معلوم، بعد أن يردد الزوج عبارة تقول: «متعت نفسي لنفسك لمدة (....) على صداق قدره (.....) فهل قبلت التزويج؟ وبمجرد أن تقول المرأة: نعم. فإن زواج المتعة يصبح جاريا.

هذا التقليد - المتعة - أصبح رائجا في إيران منذ عهد الصفويين، لكنه ظل مكروها بين العائلات الإيرانية الأصلية، بحيث لايذكر التاريخ قبول امرأة من الطبقة الأرستقراطية أو المثقفة الزواج من رجل بشكل مؤقت، في نفس الوقت الذى كان لدى رجال الحكم والعلماء حتى نهاية حكم القاجار - الذى حكم إيران في بداية القرن الحالي - عدة زيجات مؤقتة. بل إن ناصر الدين شاه القاجار - الذى حكم إيران خمسين سنة في القرن الماضي - كان في حريمه مالا يقل عن مائة من زوجات المتعة بشكل دائم.

وعادة ما كان الشاه يختار زوجات المتعة من بنات الطبقة الفقيرة، والمستضعفة، ويقال إن أحد رجال الدين البارزين في عهده اسمه «آقانجفي» كان يفتخر بأن عدد زوجاته المؤقتات يفوق عدد زوجات الشاه وابنه.

وأطاح عهد البهلوى الأول «رضا شاه» بحكم القاجار.

وكانت أهم التحولات في زمنه أن وزير العدل «داور» أمر بإغلاق المحاكم الشرعية، التي كان يديرهارجال الدين، وباختفاء هذه المحاكم اختفت ظاهرة زواج المتعة من المدن الكبيرة، وظلت موجودة في داخل المدن الدينية، خاصة مدينة «قم» ومدينة «مشهد»، حيث يدرس عشرات الآلاف من الطلبة ورجال الدين.

وفي عهد البهلوى الثاني «الشاه الراحل» ونتيجة لنضال النساء الإيرانيات من أجل الحصول على الحقوق الاجتماعية والسياسية المتساوية مع الرجال، أبرم مجلس الشورى الوطني عدة قوانين منها قانون منح النساء حق التصويت والانتخاب، وقانون حماية الأسرة الذى كان بمثابة إطلاق رصاص الرحمة على نظام زواج المتعة.

وحين قامت الثورة لم يكن هناك أي أثر لهذا النظام إلا في مدينة قم، وربما قليلا في مدينة مشهد، لكن الثورة ألغت قانون حماية الأسرة، ولم تسمح بتعدد الزيجات الشرعية فقط، ولكن أيضا منحت الرجال حق الزواج بشكل مؤقت.

وحينما دمر الثوريون حي العاهرات، وأحرقوا بيوت الدعارة، وأعدموا بعض السيدات المعروفات في هذه المهنة، قررت الحكومة الإسلامية نقل مكان الحي إلى البيت النموذجي في أتوستراد أفريقيا، الذي سبق أن صدر حكم بمصادرته من قبل اللجان الثورية. وأطلق القاضي الشرعي المعروف «صادق خلخالي» على هذا البيت اسم «بيت التوابات» . حيث تم إخضاع العاهرات اللاتي نقلن إلى هذا البيت لعملية «ريجيم» فكري وثقافي، وتدريب ديني «لتطهير أجسادهن وأرواحهن».

وبعد فترة قصيرة أعلن أحد حجج الإسلام قبول توبة هؤلاء، وصرن طاهرات مستعدات لزواج المتعة. وهكذا أنشيء أول بيت متعة في طهران، حيث أصبح في مقدور أي رجل أن يراجع هذا البيت لاختيار زوجة مؤقتة لمدة ساعة أو أسبوع أو شهر أو حتى سنة

«زواج متعة».. «دعارة حلال».. «دعارة مقدسة».

عرف الإمام الراحل، مفجر الثورة، آية الله خوميني بهذا فغضب، وكشف هذا الغضب عن أنه كان واحدا وحيدا من بين رجال الدين الشيعة الذي يكره زواج المتعة، وأنه كان يتمسك بمبدأ زوجة واحدة دائمة. وهو شخصيا لم يتزوج طيلة حياته إلا من واحدة فقط هي «بتول ثقفي» التي ظلت شريكة عمره طوال حياته.

وأمر الخوميني بإغلاق البيت.

لكن هذا الأمر الذي يتميز بأبعاد قدسية من رجل في أهمية ذلك الإمام، لم يمنع من انتشار ظاهرة الزواج المؤقت في جميع أنحاء إيران.

ويقول الدكتور علي نور زاده: فرضت الثورة قوانين صارمة تمنع الاختلاط بين الرجال والنساء في الأماكن العامة. ورأت الحكومة في الزواج بنظام المتعة حلا مؤقتا لمنع الممارسات الشاذة والعلاقات غير الشرعية بين الجنسين. وأصدرت حكومة الثورة تعليمات إلى المحاضر الرسمية والشرعية التي تسجل الزواج بأن تسجل الزواج المؤقت بشكل رسمي، كي تمنع بروز مشاكل خاصة بالوراثة وإنجاب الأبناء في هذا النوع من الزواج المؤقت.

وبعد ١٥ سنة من صدور هذا القرار، دعا الرئيس رافسنجاني فى إحدى خطبه أثناء صلاة الجمعة العائلات الإيرانية أن تساعد أولادها وبناتها على الزواج للمؤقت لحمايتهم من وسوسة الشيطان.

رئيس دولة مسلمة يدعو للدعارة كما يرى السُنّة.

هذه الدعوة أثارت موجة من السخط بين الطبقات المثقفة وطلبة وطالبات الجامعات والمدارس، وسخرت الصحف المستقلة من نداء الرئيس رافسنجانى واعتبرته نداء قادما من كهوف القرون البعيدة.

وقالت الدكتورة مهرانكيز دولتشاهى.. وهى أستاذة فى الجامعة الحرة بإيران: زواج المتعة ليس سوى غطاء شرعى لفعل الدعارة الحرام، والفحشاء، هل من الممكن أن يقبل الإنسان زواجا لمدة عشر دقائق ويقول إن هذا فعل شرعى؟ إن رجال الدين يبررون عملا مكروها أخلاقيا وإنسانيا.

وقد نقل نفس الكاتب عن السيدة (دلارام) التى تشرف على صفحات الأسرة فى مجلة «النساء» فى طهران، أنها تتلقى عددا هائلا من الرسائل من نساء تزوجن بطريق المتعة، بسبب الفقر أو لقتل أزواجهن فى جبهات الحرب، وكونهن بلا كفيل أو عائل. وتقول «دلارام»: هذه الحالات فى تزايد مستمر، والرسائل تتضمن حكايات مرعبة ومثيرة حول المعاملة السيئة التى تتعرض لها تلك النساء، سواء من خلال فترة الزواج أو بعدها، وهناك من تتحدث عن زوج غادرها وهى حامل فى الشهر الثامن، وأخرى تتكلم عن علاقة غير شرعية بين زوجها المؤقت وابنة زوجها السابق.. وثالثة تروى كيف كان يضربها الزوج المؤقت فى كل مرة يزورها ويرفض أن يدفع النفقة.

وتضيف السيدة «دلارام» وهى موالية لنظام الثورة: هذا الزواج المؤقت وصمة عار على جبين المجتمعات الشيعية، إنه تقليد مكروه، لابد أن نتخلص منه، أو أن نجرى تعديلا أساسيا فى أصوله، إننى أعارض الزواج للمؤقت لمدة ساعة أو أسبوع، يجب ألا تقل المدة - مثلا - عن سنة أو خمس سنوات، وهى مدة أتصور أنها كافية حتى يدرك الزوجان ما إذا كانا قادرين على مواصلة حياتهما فى ظل زواج دائم أم لا..

وهذه المعارضة ليست مقصورة فقط على بعض الكاتبات، ولكنها أيضا ممتدة إلى

بعض النساء المرموقات، ومنهن ابنة الإمام الخوميني السيدة زهرة مصطفوى رئيسة جمعية النساء فى إيران التى أعلنت أكثر من مرة معارضتها لزواج المتعة بشكله الحالى. والسيدة فائزة هاشمى ابنة الرئيس رافسنجانى نائبة رئيس اللجنة الأوليمبية. والشاعرة الثورية «زهراء هتورد» زوجة رئيس وزراء إيران السابق حسين ميرموسوى التى أكدت فى لقاء مع إحدى الصحف أنها تتحفظ على «صيغة المتعة» وشددت على أهمية الحياة الزوجية، وضرورة الحفاظ على قيم الأسرة، وعدم تجاوز هذه القيم بإقامة علاقات غير شرعية أو بالزواج المؤقت.

إنها إذن تساوى بين المتعة والدعارة.

لكن على نور زادة يضع ملامح جديدة لصورة زواج المتعة كما رصدها هو فى إيران. هذه الملامح هى:

ـ لا ينتشر بأكثر من ٥٪ بين عائلات الطبقة المثقفة.

ـ يصل إلى ٢٠٪ بين المناطق التى بها مدارس دينية.

ـ النساء اليائسات (فوق الخمسين) أكثر طلبا للزواج المؤقت من رجال الدين وطلبة المدارس الدينية. لأنه ليست عليهن «عدة» ولن ينجبن، ويمكن لهن أن يتزوجن عشرة رجال فى يوم واحد.

ـ يرى حجة الإسلام محمدى مستشار وزارة العدل أن هذا النوع من الزواج مقبول، وهو أفضل وسيلة لمنع العمل الحرام، لكنه حين سئل عما إذا كان يوافق على زواج إحدى بناته بهذه الطريقة.. قال: بالتأكيد لا.. وهذا الزواج ليس مقبولا وليس جائزا لبناتنا.

(١١)

هذه هى الصورة الأولى.

الصورة الثانية: ترسمها شهلا حائرى

إنها باحثة متخصصة فى الدراسات الأنثروبولوجية، وهى إيرانية، حفيدة آية الله حائرى، لكنها تعيش فى أمريكا وهى متزوجة من أمريكى، أصدرت كتابا عن مؤسسة المتعة فى إيران اسمه (Law of Desire) وترجم فى الطبعة العربية على أنه «المتعة.. الزواج المؤقت فى إيران ـ حالة ما بين ٧٨ ـ ١٩٨٢».

والكتاب مؤلفه محايد تماما، تمتع بأسلوب موضوعي، هادىء، بعيد عن الإثارة، والترويج لما هو غير حقيقي، ويجوز أن يُعْتَمد عليه باطمئنان في تحديد ملامح أوضاع الدعارة الحلال عند الشيعة، رغم أنه يلجأ لذكر أمثلة ونماذج عن حالات غريبة ومثيرة تم توظيف الدين فيها لحماية ما يمكن أن نطلق عليه البغاء.

من الأمثلة الواردة في الكتاب والتي يمكن أن تصدم الكثيرين، تلك التي تتحدث عن ممارسة المتعة في مواسم الحج عند الشيعة، هذه يطلقون عليها اسم متعة الحج. ويقول مستشرق عن مدينة مشهد الإيرانية: «أروع ما في المدينة ذلك التخفيف عن الحجاج خلال إقامتهم بها، ففي مقابل عناء السفر الطويل، والمتاعب التي تحملوها وبعدهم عن عائلاتهم يحق للحجاج عقد زيجات مؤقتة خلال فترة إقامتهم في المدينة».

ولم تزل لمدينة مشهد هذه السمات.

رغم أن ذلك المستشرق كتب هذا قبل مائة عام.

ويقول رجل دين اسمه أمين آقا: إن هناك داعية دين عجوزا كان لديه سجل كامل بأسماء وعناوين النساء المستعدات لزواج المتعة، وكان الحجاج يقصدونه لهذا الغرض.

والذين زاروا هذه الأماكن رصدوا الزحام الحاد بين الرجال والنساء، خاصة عندما يقتربون من الأحزمة المزينة بالفولاذ والفضة، حيث يمكن أن يوجهوا لبعضهم البعض رسائل شفهية وسط زحام يرفع درجة الحرارة، وتختلط فيه الروائح وتثار فيه الغرائز، رغم أن تلك الرحلة للعتبات المقدسة، هدفها غسيل النفوس من ذنوب الغرائز.

تقول شهلا حائري: إن النظام الإسلامي - بعد الثورة - وعلاجا لهذا الموضع - أقام حواجز زجاجية، ومنع الاختلاط بين الجنسين من الحجاج، لكن هذه الحواجز فرضت تجسيدا لإحساس كل جنس بوجود الآخر.

وللطرافة فإن هذه الحواجز التي تمنع الاختلاط في تلك الأضرحة، لم تمنع وجود أماكن خاصة ينتشر فيها الاتفاق على زواج المتعة. وهذه الأماكن قد تكون زاوية معينة أو عمود إنارة، أو نافذة ما. ولعل أشهرها النافذة الفولاذية على ضريح الإمام الرضا في حديقة المزار. حيث يقال إن النساء الراغبات في المتعة يتكمن هناك ويلفن الحجيج برغباتهن.

إنه تناقض بين قدسية المكان ـ المفترضة ـ وشهوانية الصفقات التى تتم حوله وفيه.

بين مكان يُفترض فيه سمو الروح وتحوله إلى ماخور خلف ستار من الحلال والقداسة.

ولا تقتصر حالات وأسباب زواج المتعة على الحجاج.. إنها أيضا تستخدم لعلاج مشاكل السفر، وفى هذا السياق بعقد الإيرانيون ـ بعضهم للدقة ـ زواج متعة غير جنسى للحد من أعباء الحجاب، ومنع الاختلاط بين المسافرين. ولاقتسام تكاليف السفر، وبدلا من أن يستأجر الرجل غرفة بمفرده والمرأة غرفة بمفردها، تعقد بينهما زيجة متعة، ويستأجران معا غرفة واحدة

فى قصة امرأة اسمها «زاربين» نجد مبررا آخر لزواج الدعارة المقدسة هذا.

لقد توفى زوجها، وأوصى بأن يدفن فى كربلاء ـ بالعراق ـ واستعانت العائلة بأحد أصدقاء الزوج الذى اضطر لأن يعقد زواج متعة غير جنسية مع السيدة «زاربين» ومع ابنتها أيضا ـ فى نفس الوقت ـ لكى يصبح وجوده معهما حلالا.

هنا نلاحظ أن الزوجة تزوجت قبل أن تنتهى عدتها من زوجها الراحل.

تزوجت بدون جنس

وفى نفس الوقت عقد الرجل ـ الزوج ـ زواجا مع الابنة.

أى أنه جمع بين من لا يجوز الجمع بينهما فى زواج دائم.

وبنفس المنطق فإن الرجل فى إيران يتزوج من خادمته، لأنها ليست من محارمه..

وبالتالى ـ قبل زواجه منها ـ يجب أن ترتدى الحجاب أثناء العمل، وفى هذا السياق قالت سيدة إيرانية لشهلا حائرى: إن زوجها عاد ذات مرة إلى بيته فوجد فى سريره فتاة صغيرة شبه عارية. ترتجف من الخوف.. كانت أمه قد عقدت له عليها زواج متعة.

والأمهات لسن وحدهن اللاتى يفعلن هذا.

ذلك أن بعض الزوجات يقمن بأنفسهن بعقد زيجات متعة لأزواجهن أو أبنائهن.

وفى جميع الأحوال فإن الكل يكسب.. السيد يكسب وزوجته تكسب. والخادمة

أيضا، وأبناؤه كذلك.. كلهم أراحوا ضمائرهم من متاعب الاختلاط بين الأغراب، فبهذا العقد لم تعد الخادمة غريبة على أحد. وبالتالى ليس هناك داع للحجاب.

وقد يكون زواج المتعة حلالا حتى لا يذهب شباب الأسرة إلى فتيات سيئات السمعة.

ولكن من جانبها فإن الخادمة قد تحقق أكثر من هدف.. فهى بالزواج من رب البيت لم تعد خادمة، بل زوجة. ولن تتعرض لمضايقات جنسية من رجال العائلة، وفوق كل هذا صار لديها حصن دفاع ضد الطرد السريع من البيت.

ومتعة الحاج والخادمة والمسافر ليست كمتعة «النذر».

وفيه تهب المرأة نفسها عدة أيام لزواج المتعة إذا ما تحقق لها شىء ما. وقد قال أحد رجال الدين من مدينة مشهد المقدسة عند الشيعة: «ذات مرة عرضت علىّ امرأة أن أتزوجها وفاء لنذر نذرته.. لكننى قلت لها: إنك لست النموذج الذى أفضله».

لقد تجاوز الشيعة فى إيران بهذه الدعارة المقدسة مواقف وإشكاليات فقهية عديدة، وبدا زواج المتعة وكأنه تحايل شرعى على مصاعب الحياة اليومية التى تصطدم بتحريمات الدين، لاسيما في دولة تطبق الفصل القائم بين الجنسين، بشكل واضح وصارم.

ذلك أن هناك متعة دينية، يتم بموجبها زواج شاب من شابة قبل أن يبلغا السن القانونية للزواج، كنوع من التحايل على قوانين دولة الشاه.. فى ظل مجتمع يرى ضرورة زواج البنات قبل أن يعرفن الطمث والبلوغ الجنسى.. وهى حالة لا يتم تسجيل المواليد فيها إلا بعد بلوغ الأبوين - الزوجين - السن القانونية للزواج.

هناك أيضا زواج متعة لإشباع الرغبة فى الإنجاب، مع الاحتفاظ بالزوجة الدائمة، وفى حالات أخرى يتزوج صناع السجاد فى مدينة كشان من العاملات في المصانع كى يحتكروا جهودهن. وفى حالات غيرها يتم الاتفاق على زواج متعة غير جنسية لإزالة الحواجز الشرعية بين فتى وفتاة مخطوبين ومقبلين على الزواج.. أو حتى إن لم تكن هناك نية للزواج لتسهيل عملية التفاعل الاجتماعى بين العائلات، وكوسيلة لنزع الحجاب.

هذه العقلية المتحايلة ليس غريبا أن تفرز أنواعا أخرى من زيجات الدعارة الحلال أكثر تعقيدا، وأكثر تحايلا على تعاليم الدين. وفى هذا السياق إليكم نماذج التحايل التالية:

ـ زواج متعة بين بطلى فيلم سينمائى ليتم التصوير بدون حرج دينى بين البطل والبطلة.

ـ زواج متعة جماعى تتصل فيه المرأة بأكثر من رجل، فى إطار يسمى «إسلامى».

والفكرة هى أن تعقد المرأة زواجا مع الرجل لساعات بدون اتصال جنسى ثم تتزوج من غيره بنفس الشكل، ويمكن لأربعة رجال أن يعقدوا هذا الزواج مع امرأة واحدة، والمحظوظ هو الذى يكون من نصيبه أن يصبح الأخير، فيتصل بالمرأة اتصالا جنسيا كاملا.

ـ زواج متعة للتكفير عن الذنوب بين الداعرات السابقات وحراس الثورة أو العائدين من جبهة الحرب مع العراق.

ولقد وصل الأمر إلى حد أن قام رئيس وزراء إيرانى سابق اسمه الدكتور باهونار بتأليف كتاب مع الدكتور غول زاده عضو مجلس الشورى لطلاب المدارس كى ينبها فيه إلى أهمية أن تحافظ الفتاة على عذريتها فى زواج المتعة العارض. لكنهما خففا من هذه التوصية بأن اقترحا على الطلبة من أطراف علاقات زواج المتعة أن يتما لقاء جنسيا حميما بدون جماع كامل.

ولقد قال المؤلفان: بإمكان الرجل والمرأة فى هذا النوع من زواج المتعة الاتفاق على أن تكون لذتهما الجنسية محدودة.

وهذا التناقض الذى قد لا يبدو سوى لنا نحن السنة، ليس من حقنا أن نلومه ونعترض عليه، لأننا نفعل فى مصر ما هو أسوأ منه، وسوف تتأكد من ذلك من خلال قراءة الفصول الثانى والثالث والرابع وحين تطالع النماذج الملحقة بنهاية الكتاب، ولأن الشيعة لديهم منطقهم الخاص من الناحية الدينية فى هذا الأمر.

إنهم لا يرون أن هذه دعارة، وإنما وسيلة لاكتساب الثواب الدينى.

وفى هذا الاطار ننقل عن شهلا حائرى ما ينسب للإمام جعفر الصادق ـ مؤسس المذهب الشيعى الذى قال: «كل نقطة من مياه الاغتسال بعد الجماع فى زواج المتعة تتحول يوم القيامة إلى سبعين ملاكا يشهدون لصالح من مارسوا زواج المتعة يوم القيامة».

وربما يدفع هذا القول البعض إلى أن يعقد زواج متعة ثم يستحم فى نهر، ولكنى لا أعرف طريقة لكسب أكبر قدر من الحسنات إذا طبقت مقولة الإمام محمد الباقر حين سئل: هل لزواج المتعة ثواب؟ فقال: «ينال ثوابا عن كلمة تبادلها مع المرأة، وثوابا عندما يمد يده إليها، وعندما يدخل عليها، ويغفر له الله ما تقدم من ذنوبه، وعندما يغتسل تحل عليه رحمة الله، ومغفرته، بعدد الشعرات التى تبللت بمياه الاغتسال».

هذه الخرافة مردها أن من يتزوج بطريقة المتعة من الشيعة إنما يخالف أمر من حرمها، وهو الخليفة الراشد عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - إلى الدرجة التى تدفع بعض رجال الدين لأن يحتفظوا بسجلات ضخمة بها أسماء الراغبين والراغبات فى زواج المتعة.

إن الشيعة يقولون: إن المتعة نوع من الزواج، ارتباط شرعى، وإن انعدام حق الزوجة فى الميراث من زواج المتعة لا يعنى أنه باطل، لأن المتعة عقد، وبإمكان الطرفين التفاوض على شروط هذا العقد وأن يضمناه بندا حول الميراث.

وتبلغ الإثارة ذروتها حين يقول الشيعة أن المتعة مورست فى عهد الخليفة أبى بكر - رضى الله عنه - وأن ابنته أسماء مارست المتعة، وهى أخت أم المؤمنين عائشة وأم عبدالله بن الزبير الذى يزعمون أنه تزوج بطريقة المتعة نحو ٧٠ مرة.

إنهم أيضا لايرون أن الزواج الدائم يكفى لإشباع الرغبات والحاجات الجنسية لبعض الرجال، على حد تعبير آية الله طبا طبائى، ويرون حسبما قال آية الله مطهرى الفقيه الشيعى المعروف: إن أمام الشباب خيارين: فإما اللجوء إلى النموذج الغربى المتمثل فى الشيوعية الجنسية، أو الإقرار لهم بشرعية الزواج محدد المدة. ومن جانبها فإن شهلا حائرى ترى أن الزواج الدائم هو فى الواقع عقد بيع، بينما ترى أن الزواج المؤقت عقد إيجار، وتقول أيضا إنه ذروة مفاوضات معقدة بين الأسرتين - الدائم - بينما الزواج المؤقت يتفاوض فيه الرجل والمرأة مباشرة بلا وسطاء.

«راجع الفصل الخامس حيث تقرأ عديدا من الفتاوى حول الدعارة الحلال فى زواجى المتعة والعرفى، وحيث تقرأ المقارنة المفصلة التى رسمتها شهلا حائرى بين الزواج الدائم والزواج المؤقت» لكننا هنا نرصد رأيين استمعت هى إليهما من اثنين من رجال الدين فى إيران حول زواج المتعة عند الشيعة.

يقول آية الله شريعت مداري: «هدف المتعة هو إشباع الحاجات الجنسية، وهو مفيد لأن جوهره تفادي الزنا، وإنني اعترض على استغلال بعض الأغنياء للمتعة، إنه نوع من الزواج يجب ألا يتم اللجوء إليه إلا في حالة الحاجة الملحة كدواء وليس طعاما يؤخذ دائما».

ويقول الدكتور حجة الإسلام أنواري: لقد سئلت إذا كان زواج المتعة حلالا دينيا لماذا هو عار اجتماعي؟ فأجبت: «لأنه الفرق بين سيارة خاصة وباص عام، بين كوب ماء يشرب منه مرة واحدة وأكواب موضوعة على سبيل في الشارع، وأنا أمارس المتعة سرا، لأنها خير، وفعل الخير لا يجب أن يكون علنيا».

إنه الزواج من المرأة السبيل.

ولكنه أيضا كما يرى الشيعة إعلان حرب دائمة على عمر بن الخطاب الذي يقولون: إنه حرم ما أحل الله.

هذه هي الصورة الثانية لزواج المتعة التي رسمتها الباحثة الإيرانية شهلا حائري.. وهي وإن كانت موضوعية في طريقة رصدها، إلا أنها لا تنفي أن الخلاف كان ولم يزل قائما. وبقدر ما كان الخلاف دائرا بين علماء الإسلام في بداية عصره فإنه أيضا لم يزل موجودا حتى اليوم.. *ويردد فيه المسلمون - السنة والشيعة - نفس المقولات التي كانت تردد من* قبل. فريق يدافع عن المتعة وفريق يهاجمها ويراها بغاء وفحشا مضادا للدين والقيم والأخلاق.

في هذا السياق سوف نورد نموذجين للنقاش حول هذا الموضوع. الأول من السعودية، والثاني من مصر.. الأول جرى في بداية عام ١٩٩٦، والثاني دار في نهاية الثمانينات..

ولنبدأ بالأحدث.. وهو خلاف بين باحثين سعوديين نشر في شهر يناير ١٩٩٦ على صفحات مجلة «المجلة»، *تعليقا على تحقيق صحفي* بعنوان «زواج المتعة بين الرفض والقبول».

الباحث الذي اتخذ موقف الدفاع عنه اسمه عادل حسن الحسن - قد يبدو من الاسم أنه شيعي - وقد رأى في عنوان التحقيق تجاوزا دينيا ليس مقبولا البتة «لأنه متى كان للأمة

أن نختار الأحكام الشرعية، ومتى كان لأحد من الناس أن يرفض أو يقبل حكما شرعيا». والدليل كما يقول إن القرآن ذكر في سورة [محمد - الآية ٩] : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ وفي سورة [القصص-الآية ٦٨]: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ....﴾ . وبالتالي فالله وحده هو الذي ينزل الأحكام ويختارها لعباده وليس للإنسان أن يختار أو يقرر الأحكام الشرعية.

وقد نفى عادل الحسن أن يكون الإمام الخوميني قد كره زواج المتعة إذ أنه ذكر زواج المتعة وشروطه وأحكامه في فتاواه في كتاب (تحرير الوسيلة) وفي (زبدة الأحكام). وزواجه رحمه الله من زوجة واحدة لا يعني أنه رافض أو كاره لزواج المتعة، ولهذا عليناأن نفرق بين ممارسة الحكم الشرعي، وبين رفض وقبول الحكم الشرعي.. وكما أن زواج الإمام الخوميني من واحدة لا يعني أنه كره زواج المتعة، فإن زواج النبي ﷺ من تسع نساء لا يعني حبا للجماع في حد ذاته. وكذلك لا يعني عدم زواج شيخ الإسلام ابن تيمية رفضا للزواج أو زهدا فيه، لأن لكل قضية ظروفها ودوافعها. والإمام الخوميني لم يمنع زواج المتعة ولكن دعا لتنظيمه وتسجيل عقده في المحاكم الشرعية كما يحدث في الزواج الدائم.

وقد تبنى نفس الباحث فكرة عدم تسجيل عقد الزواج - راجع الفصل الثاني من هذا الكتاب - وقال: «من قال إن تسجيل عقد الزواج سواء كان دائما أو مؤقتا يعطي شرعية للزواج، ومن قال إن تسجيل عقد الزواج شرط في صحة الزواج أصلا؟ فمن المعروف أنه إلى عهد قريب في البلاد الإسلامية لم يكن مشهورا تسجيل عقد الزواج الدائم رسميا، إنما تسجيله طرأ حديثا، وإلا جاز لنا أن نقول: إن عدم تسجيل جميع عقود الزواج التي لم تسجل رسميا يجعلها غير شرعية. وبالتالي هل نقول إن زواج الإكراه هو زواج شرعي لأنه سجل رسميا. طبعا لا.. فعقد الزواج إذا تحقق له لفظ الإيجاب من المرأة والقبول من الرجل يكون شرعيا».

هنا يجب أن نتدخل نحن في التعقيب على سير النقاش، بعد أن انتهى كلام الباحث مؤقتا. ذلك أن هناك خلطا واضحا بين تسجيل عقود الزواج وشرعية العقود نفسها.. إذ لم يقل أحد أن هذا كان شرطا موجودا لإقرار شرعية الزواج، ولكن مع اتساع

للمجتمعات وزيادة عدد السكان صار لزاما على الدول الإسلامية الحديثة أن تقر عملية التسجيل لأن بها تنظيما واضحا، وحماية ضرورية للأنساب، ولمرا يساعد على التعداد والإحصاء.. وفي نفس الوقت حفظا للحقوق. والقبول بالمنطق العكسي - أي الزواج بدون تسجيل - يعني أننا يمكن أن نفاجأ بعشرات الألوف من الناكرين لعملية الزواج وما يترتب عليها إذا أرادوا هم ذلك.. ويتحول الزواج إلى نوع من أنواع الدعارة.. ومرة أخرى نقول أنه جرى تناول هذا الأمر في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

غير أننا نعود للباحث عادل الحسن ورأيه في زواج المتعة.

يقول: «الله هو الذي شرع الزواج المؤقت، في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء - الآية ٢٤] وليس لأي بشر أن يحرم شرع الله. ووفقا لهذه الآية الكريمة فإن المسلمين متفقون على شرعية زواج المتعة ولكن يختلفون في استمرارية تشريع زواج المتعة، بينما السنة يذهبون إلى أن رسول الله ﷺ حرم زواج المتعة، في حين أنه لا يوجد حديث واحد عن رسول الله ﷺ يدل على تحريم المتعة. ناهيك عن أن الحديث النبوي لا ينسخ الآية القرآنية».

وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده قال: قال ابن عباس تمتع النبي ﷺ، فقال عروة بن الزبير نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس، ما يقول عروة؟!. قالوا: يقول نهى أبو بكر وعمر عن المتعة، قال ابن عباس: أراهم سيهلكون، أقول: قال رسول الله ﷺ ويقول نهى أبو بكر وعمر.

وبناء عليه يرى عادل الحسن أن الرسول لم يحرم زواج المتعة: «وإنما الذي حرم ذلك هو الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، ويدل على ذلك ما روى عن الإمام علي أنه قال: لولا عمر وتحريم المتعة مازنا إلا شقي». فلماذا نرفض شرع الله سبحانه وتعالى ونبحث عن حلول أخرى مثل الزواج العرفي والزواج بنية الطلاق. فقد اشتهر الزواج العرفي في بعض البلاد العربية لغرض قضاء الحاجة وهو زواج -كما لا يخفى - لم يذكر في الكتاب والسنة، والزواج بنية الطلاق يقوم على الغش والخداع حيث يتزوج الرجل من المرأة وفي نيته أن يطلقها بعد فترة دون علمها بذلك.

انتهى كلام الباحث عادل الحسن.

وقبل أن نمضى فى عرض وجهة نظر الباحث الآخر نوضح أنه بسبب النقطة الأخيرة حول «الزواج العرفى» كان الهدف من هذا الكتاب.. الذى يقارن بين نموذجين من الدعارة خلف ستار من الحلال والقداسة.. وسوف نعرض للزواج العرفى بالتفصيل فى الفصل الرابع من هذا الكتاب.

نعود إذن إلى الرأى المقابل حول زواج المتعة، وصاحبه سعودى، من الخبر، اسمه سلمان بن يوسف العمود الدوسرى.. يقول:

«لقد حاولتم إيهام القارىء بأن الله أباح زواج المتعة، وهذا غير صحيح، لأن الزواج فى الإسلام عقد متين وميثاق غليظ يقوم فى الأصل على نية العشرة الدائمة، من الطرفين، لتحقيق ثمرته النفيسة التى ذكرها القرآن من السكن النفسى والمودة والرحمة وغايته النوعية والعمرانية من استمرار التناسل وامتداد بقاء النوع الإنسانى».. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل - الآية٧٢].

أما الزواج المؤقت، أو المتعة، وحسبما يحلله البعض فهو ليس أكثر من إباحة الجنس بشرط واحد فقط هو ألا تكون المرأة فى عصمة رجل آخر، وحينئذ يكون نكاحها بعد أداء صيغة الزواج التى يستطيع الرجل أن يؤديها فى كلمتين ولا تحتاج إلى شهود أو اتفاق عليها وللمدة التى يشاءها مع الاحتفاظ بسلطة مطلقة وهى الجمع بين ألف زوجة للمتعة تحت سقف واحد.

وعندما يقول رسول الله ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» فهل يقضى بقانون فيه إباحة للجنس والحط من كرامة المرأة مالا نجده حتى لدى المجتمعات الإباحية فى التاريخ القديم والحديث وحتى لويس الرابع عشر وسلاطين الأتراك وملوك الفرس فى قصورهم لم يقدموا عليها. فأين موقع المرأة وكرامتها والاحتفاظ بأخلاقها من قانون المتعة؟! إن موقعها هو الذل والهوان وشأنها كله كالسلعة التى يستطيع الرجل أن يكدسها واحدة فوق الأخرى بلا عدد ولا حد، وهل يليق بها أن تقضى أوقاتها فى أحضان الرجال واحدا بعد الآخر باسم شريعة محمد ﷺ - أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

هنا أضع أمام القارىء شروط زواج المتعة وعليكم الحكم بعد ذلك.

- يتم الزواج بتلفظ صيغة العقد بدون شاهد.

- الرجل في حل من نفقة الزوجة.

- يجوز للرجل الجمع بين أعداد لا تحصى.

- الزوجة لا ترث الزوج.

- موافقة الأب ليست شرطا في كل الأحوال.

- مدة الزواج المؤقت قد تكون ربع ساعة وقد تكون لمدة يوم أو تسعين عاما. وحسبما يقترحه الرجل وتقبله المرأة.

وقد أجاز الرسول ﷺ زواج المتعة قبل أن يستقر التشريع في الإسلام. أجازه في السفر والغزوات ثم نهى عنه وحرمه على التأبيد وكان السر في إباحته أولا أن القوم كانوا في مرحلة يصح أن نسميها فترة انتقال من الجاهلية إلى الإسلام، وكان الزنا في الجاهلية متشرا، وميسراً. فلما كان الإسلام واتجاههم للسفر والغزوات والجهاد شق عليهم البعد عن نسائهم مشقة شديدة، وكانوا بين أقوياء الإيمان وضعفائه، أما الضعفاء فكيف عليهم أن يتورطوا في الزنا؟ وأما الأقوياء فعزموا على أن يخصوا أنفسهم أو يجبوا مذاكيرهم كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «كنا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس معنا نساء. فقلنا: ألا نستخصي؟ فنهانا رسول الله ﷺ عن ذلك، ورخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل». وبهذا كانت إباحة المتعة رخصا لحل مشكلة الفريقين من الضعفاء والأقوياء، وخطوة في سير التشريع إلى الحياة الزوجية الكاملة.

وكما تدرج بهم القرآن في تحريم الخمر وتحريم الربا تدرج النبي ﷺ في تحريم الفروج، فأجاز عند الضرورة المتعة، ثم حرم النبي ﷺ هذا النوع من الزواج كما روى عنه ذلك «علي» رضى الله عنه وما أخرجه مسلم في صحيحه عن سبرة الجهني «أنه غزا مع النبي ﷺ في فتح مكة، فأذن لهم في متعة النساء، قال: فلم يخرج حتى حرمها رسول الله ﷺ وفي لفظ من حديثه فإن الله حرم ذلك إلى يوم القيامة».

إذن هذا هو الرأي الثاني، وهو بالإجمال يرى أن المتعة بغاء ودعارة وإهانة للمرأة.. على عكس ما رأى الباحث الأول أنه هروب من الزنا والفحش في شكل الزواج العرفي الزواج بنية الطلاق.

وهذه الأبعاد هى نفسها تقريبا التى دارت في مصر، حين نوقشت القضية.. والمثير في كل الأحوال هو أن الجميع يخرج من جعبته مئات من الآيات والأحاديث والتقاليد لشرح وجهة نظره ويزيدها، سواء كان ذلك التأييد مع المتعة وضد الدعارة، أو ضد المتعة وضد الدعارة.

نحن الآن فى مصر..

ومفجر القضية كان هو الكاتب الراحل فرج فودة، الذى نشر مجموعة من المقالات ول زواج المتعة فى جريدة الأحرار - أصدرها فيما بعد فى كتاب خاص - وقد كانت رراته فى طرح الموضوع مختلفة عن الأسباب التى دفعتنا لتناوله.. فهو قال: «لست داعيا لزواج المتعة - ولا نحن أيضا - ولست موافقا عليه، ولست قابلا به لبنات أسرتى وبنات المسلمين، ولكنى أكتب هذا لأن الحقيقة ضالة المؤمن، والطريق الصحيح إلى الحقيقة لابد أن يمر بالتعرف على الرأى والرأى الآخر».

وحين كتب فرج فودة مقالاته تلك كانت الردود عليه فى غاية القسوة، واحتدم الجدل معه حول ما نسميه نحن بالدعارة الحلال فى مصر وفى غيرها من بلاد المسلمين.

لقد لجأ الكاتب الراحل فى البداية لأن يعرض إلى المناقشة حول المتعة من خلال إيضاح الرأى والرأى الآخر فى محاورة مطولة بين السُنة والشيعة وأسانيد كل منهما، ثم تدخل هو فيما بعد - فى الفصل الثانى من كتابه - وأوضح جميع الحجج والآيات والأحاديث التى تستخدم فى هذا الموضوع.

وسوف نلخص هذا الحوار الذى أجراه بين الشيعة والسُنة فى الفصل الأول من كتابه.

يقول السنة: هل يتصور عاقل أن المتعة زواج، هل يقبل أحد أن يحدث هذا لابنته أو أخته أو أمه، إنها بغاء.. بغاء.. بغاء.

يرد الشيعة: حين تصفون زواج المتعة بأنه بغاء، فأنتم تسيئون إلى أنفسكم وليس لنا فقط، لأنه يسيء إلى الإسلام الذى نتبعه جميعا، وإن اختلفت بنا السبل لقد أبيحت المتعة في عهد الرسول ومارسها الصحابة، فهل يجوز أن تصفوها بالبغاء، وقد أحلها الرسول.

يقول السُنة: هذه الأحاديث التى تتحدثون فيها عن الحلال هى التى حرمت المتعة.

يرد الشيعة: لقد أحل زواج المتعة فى عهد الرسول، ولا يعقل أن يكون قد حرمها إلا أن يكون قد أحلها، خاصة عندما يتكرر التحريم. فالتحريم مرتين معناه الحل بينهما. وحديث سعيد بن سبرة الجهنى يقول فيه الرسول ﷺ: «ياأيها الناس إنى قد أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم..» وبالتالي يجب أن تعترفوا فى بداية الحوار بأن المتعة أحلها الرسول ومارسها الصحابة بإذنه فى عهده.

يقول السُنة: نحن لا نقصد العرض التاريخي، ولا يختلف الأمر إذا كانت قد أحلت في عهد الرسول أم لا، لأنه حرمها تحريما قاطعا إلى يوم القيامة، وقد حرمها فى سبعة مواضع آخرها حجة الوداع.. المهم هنا هو التحريم المتكرر والقاطع.

يرد الشيعة: هذا التكرار فى سبعة مواضع كان حصرا لما ورد فى مصادركم ليس عن اقتناع به، بل لإثبات التضارب وعدم المعقولية فى الروايات التى نعتقد أنها مدسوسة على الرسول. ومعنى أن الرسول ﷺ أحلها ثم حرمها ثم أحلها ثم حرمها.. هكذا، لا يستقيم منطقيا ولا سابقة له ولا مثيل.. وربما يعني أيضا ذكر التحريم بدون ذكر الحل أن المسلمين الأوائل خالفوا أمر الرسول ست مرات، ومن جانب ثالث فإن تواريخ التحريم فى المواضع السبعة تشير إلى عدة ملاحظات:

فإذا كان أول تحريم حدث فى مناسبة خيبر، شهر محرم، عام سبعة هجرية.. فإن هذا يعنى أن الرسول سمح بممارسة ما تصفونه بالبغاء عشرين سنة كاملة. ومن ناحية ثانية أن هذه التواريخ تشير إلى أن الحل والتحريم حدثا سبع مرات خلال ثلاث سنوات فقط، يزداد الشك حين نرى أنها أبيحت وحرمت ثلاث مرات فى شهر واحد «بين حنين فتح مكة نحو شهر، وبين أوطاس وحنين نحو خمسة أيام».

يقول السُنة: إن الزواج الدائم نسخ هذا الزواج الذى لا ميراث فيه للزوجة ولا عدة لها ولا ضرورة لطلاقها إذا انتهى أجله.

يرد الشيعة: إن من يقول إنه لا يوجد زواج بغير إمكانية حدوث طلاق كاذب.. للدليل أن هناك ثماني حالات زواج تنتهي بلا طلاق وهي: الأمة الزوجة إذا اشتراها

زوجها فإنها تبين منه بغير طلاق، والزوجة الملاعنة، والزوجة المرتدة، والزوج المرتد، والزوجة التى أرضعتها أم الزوج، والزوجة التى أرضعتها زوجته الكبيرة، وزوجة المجنون. والزوجة التى ملكت زوجها المملوك بأحد أسباب الملك.

ولم يتوقف هذا الحوار.

لكننا نحن الذين نتوقف عن الخوض فى مزيد من تفاصيله المثيرة.

لاسيما وأننا سوف نخوض الآن فى غمار الفصل الثانى الذى تحدث فيه فرج فوده من الحجج الموثقة التى تدعم رأى كل فريق.

ـ فى صحيح البخارى أربعة أحاديث فى باب «نهي الرسول عن نكاح المتعة آخرا».

الحديث الأول: عن ابن عباس الذى قال له على رضي الله عنه: «إن النبى ﷺ نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر».

الحديث الثانى يقول: «حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندور حدثنا شعبة عن أبي حمزه قال سمعت ابن عباس عندما سئل عن متعة النساء فرفض فقال له مولي إنما ذلك فى الحال الشديد وفى النساء قلة أو نحوه فقال ابن عباس نعم».

والحديث الثالث: «عن جابر بن عبدالله وعن سلمة بن الأكوع قالا: كنا فى جيش فأتانا رسول الله ﷺ فقال: إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا».

الحديث الرابع: «قال ابن أبى ذئب حدثنى أياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن رسول الله ﷺ أيما رجل توافق معشره ما بينهما ثلاث ليال، فإن أحبا أن يتزايدا أو يتاركا كما تاركان. وقال أبو عبدالله وبينه على عن النبى ﷺ أنه منسوخ».

ثم يخوض بعد ذلك فرج فوده فى مزيد من المراجع التى أوردت أحاديث وتفاسير حول تحريم وحل زواج المتعة سيمكن قراءة بعضها فى الفصل الخامس من كتابنا هذا».

لكننا ننتقل إلى الجدل الذى دار حول هذا في ذلك الوقت.

فى رده على فرج فوده قال الدكتور محمد القيعى أستاذ التفسير بكلية أصول الدين:
إنه لاحظ اشتغال الكاتب بالأمر المنسوخ لقوله ﷺ: «أنهاكم عن الحمر الوحشية وزواج

المتعة»، وإن من المعلوم أن الشيعة يعتمدون على روايات عليّ بن أبي طالب مع أن الراوي للتحريم هو علي بن أبي طالب، وإن كلام الشيعة دعاوى لا دليل عليها حين يقولون: إن زواج المتعة عُمل به في عهد أبي بكر وعمر، وإن قول الله: ﴿فما استمتعتم به منهنّ﴾ قاطع بأنه خاص بالزواج الشرعي بدليل قوله تعالى بعد ذلك: ﴿ ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم...﴾ [النساء - الآية ٢٥] وأن هناك فرقا بين اعتراف الأزهر بمذهب الشيعة الإمامية والموافقة على كل تفاصيله.. وأن فرج فوده ادعى أن فقه السنة لم يعاقب بالحد على المتعة لوجود الشبهة وهذا إدعاء باطل لأن نكاح المتعة ليس عند السنة بشبهة تدرأ الحد.

أضاف: إن فرج فوده ادعى أنه زواج بلا طلاق ولا ميراث ونحن نسأله ما الحكم إن حملت، وكيف يكون هناك زواج بلا طلاق أو ميراث والله قال: «ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد».. وادعى أن المتعة كان معمولا بها إلى حجة الوداع وهذا إدعاء كاذب فى الأحاديث الصحيحة.

وقال الدكتور فرج فوده ردا على هذا: يا فرحة كل شيعى برد الدكتور القيعى». «إن السهام التى تصور أنها توجه إلى صدور الشيعة عادت إلى صدره.. وما يصيبه يصيبنا لأننا سنة».

وأضاف: إن الدكتور في أول نقطة يتحدث عن أننى اشتغلت بأمر منسوخ لثبوت حديث الرسول ﷺ الناهى عن المتعة، وأناأقول إن هذا الحديث مختلف عليه ومطعون فى صحته والدليل ما قاله الشيخ سيد سابق تعليقا على هذا الحديث «الصحيح أن المتعة حرمت عام الفتح، ولهذا اختلف أهل العلم فى هذا الحديث». وقد تشكك البيهقى فى صحة الحديث لسبب موضوعي وهو أنه كان موجها من الإمام على بن أبى طالب ردا على ترخيصه بالمتعة وأن زمانه كان بعد وفاة الرسول.. ثم أنه لا يوجد فى الحديث شيء اسمه الحمر الوحشية ولكن الحمر الأهلية أو الإنسية كما وردت فى كل كتب الحديث.

وفوق كل هذا فإنه يروى عن الإمام على رضي الله عنه أنه «لولا أن عمرنهى عن المتعة مازنا إلا شقى».. والحديث واضح، فهو إشارة إلى أن عمر هو الذي حرم المتعة وليس الرسول ﷺ. وليس صحيحاً أيضاأن الشيعة يزعمون أن المتعة تمت فى عهد عمر وأبى

بكر، لأن هذا قد حدث فعلا.. ويقول حديث ورد في مسند ابن حنبل «استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث».

وأيضا يقول الشيخ سيد سابق في كتابه فقه السنة «لا يجب الحد في نكاح مختلف في صحته مثل زواج المتعة لأن الاختلاف بين الفقهاء على صحة هذا الزواج يعتبر شبهة والحدود تدرأ بالشبهات».

واستمر الجدل، وتنوعت الآراء فيه، لكن الأمر المهم في هذه المعركة التي دارت في صحف مصر، هو ما حدث بعد اغتيال الدكتور فرج فوده، حين صدر كتابه حول زواج المتعة.. وكتب الدكتور أحمد صبحي منصور في بداية رأيه في موضوع زواج المتعة، وصور رأيا مهما نعرض له هنا.. لاسيما وأن صاحبه يصف نفسه بأنه تخلص من متاعب الانتماء المذهبي.

يقول الدكتور منصور:

ـ حين نزل القرآن الكريم كان الزواج الشرعي معروفاً، وقبل أن يكون النبي نبيا، وكانت هناك تجاوزات في الزواج الشرعي في نكاح المحرمات «زوجة الأب والجمع بين الأختين». ثم نزل القرآن ونقى الزواج الشرعي من رواسب الجاهلية.

ـ وفي الآية ٢٤ من سورة النساء ﴿فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة﴾ نجد القرآن يتحدث عن الزواج إجمالا، وليس عن المتعة، ويقول: ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾ أي بعد المحرمات من الزواج، وبسبب استمتاع الرجل بزوجته الشرعية فلابد أن يعطيها صداقها ومهرها ﴿فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة﴾.

ـ الأصل في الزواج الشرعي التراضي والاتفاق، والمهر حق للزوجة ولكن إذا رضيت التنازل عن جزء منه جاز لها ذلك. تقول الآية ﴿وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا﴾ اي ان يجوز بالتراضي والاتفاق أن يتنازل أحد الطرفين للآخر عن بعض حقوقه. ويجوز أيضا التراضي على زيادة بعد المهر.

ـ وإذا تراضى رجل وامرأة على الزواج وأراد ولي الأمر منع ذلك الزواج أو أراد «عضل المرأة» فإن القرآن يمنع ذلك العضل ﴿فلا تعضلوهن أن ينكحن﴾.

ـ القاعدة القرآنية لجعل العقد شريعة المتعاقدين. ويمكن القياس هنا بأنه إذا اتفق الطرفان على شرط فى عقد الزواج أصبح ملزما للطرفين، إذا لم يكن فى ذلك الشرط شيء من النواهي، ومع الأخذ فى الاعتبار أن الزواج «ميثاق غليظ». وعليه يجوز للزوجين الاتفاق على مدة الزواج ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾.

وقد يسأل سائل عما إذا كان يمكن أن يتزوج امرأة نصف ساعة ثم يطلقها؟ فأجيب عليه بأنه يجب أولا مراعاة الشرع فى كل شيء: أن تكون من خارج المحرمات، عفيفة، غير متهمة بالزنا والشرك، وأن توفى عدتها إذا كانت قد تزوجت، وأن يدفع لها مهرا لأنه فريضة وحق للزوجة.

بعد الطلاق فى زواج نصف الساعة يجب أن يراعى الزوج الحقوق والالتزامات التالية: انظل فى بيته ينفق عليها طوال مدة العدة، وإن كانت حاملا امتدت عدتها إلى الوضع تحت رعايته، وإذا أنجبت طفلا عليه نفقته، وبعد الطلاق لها حق فى المتعة وهو قدر من المال يحدد بالمعروف، وهو حق لا ينفى مؤخر الصداق».

■ ■

هذا هو الرأى الذى يمكن أن نقرأه جيدا فى موضوع زواج المتعة.

لكنه يبقى رأي وحيد فى خضم الجدل المستمر حتى اليوم بين السُّنة والشيعة.

وبعيدا عنه فإن الشيعة مازالوا يصرون على ما نصفه نحن بالدعارة الحلال.

بينما يهاجمهم السنة فى نفس الوقت الذي يمارسون فيه هذا النوع من الدعارة تحت اسماء ومسميات أخرى.

وأيا ما كان الموقف الفقهى فإن عرضنا لهذا الجدل الدائم والمستمر، مصحوبٌ بصورة زواج المتعة في مجتمع مسلم يؤمن به ويطبقه، يأتى في النهاية كنوع من رسمنا لصورة مفصلة عن حالة هذا الزواج عند قوم من المسلمين.

حريم الخليفة

النوم على فراش الفتاوى الداعرة

يصف النبي محمد ﷺ - الفقر الشديد بأنه «الفقر المدقع».

ويقول عنه المصريون: إنه «الفقر الدكر». ليؤكدوا أن قسوته مبالغ فيها. لا ترحم. .. فقر مفتول العضلات .. يطبق على الأنفاس .. ويركب فوق الصدور .. ويمارس حالة استعباد يومية لكل من يقف في طريقه.

وقد وقف ملايين المصريين في طريق هذا «الفقر الدكر».

وحالة الفقر المصرية صارت مفضوحة تتحدث عنها تقارير البنك الدولى بأرقام واضحة، تقول: إن دخل المواطن في مصر لا يزيد على ٦٢٥ دولارا في السنة .. أى أقل من دولارين في اليوم .. بالكاد ستة جنيهات .. لا تشترى نصف كيلو لحم .. وبالكاد يمكن أن تقتنص «فرخة» هزيلة، بيضاء، ليس فيها لذة طعم الفراخ البلدية .. ستة جنيهات إذا أطعمت البطون بفول الصباح، فإنها لا يمكن أن تسد الرمق حتى آخر الليل..

هذا «الفقر الدكر» يعيش حالة رخاء في مناطق عديدة الآن في مصر .. ينمو ويكبر ويستقر ويتغلغل ويأكل لحوم البشر ويطحن عظامهم وكرامتهم .. ويمارس ذكورته معهم كل يوم .. ويطأ آدميتهم من الخلف ومن الأمام. فينجب منهم الحزن والكمد والضعف والجوع والإرهاب.

والذين يحاولون الهرب من طريق «الفقر الدكر» غالبًا ما يدمرون في طريقهم كل قيمة وأية أخلاق، وقد كان «حسين طه عمر عفيفى» يحاول أن يهرب من «الفقر الدكر» وأن يفلت من اغتصابه له، فاغتصب هو من الآخرين حق الأمن، واعتدى على مفاهيم الدين الصحيحة، ووطأ هو ذكورة من اعترضوا طريقه خلال هروبه من حالة الفقر الدكر.

ولكى يضفى «حسين» على كل ما يقوم به شرعية دينية، مارس الدعارة الفقهية، وغرق فيما اعتنق أنه حلال، وانتهى به الأمر إلى جريمة قتل وانتظار لقاء عشماوى مندوب عزرائيل في غرفة الإعدام.

هكذا اختار أن يقابل الموت بدلاً من أن يعيش مع الفقر.

وكانت قصته عبارة عن انتحار بطئ ورحلة هروب طويلة ومتعبة مع القدر.

إن «حسين» كان يعيش في إمبابة، هذه المنطقة التي نسيت الحكومة أنها جزء من الوطن تابع للدولة، عليها أن ترعاه، حيث حكم الناس أنفسهم بأنفسهم إلى درجة أن بعضهم أعلن عن إنشاء دولة إسلامية داخلها .. هناك مارس حسين كل أنواع البطش والبلطجة، كي يفر من «الفقر الذكر» وكي يهرب من أن يطأه شبح الجوع في كل لحظة.

لم يجد سوى عضلاته وجسمه الضخم كي يحصل على رزقه.

فرض الإتاوات على الناس، ولم يتوان لحظة عن أن يوظف تمرده على «الفقر الذكر» في أن يجعل الآخرين - الذين هم ضحايا الفقر أيضًا - مطيعين له، يدفعون له مقابل صمته عنهم، ويجبي منهم ثمن أن يوقف قوته عن أن تمارس بطشها عليهم.

إنه جاهل، ولم يتعلم. لم يجد من يوظف هذه القوة لصالح المجتمع.

لكنه وجد من يوظف هذه البلطجة لصالح الإرهاب .. من يضع إطارًا شرعيًا لما يفعله.

إن الناس لا يميلون بالفطرة لأن يكونوا أشقياء .. أعداء للقيم والأخلاق .. لكن الأوضاع والظروف هي التي تفرض عليهم ذلك، تدفعهم للسقوط في بئر الخروج عن إطار المجتمع.

ولهذا فإن حسين حين وجد من يوظف طاقته لصالح ما توهم أنه الدين والأخلاق لم يتراجع عن القبول .. ووافق فورًا .. ساعده في ذلك جهله، وعاونته رغبته في العثور على مهمة، وهدف لما يفعل.

هؤلاء أقنعوه بأنه يمكن أن يحارب الدولة التي تجاهلته وتركته ضحية للفقر الذكر.

هكذا أوهموه بأنه يمكن أن يدافع عما أسموه بصحيح الدين.

هكذا أدخلوا في عقله أنه حين يكون معهم لن يكون بلطجيًا بل مدافعًا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

هكذا أصبح حسين طه عفيفي عضوًا في تنظيم طلائع الفتح.

ولقد كان هذا التنظيم حلمًا كبيرًا لدى فريق ضخم من الإرهابيين يسمى «تنظيم

الجهاد». حلم أراد أن ينفذ انقلابًا على الدولة .. أن يسرق أسلحة الجيش .. أن يقتل في سبيل الوصول لهدفه، سواء كان القتيل هو بطرس غالي سكرتير عام الأمم المتحدة، أو سائق لوري سوف يسرقونه ويستخدمونه في نقل السلاح .. أن ينشروا الفوضى في الشوارع .. أن يفجروا مبنى أمن الدولة .. ثم بعد عدة عمليات أخرى: أن يعلنوا الدولة الإسلامية، هذا الحلم الذي بدأ باغتيال سائق اللوري في ضاحية المقطم، وانتهى بمحاكمة عسكرية طويلة، اتهم فيها ما يزيد على ٤٠٠ إرهابي، كان بينهم حسين طه عفيفي .. الذي لم تطله الأحكام.

خرج حسين من السجن عائدًا إلى محاولات الهروب من «الفقر الذكر».

هروب من فشله في أن يصبح شخصًا له كيان ودور كعضو في تنظيم يحاول إقامة الدولة الإسلامية. فأراد أن يحقق ذاته فيمن حوله. وبعد أن فشل في أن يجبر الدولة بعضلاته كي تحقق أهدافه، اختار أن يجعل جهله الديني وبلطجته وسيلة ضغط على الناس .. الفقراء أمثاله.

لقد اختار الطرف الأضعف.

هرب من الطرف الأقوى، الدولة التي كادت تسجنه حين حاول الاصطدام بها .. واختار ضحايا «الفقر المدقع».

قبل أن يصل حسين إلى هذه المرحلة، مرحلة البلطجة، وقبل أن يتحول إلى التطرف ثم الإرهاب، كان حسين مثل أي شاب .. له قلب يحب.

وكانت الحبيبة واحدة من بنات الفقر الذكر من إمبابة.

اسمها عفاف ..

جمالها عادي، بل ربما لا يمكن أن نقول إنها جميلة، لكنها ليست منفرة، وقد أطارت عقل حسين، الذي حاول أن يجعل منها زوجة له في الحلال .. فرفض المجتمع رفضًا قاطعًا. ولم توافق أسرتها .. وظهر له الفقر الذكر في طريقه عدوًا يوقف أي محاولة للوصول إلى كينونة ذات قيمة.

بمقاييس الأسرة كان «حسن دبوس» أحسن وأهم من حسين طه .. إنه بالمقاييس

العادية فقير .. ولكنه ومن منطق الأسرة التي لا تجد قوت يومها كان ثريًا. لديه قطعة أرض صغيرة .. ويربح بين الحين والآخر بضعة جنيهات من بيع «بهيمة» وشراء أخرى.

ولهذا اختارت أسرة عفاف أن تزوجها من حسن دبوس بدلاً من حسين طه.

وأثمر الزواج طفلين .. نهى وأحمد .. بينهما ستان.

لكن هاتين الثمرتين لم تصبا ماء باردا على مشاعر حسين طه المشتعلة. وبقى الحب القديم ناراً متقدة .. وبقيت العلاقة قائمة بين حسين وعفاف فى وجود شخص ثالث هو الزوج.

إن «حسن» كان هو الآخر عضواً فى تنظيم طلائع الفتح .. وربما كان هذا هو الستار الذى اختفى وراءه حسين كى يجد لنفسه مبرراً يوطد به علاقته مع الزوج. فيبدو أمامه زميلاً فى تنظيم وصديقًا يسمح له بدخول البيت، بينما هو خائن، يطعن صاحب البيت كل يوم فى ظهره، داخل غرفة نومه.

وكان حسن يعرف ما يحدث.

لكنه أيضًا كان واهنًا ضعيفًا مستسلمًا للأمر الواقع ..

ليس فقط لأنه ضعيف ودنىء وبلا أخلاق، ولكن أيضًا لأنه وجد فى عفاف منجم مال، يمكن أن يربح منه بضعة جنيهات أخرى، يحارب بها الفقر إذ كان يقبض من حسين ثمن الخيانة من حين لآخر .. وكان يأخذ ٥٠٠ جنيه من حسين حين يوافق على أن تسافر عفاف معه إلى الإسكندرية بحجة شراء شرائط كاسيت دينية ليبيعها لفقراء غيرهم.

كان إذن يعرف وكان يتغاضى ثمن قضاء شهر عسل من وقت لآخر.

هذه العلاقة المريبة لم يكن يمكن أن تستمر هكذا فى المطلق .. بين حسين وعفاف وبرضاء حسن.

ولقد كانت المشكلة فى الزوجة نفسها .. عفاف.

كان حسن يقبض الثمن، ولكن عفاف كانت تحتاج إلى مبرر كى تقنع نفسها بمزيد من الاستمرار .. كانت تريد أن ترى الحرام حلالاً. كانت فى حاجة لنظرية دينية تؤكد لها أن ما تفعله ليس بعيداً عن الأخلاق. وليس انتهاكًا للشريعة.

ولأن حسين هو الذى سعى دائمًا لاستمرار العلاقة كان عليه أن يجد هذه النظرية، حتى لا يبدو أمام الحبيبة خارجًا عن الدين، في حين أن كل رصيده في الحياة بنى على أنه يحارب من أجل الدين.

الزوج أيضًا، رغم تواطئه، دفع الاثنين للبحث عن فتوى داعرة .. فقد كان متواطئًا يقبض الثمن، لكنه من حين لآخر كان يشهر سيف الزنا في وجه زوجته، وكان يقول حين تتطور الأوضاع إن نهى وأحمد ليسا من صلبه .. « إنهما ابنا زنا».

هكذا في تلك البيئة، ولدت واحدة من فتاوى الفقه الداعر.

وطبقت واحدة من أبرز وأهم حالات الدعارة الحلال.

كان حسين يقول لحبيبته: إن ما يفعلانه حلال .. مطابق للشريعة.

ولأنه يعرف، أنها تعرف، أنه لم يدرس شيئًا في الدين، كان يقول لها إن هذا ليس رأيه، وإنما هو رأى «أهل الحل والعقد» الذين يستشيرهم ولم يكن يقصد «بأهل الحل والعقد» أى أحد آخر سوى أمراء الإرهاب، الذين تعرف عفاف أنهم يقودون زوجها العلنى، وأيضًا يقودون زوجها السرى.

كانت تحلم بالطلاق، لكن أسرتها كانت دائمًا تقف في طريق هذا الحلم، وبالتالى كانت الأسرة تعطل الحلم الآخر .. الاهم .. حلم الزواج من حسين .. ولم يكن أمامها إلا أن تقبل المضى في الإثم، ولو مؤقتًا، لاسيما وأن الزوج يوافق على هذا .. وخاصة أن حسين كان يسوق لها المبررات الفقهية.

قال لها حسين: إنه ليس زوجك.

وقال لها: ليس لديه عندك أى حق شرعى.

وقال لها: أنت زوجتى أنا.

وكانت ترد: كيف؟ إن بيننا عقدا كتبه مأذون؟

وكان يعقب: إنه كافر .. وأنت طالق منه!!

ولم تكن مقتنعة بما يقول العاشق، لكنها كانت تمضى في العلاقة حتى الثمالة.

وكان حسن يدرك ما يدور في عقلها، وكان يعرف أن عليه في كل مرة يدخل فيها البيت أن يقنع عفاف بشرعية اللقاء .. كانت طريقته في الغزل هي أن يستبدل كلمات الحب التي تسبق الجنس بمزيد من التلقين الفقهي، كان يوحي لها دائمًا أن وجوده في غرفة النوم بينما الزوج الحقيقي يجلس خارجها أمر حلال ..

ولقد قالت في تحقيقات النيابة واصفة تلك الحالة: «كنت زوجة للإثنين».

وكان حسن يقول لها: إن من حقك الطلاق بدون ضجيج، بدون مأذون، وبدون أن تعرف أسرتك.

سألته: كيف؟

قال: لأن زوجك كافر .. ومن حقنا أن نفرقك عنه.

قالت: لماذا هو كافر ياحسن؟

أجاب: إنه مرتد عن الدين، لأنه لا يصلي ، وبالتالي ردته ثابتة، وأنت طالق بحكم الشرع منه.

هذا الحوار الذي كان دائمًا يتكرر، كان خاليًا من أي منطق، عقلي وديني، لأن الامتناع عن الصلاة لا يعني أبدًا الردة ولأن عفاف نفسها لا تصلي .. ولأن العشيق الذي أصدر الفتوى لا يصلي هو الآخر .. ولم يكن لديه أي رصيد ديني سوى أنه يلطجي في «تنظيم الجهاد الفتح»، يبيع الشرائط المعبأة بخطب نارية، ويمضي بين سكان إمبابة متقمصًا دور الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر . وكان كل رصيدها من الدين هو أنها محجبة.

لكنها تجاوزت كل هذا.

وقالت له: إذن أنا طالق؟

قالت: إذن لن أكون زوجة لك إلا بعد أن تنتهي فترة العدة.

كانت تريد أن تضفي إطارًا شرعيًا على كل شيء .. حتى على الطلاق الوهمي.

وهلع «حسن»

كيف يمكن أن يكون قد ورط نفسه في حالة ابتعاد عن جسد عفاف، لمدة ثلاثة أشهر، مطب شرعي هذا الذي سقط فيه؟!!

لكنه سرعان ما وجد الحل فى فتوى أخرى داعرة.

قال لها: لقد انتهت فترة العدة منذ زمن طويل.

قالت: لماذا؟

قال: لأنك بالفعل تضمين لولبًا فى رحمك، وبالتالى أنت من حقى الآن.

قالت: لنتزوج الآن إذن؟

قال: نحن زوجان بالفعل. الزواج قبول وإيجاب. ولتختارى لك وليًا من الأخوة ـ يقصد الزملاء فى التنظيم ـ واختارت..

ووافق أعضاء التنظيم على أن حسن كافر.

ووافقوا على أن زوجته حل لحسين.. أمام الله .. بلا مأذون يتم الطلاق الأول.. أو حتى بعقد الزواج الثانى.

وقال الإخوة: إنهما لا يرتكبان أى إثم بالعلاقة بينهما، إذ لا يوجد ـ حسب رأيهم ـ ما يوجب الطلاق بالمأذون أو الزواج عن طريق مأذون.

إنها مجموعة معقدة من الفتاوى الداعرة والفقه المصنوع على مقاس الحالة.

لكن هذه «المسخرة» الفقهية لم تقف عند هذا الحد.

فالزوج على قيد الحياة، ويمكن أن يعطل كل شئ. وكان الرأى هو أن يتم التخلص منه.

وبالطبع لم يجد حسين صعوبة فى أن يعثر على مبرر فقهى يمكن أن يتخلص به ـ الزوج.

قال لها: حسن كافر. يجب أن نطبق الحد عليه. يجب أن يُقتل.

ولم ترفض عفاف.

ودبرت مع حسين عدة محاولات لقتل حسن.. وبدأت المحاولات بدس حبوب «الأنيفان» المنومة فى طعام الزوج .. ولم تته بخلط دم حيضها فى مشروب الشاى.

وقد خدم الحظ حسن ثلاث مرات، فنجا من الموت [illegible].

وكأن القدر كان يمنح عفاف وحسين فرصة كى يفكرا مجدداً .. فى هذه المهزلة .. وقد كانت أيضاً فرصة للزوج كى يرى ما يفعله وهو بالصمت عما يحدث.

ولكن هذه الفرصة المتكررة ضاعت. ونجحت المحاولة الرابعة .. وقُتل الزوج فى حقول قرية الكوم الأحمر فى إمبابة.

هذه الدعارة الدينية حدثت فى مصر عام ١٩٩٦.

والابتسامة العريضة التى كللت وجه العشيق القاتل فى الصورة التى نُشرت له فى الأهرام يوم ٢٠ مارس ١٩٩٦ لم تخف عناصر المأساة فى هذه الملهاة الجنسية الدينية .. لم تخف أيضاً أن تلك لم تكن المرة الأولى التى يغرق فيها أعضاء تنظيمات التطرف فى الدعارة التى يظنون أنها من أعمال الحلال.

المرات الأخرى كانت قصصاً طويلة.

والستار كان دائماً فتاوى الاستحلال .. استحلال النفس والمال..

والاستحلال هو اقتناص شئ من المجتمع بدون وجه حق، والمبرر دائماً فتوى دينية.

وقد كان الاستحلال دوماً هو وسيلة التنظيمات للإبقاء على أعضائها تحت سيطرتها.. كى يكونوا وقوداً لتحقيق أهدافها.

إن الهدف هو الحكم.

والوسيلة إليه هى البندقية والقنبلة.

والمنفذون دائماً بلا عقول، تائهون، هاربون من الفقر الذكر، باحثون عن المال والمتعة والأنثى.

وشيخ أى جماعة إرهابية لا يجد أى صعوبة فى أن يقدم للتائهين فتوى تريح عقولهم، ترضى غرائزهم، وتداعب أحاسيسهم بفتوى داعرة، توفر للكادر المبرر الذى سيحمل ن أجله القنبلة، والأنثى التى يحتاجها، ومواجهة الفقر الذكر.

والشيوخ الذين لجأوا إلى هذه الطريقة من كل نوع وفى كل تنظيم.

وحين فوجئ مشاهدو التليفزيون المصرى بمثل هذه الدعارة الحلال تعرض فى

مسلسل العائلة، لم يكن من حقهم أن يفاجأوا .. لأن ما حدث فى الدراما يحدث بالفعل كل يوم .. وكما رأى الناس مشيرة (ليلى علوى) تتزوج من مصباح ـ عضو الجماعة المتطرفة ـ بدون مأذون ـ وتحت رعاية الأمير ـ كان عليهم أن يدركوا أن هذه ليست مبالغة، وإنما هو الواقع بين أصحاب اللحى الذين يدعون أنهم يملكون الحق.

ولقد ابتدع الإخوان المسلمون هذه الطريقة فى الزواج .. وكانوا يوفرون لكل عضو فى الجماعة زوجة، بعد أن يمنحوه فرصة عمل وشقة. وغالباً ما تكون هذه المرأة واحدة من بنات التنظيم ... وكثيراً ما تكون ابنة قائد أعلى للعضو الجديد.. فتتحول الأنثى إلى ورقة تنظيمية، الهدف من استخدامها أن تضمن القيادة ولاء العضو، وتفرض عليه قيود التجنيد التى لا يستطيع الفكاك منها.

والأمثلة كثيرة .. وكثير منها غرق فى الدعارة التى تلبس ثوب الحلال.

فلقد روى لى على عشماوى الذى انشق عن جماعة الإخوان فى أعقاب قضية ١٩٦٥ كيف أنه تزوج أخت زميل له فى التنظيم، ثم حين أدلى باعترافات مفصلة للدولة عر الجماعة وهو سجين: أجبروه على أن يطلقها، وتزوجت من شخص آخر كان سجيناً معه

هل كان هذا الطلاق باطلاً أم صحيحاً؟!

الإجابة عند فقهاء التنظيم الذين بنوا الجماعة منذ نشأت على هذا الأساس العائلى ففى الأربعينيات - أى بعد تأسيس التنظيم بفترة وجيزة - منح حسن البنا مؤسس التنظ الملقب بالإمام الشهيد أخته لعبد الحكيم عابدين، وأعطى ابنته لسعيد رمضان، الذي ما، عام ١٩٩٥ بعد أن أصبح واحداً من أهم قيادات التنظيم الدولي للإخوان.

أما عابدين ـ صهر الإمام الشهيد ـ فقد اتهم فى جريمة اغتصاب .. رغم أنه ك الأقرب إلى قلب حسن البنا، والأكثر ثقة عنده، وكان يرى فيه أنه «طيب القلب، خف الروح، طاهر اللسان» ولذلك منحه لقب «يوسف هذه الدعوة» وزعم أنه «شديد الإيما والورع والتقوى».. «ظلمه الإخوان وافتروا عليه».

كان عبد الحكيم عابدين رغم هذا يوصف داخل الجماعة بأنه «شيخ خليع» «مستهـ وماجن» يتحين فرصة خروج الإخوان من بيوتهم للسفر أو العمل، فيذهب إلى منازا

بزعم الصداقة، ويتهز الفرصة، ويعتدى على نسائهم، ووصل الأمر إلى حد الاغتصاب وهتك العرض والفسق والفجور وارتكاب كل الفواحش.

وفاحت رائحة عابدين القذرة، وانتشرت سمعته بين الأسر الإخوانية، فصارت توصد في وجهه الأبواب، ولقى فى حله وترحاله النكات والسخرية وأصبحت اللعنات تطارده أينما ذهب، ولم يكن أمام المرشد حسن البنا إلا أن يأمر بإجراء تحقيق عاجل لتهدئة هذا الغضب وطمأنة النفوس الخائفة .. «المصدر: كرم جبر ـ فؤاد علام يروي: أنا والمباحث والسادات والإخوان ـ دار الخيال ـ طبعة ١٩٩٦».

وحين تم التحقيق، رفعت مذكرة للمرشد طالب فيها المحققون بألا يتم إجراء تحقيق آخر في هذا الموضوع، لما يجره من فضائح للعائلات وتشهير بالأعراض وإساءة للدعوة، وطالبوا أيضًا بفصل عبد الحكيم عابدين من الجماعة.

لكن الذى حدث هو أن حسن البنا فصل كل الذين كشفوا انحرافات عابدين.

واعتبره «يوسف هذه الدعوة» .. وعينه وكيلاً للجماعة، ضاربًا عرض الحائط بكل الانتقادات، حاميًا للدعارة.

وبشكل عام، وعودة إلى القصة الأصلية لهذا الفصل، فإن طريقة تزويج الكادر فى إطار التنظيم بقيت موجودة حتى بعد أن مضت السنون بالتنظيم إلى نهاية التسعينات. كانت تلك هى الوسيلة التى يحافظ بها الإخوان على عضويتهم فى جماعتهم، أو الطريقة التى يجذبون بها كوادر شاردة من تنظيمات أخرى.

حدث هذا مع «.....» الذى كان عضواً فى تنظيم الجهاد، واتهم فى قضية ١٩٨١ الموازية لقضية اغتيال الرئيس السادات فسجن ثلاث سنوات، ثم خرج ضائعًا بلا عمل أو حتى سجل جنائى يسمح له بأن يعمل ، وسرعان ما التقطه الإخوان، فوظفوه فى دار نشر بالسيدة زينب وزوجوه من إحدى بنات التنظيم، وأعطوه شقة فى حى العجوزة.

حدث هذا أيضًا مع «.......».

لقد كان طالبًا نابهًا فى كلية الحقوق، نشيطًا دمويًا، عضواً مهمًا فى الجماعة، دخلها عن طريق قيادة صارت فيما بعد هى «المرشد».. وسرعان ما سطع نجمه، وأصبح رئيسًا لاتحاد

الطلبة فى جامعة القاهرة ، وشملته الرعاية التنظيمية إلى درجة أنه تزوج من ابنة أخت أحد قيادات الجماعة.

وقد اقتبست الجماعات الأخرى هذا الأسلوب من جماعة الإخوان ، وولدت الخرافات وكثرت الشائعات حول هذا الأسلوب .. وأصبحت حالة الغموض التى تحيط بهذا مغرية لمن لا يعرفون الحقيقةعما يحدث، ووسيلة جذب لكوادر جديدة تائهة تبحث عن ملاذ، وربما لهذا سمعنا عن شائعة تقول إن هناك جماعة فى محافظة الإسماعيلية توفر للعضو شقة يتزوج فيها من عضوات متعلمات .. الواحدة منهن ليست أقل من طبيبة.

«!!»

والواقع أن هذا فيه شىء من الصحة .. إن لم يكن كثيراً..

ليس فقط فى أن هذه الأفكار تستغل الحاجة الماسة لدى الشباب الذكور فى مصر، مالاً وجنساً، وإنما أيضاً فى أن هذا ما فعلته جماعة التكفير والهجرة فى منتصف السبعينات .. حين ولدت فكرة «الوهبة» أى الزواج بدون مأذون. بأن تمنح الأنثى نفسها لرجل فى وجود شهود.. يقرون هذا الزواج.

والمثير أن هذه الجماعة التى أقرت فيما بعد نظام الدعارة الحلال لم تكن بعيدة عن جماعة الإخوان المسلمين. فقد كان مؤسسها شكرى مصطفى .. المولود فى قرية أبو قرص مركز أبو تيج فى أسيوط..كان تلميذاً فى مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية حين تعرف على أستاذ لغة عربية ينتمى للإخوان، وعلى يديه تعلم فكر الجماعة الأم، لكن حين التحق بكلية الزراعة انضم إلى جماعة المسلمين التى أسسها إخوانى آخر اسمه «على عبده إسماعيل».

جماعة «عبده» هذه كانت تكفر المجتمع، وبلغ بها الأمر حد تكفير من كانوا معها فى السجن.

لكن على عبده اسماعيل سرعان ما عاد مرة أخرى إلى تنظيم الإخوان، وبقى شكرى مصطفى فى جماعة «المسلمين» غارقاً فى فقه التكفير، أميراً للجماعة، التى أصبح اسمه

فيما بعد «التكفير والهجرة» والتى نجح شكرى مصطفى خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات أن يضم إليها نحو خمسة آلاف عضو .. كثيرون منهم وجدوا طريقهم إلى التنظيم عن طريق الدعارة الحلال.

وتقوم أفكار التنظيم على شقين معروفين.. الأول: هو التكفير .. والثانى: هو الهجرة .. أى الهجرة من هذا المجتمع الذى يزعمون كفره.

فى كتابه «الخلافة» الذى ألفه شكرى مصطفى ولم يطبع، وإن كانت قد ضبطت مخطوطاته فى قضايا عديدة بشرح الأمير الراحل فكرة الهجرة فيقول: إن التوتر الذى يسود العالم الآن سوف يشعل حرباً نووية، يكون فيها الفناء للجميع.. عدا جماعته .. التى ستكون مختبئة فى الكهوف والمغارات فلن يصيبها مكروه، وترث الأرض ومن عليها بالسيف.

وفى هذا الإطار وحرصاً على نقاء الجماعة الفكرى والتناسلى كان أعضاء الجماعة يؤمنون بأن الصلاة وراء الإمام من غير أعضاء الجماعة حرام، والصلاة فى مساجد الدولة حرام، وتناول الطعام من غير الجماعة حرام، والخدمة فى الجيش حرام، وإلقاء السلام على غير أعضاء الجماعة حرام .. والسيارات والطائرات والكهرباء حرام، والزواج من غير أعضاء الجماعة حرام.

ولقد كان - ولم يزل - أهم عنصر فى أيديولوجية الجماعة هى أنها تنسلخ بهم عن كل هذا الحرام، وتذهب بهم بعيداً إلى الصحراء بحثاً عن حالة النقاء المتوهمة، وقد كان هذا ولم يزل تعبيراً عن كراهية شديدة للمجتمع وانطواء وغياب.

ولأن الشباب الذى يمكن أن يقبل كل هذا يجب أن يكون أمامه البديل المناسب .. فقد حلت جماعة التكفير هذه المشكلة بطريقتين:

الأولى: وهى الأساس وتعتمد على غسيل المخ بأفكار كراهية المجتمع وتكفيره، وقصر صفة المسلمين عليها هى .. ومن ثم فإن «الكادر» يترك مدرسته وجامعته ووظيفته والأرض التى يعيش فيها لأنها «جاهلية» ويذهب إلى مكان آخر متصوراً أن ذلك هو سيناريو الهجرة الذى قام به النبى محمد ﷺ.

وأما الطريقة الأخرى فهى تقليم الإغراء المادى وتلبية احتياجات جسم هذا الشاب، واستغلال طاقته المعطلة، من خلال زواج بلا قيود، بدون عقد، وبأقل مهر.

ومن هنا كانت فكرة «الهبة».

أن تهب فتاة من الجماعة نفسها لشاب من التنظيم نفسه مجانًا.

«هبة» بعيداً عن الدولة والأسرة وكل عناصر المجتمع الأخرى.

إنه هروب قبل أن يكون هجرة.

ورغم أنه محاولة بزعم أصحابها أنهم بذلك يقومون بتطبيق الإسلام فى صورته الصحيحة كما يتصورونها، إلا أنهم فى الواقع يعودون بهذه «الدعارة الحلال» إلى تقاليد الجاهلية التى يدعون أنهم هربوا منها.

فى هذه الجاهلية عرف العرب أفكاراً وأطراً عديدة للزواج.

بعضها يمكن اعتباره شرعياً..

وأكثرها لا يمكن وصفه إلا بأنه دعارة حقيقية .. تتم بأشكال تسمح دائماً وأبداً بتوافر عدد غير قليل من النساء لرجل واحد، فلا تكون له امرأة واحدة .. وإنما دائمًا أكثر من امرأة..

إن الجاهلية بهذاالمنطق وعَرفت الرجل الذي يمكن أن يتخلى عن زوجته أو يعيرها لسواه.

وعَرفت الرجل الذي يقدم امرأته لضيفه أو حتى يبيعها.

وعَرفتزواج المتعة محدد المدة الذى تنسب ذريته من الأولاد للأم.

وعَرفت زواج البدل الذي يتبادل فيه الرجلان زوجتيهما.

وعَرفت زواج الشغار الذي فيه يتزوج الرجل ابنته أو أخته، مقابل أن يزوجه رجل آخر ابنته أو أخته.

وعَرفت زواج المخادنة كما فى اتخاذ رجل ما لامرأة صديقة له يعاشرها فى السر معاشرة الأزواج.

وعَرفت زواج المضامرة كما فى معاشرة امرأة لرجل أو أكثر حتى لا تهلك من جوع.

وعَرفت نكاح الرهط، أى أن ينكح عدة رجال امرأة واحدة، وإذا حملت بطفل ينسب لواحد منهم.

وعَرفت نكاح الرايات الحمر.

وعَرفت نكاح «الفيزن» كأن يتزوج الابن أو رجل آخر امرأة مات زوجها أو يمنعها من الزواج طيلة حياتها.

وعَرفت تعدد الأزواج، كما فى اشتراك الأخوة فى زوجة واحدة يتصلون بها بالتناوب.

لقد عَرفت الجاهلية إذًا أحد عشر نوعًا مختلفًا من العلاقات الجنسية، كانت تسمى زواجًا «المصدر: آداب الزواج فى الإسلام - هشام قبلان».

ومما هو مثير أن الشكل الأخير لم يزل موجودًا حتى اليوم، سواء فى حفلات الجنس الجماعية فى أرقى أحياء القاهرة، أو فى قلب الصعيد حيث يقوم الأخ بواجبات أخيه الزوجية حين يسافر، فى بعض القرى البعيدة عن المدينة.

لكننا ندرس مجتمع «الدعارة الحلال» فى حالة النقاء الوهمية لجماعة التكفير والهجرة.

حيث كانت هناك ملامح من كل ما عرفته الجاهلية .. وحيث سمح للأمير وفق نظام الجماعة بأن يتزوج من أكثر من امرأة بنظام الهبة، ربما لأنه الزعيم، الذى يجب أن يحصل على أكثر من امرأة، وربما لأنه الشاب الذى قضى سنوات طويلة من عمره فى غياهب السجن فأراد أن يشبع احتياجاته التى كُبِتَت فى هذا الزمن الطويل داخل الزنزانة.

هكذا صار المجتمع الهارب من الجاهلية مجتمعًا للجاهلية نفسها.

مجتمعًا مدعومًا بفتاوى بلا أساس .. توفر للشيخ أكثر من امرأة.

وقد انتقلت هذه النماذج الخاصة بالدعارة الحلال إلى جماعات دينية متطرفة أخرى فيما بعد.

وكمثال: روى عادل عبد الباقى، وهو إرهابى كان عضواً فى جماعات أبرزها الشوقيين، تاب وأناب واعترف فى حديث تليفزيونى بما يشيب له الولدان، روى مزيدا من الأمثلة حول «الدعارة الحلال» بين المتطرفين .. فقال: لقد رأيت كيف يتم الطلاق والزواج فى هذه الجماعات بلا ضابط أو رابط .. فى حين أنهم يدعون الدفاع عن تقاليد وتعاليم الدين .. ورأيت وسمعت أشخاصاً وفتاوى بها يطلقون النساء بدون علم أزواجهن لأنهم تركوا الجماعة، ورأيت من تزوج من عضوة في التنظيم وهى لم تزل فى فترة العدة.

إنه أيضًا الذى ذكر كيف كان الشيخ عمر عبد الرحمن يضاجع زوجته داخل مستشفى السجن.

وما رواه ـ قبل قصة عمر عبد الرحمن ـ إباحية جنسية تلتحف بفتاوى داعرة، أما ما رواه عن الشيخ عمر نفسه فهو يتكرر كل يوم فى السجون بين المتطرفين. حتى إنه قيل: إن بعض هؤلاء من أصحاب اللحى الجب وهو لم يزل سجينًا خلف الأسوار.

والواقع أن ممارسة الجنس داخل السجن من خلال أعضاء الجماعات المتطرفة صار موضة فى السجون المصرية فى ضوء أنه لا يوجد نص فى القانون يمنع بشكل صريح السجين من أن يمارس الجنس مع زوجته داخل السجن.

وفى تعليقه على هذا وصف اللواء نبيل صيام مدير مصلحة السجون المصرية ذات مرة اللقاءات الجنسية التى تحدث فى فناء السجن بين المسجونين وزوجاتهم بأنها مهزلة جنسية .. وقال: لقد منعت هذه المهازل لاسيما بعد أن علمت أن عدداً من زوجات المساجين قد حملن بينما لم يزل أزواجهن داخل السجون «المصدر: روز اليوسف ١٨/ ٢/ ١٩٩٥».

والحقيقة أن هذا الميل الجنسى الواضح صار معروفًا عن هؤلاء الذين لا يتوانوا عن إصدار الفتاوى خارج السجن تلبية لاحتياجاتهم الجنسية الغريزية .. ولم يتوقفوا أيضًا عن هذا خلف الأسوار، حتى لو اضطر المتطرف أن يتزوج عن طريق توكيل محام، وحتى لو اضطر أن يمارس الجنس مع زوجته خلف ستارة يحملها بعض أعوانه خلال زيارة زوجته..

إننى لا أعرف كيف يمكن أن يتم هذا الجماع بينما هناك شهود عليه يسمعون كل حرف من كلمات الزوج، وكل آهة من آهات استمتاع الزوجة - إذا كانت تستمتع - ولا أعرف كيف يمكن أن تتم المضاجعة بكل ما فيها من تفاصيل وهناك جنود مسلحون يحرسون المساجين ويعرفون ما يجرى لحظة بلحظة.

ومن الواضح أن لدى أعضاء هذه الجماعات ميلاً جنسياً واضحًا، يدفعهم لأن يحرصوا على تطبيق النص القرآنى الخاص بتعدد الزوجات بأسرع وسيلة وكلما أمكن، بينما هناك الآلاف من الشباب لا يملكون فرصة واحدة للحصول ولو على امرأة واحدة ..فقط.

وتعدد الزوجات فى الإسلام له معايير محددة.

هذه المعايير رغبت أساسًا فى تحجيم ظاهرة حصول الرجل على عشرات الزوجات قبل الإسلام.

والإسلام يشترط العدل بين الزوجات، ويشترط أيضًا أن يكون الزوج فى حاجة إلى زوجة جديدة.

ولهذا فإنه حين حاولت قوى للمجتمع المدنى فى مصر وفى غيرها، أن تضع قيوداً ذات طابع دينى على تعدد الزوجات قوبلت بهجوم كثيف، ومقاومة مختلفة الأشكال والأنواع، وهذا ما حدث بالفعل فى مصر خلال عام ١٩٩٥ حين طرحت فكرة إصدار عقد زواج جديد، يتفق فيه الزوج مع الزوجة على أن من حقها أن تطلب الطلاق لو أنه تزوج بامرأة أخرى.

وخمدت حمية الفكرة تحت ضغوط الإرهاب والتطرف الدينى.

على الرغم من أن الشيخ الدكتور سيد طنطاوى أيدها وقال: إنها غير مخالفة للإسلام حين كان مفتيًا للديار المصرية وقبل أن يصبح شيخًا للأزهر.

والواقع يؤكد أن هناك تناقضاً واضحًا فى أفكار هؤلاء الشيوخ الذين يرفضون تنظيم تعدد الزوجات .. وفى نفس الوقت يرفضون أن يقبلوا زواج المتعة. المختلف على تحريمه بين فقهاء الشيعة والسنة .. وإن كنت أرى أن هذا التناقض ليس سوى محاولة إطلاق

قنبلة دخان يتم من خلالها إطلاق فتاوى تسمح للشيوخ بأن يحافظوا على أكثر من امرأة في قبضة أيديهم .. وإلى الأبد إن أمكن .. عبر أسانيد وهمية تبيح زواج «الهبة» وتبيح امتلاك الجوارى.

هذا التناقض هو أيضًا سبب إصرار بعض المشايخ على أن هناك نظام رق حلالاً في الإسلام.

إن الحقيقة التاريخية تؤكد أن الرق نظام عبودى نشأ عَربيًا، في ظل غياب قوة الدولة. حين أصبح المسيطر الحقيقى على شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام هو قاطع الطريق ـ البلطجى الذى لا يختلف كثيرًا عن بلطجى اليوم ـ وانتشرت عمليات السطو على المسافرين في البرارى والقوافل في الطرق ونشأت تجارة الرقيق التى شجعها بالطبع الأغنياء .. المستفيد الأول من النظام الذى أتاح لهم أن يحصلوا على أكثر من امرأة.

ثم جاء الإسلام الذي نظم هذه الحالة الفوضوية.

وقرر الدين الخاتم في ضوء قواعد المساواة عملية الاسترقاق .. واشترط أن تكون فى حالة الحرب فقط، على أن يعقبها الإفراج عن الأسير لو أعلن إسلامه.

ورغم أن النبى ﷺ كان هو الذى دائمًا يحض على عتق الرقيق وفك الرقاب، إلا أن الذين جاءوا من بعده كانوا دومًا هم الذين يتجاهلون هذه التعليمات ويحرصون على تقليد النبى في تعدد الزوجات .. وهى حالة استثنائية كانت متاحة للنبى وحده.

ويقول إبراهيم محمود فى كتابه «الجنس فى القرآن» الصادر عن دار رياض الريس فى لندن: إن الشريعة كانت تؤول النظام السائد، وأغلب من جاءوا بعد الرسول ﷺ كانوا يحاولون تقليده، بل ويجاوزوه في عدد الزوجات وامتلاك الإماء والجوارى. فكانت دولة الحاكم أشبه بسوق واسعة علامتها المميزة تجاريًا هى تجارة الحريم والنساء.. وكان الأمراء والأعيان يتهادون الغلمان والجوارى، وكان من المألوف أن تقوم نساء الأشراف بإهداء أزواجهن الجوارى. وصارت المتاجرة بالجوارى من أهم أنشطة العصر العباسى .. حتى قيل: «لقد ارتفعت شمس الجوارى واحتجب قمر الحرائر».

ولعل أسعارهن المتداولة كانت تعبر عن هذه الحالة فالزلفاء ثمنها ٧ آلاف دينار، وسلامة ثمنها ٦ آلاف دينار وصبابة ثمنها ٤٠٩٠ دينارًا.

لقد كانت تلك أيضًا أنواعًا من «الدعارة الحلال».

ولقد استمرت هذه الحالة فيما بعد طويلاً حتى فيما سمى بدولة الخلافة العثمانية التى يطالب المتطرفون بإعادتها للوجود باعتبارها دولة إسلامية من وجهة نظرهم.. هذه الدولة التى كان للوالى محمد على فيها نحو ٣٠ زوجة وجارية وللسلطان عبد الحميد قرابة ٤٠٠ جارية.

ومن اللافت للنظر أن الذين تجاهلوا قواعد الإسلام فى تنظيم الرق إلى حد منعه هم أيضًا الذين تعاملوا مع الرق على أنه للنساء فقط وليس للرجال.. للجارية وليس للعبد.. هؤلاء هم كذلك الذين روجوا الصورة دينية عن المرأة تطلب دائمًا من الأنثى أن تبقى فى البيت، وأن تبعد عن الحياة العامة، وأن تبقى صامتة، منقبة، خلف أسوار البيت.

هذه هى الصورة التى يريدونها.

ليس فقط كى يروجوا لأفكار هلامية عن الحفاظ عن الأخلاق، وحماية الأنثى، ولكن ـ ربما ـ أيضا لكى تبقى هذه الأنثى خائفة ضعيفة بعيدة تماما عن أى محاولة للاعتراض على أية محاولة من الرجل للحصول على امرأة أخرى خلف ستائر «الدعارة الحلال».

هنا نرصد حالتين يحرص هؤلاء عليهما فى توصيف المرأة وتحديد وضعها.

الحالة الأولى: هى الصمت، وكما يقول إبراهيم محمود عن هذا فإن «المرأة هى الصامتة، والصمت هو الجسد الذى يغلى من الداخل، ولهذا كانت المرأة التى تلتزم الصمت هى الأكثر اشتهاء».

الحالة الثانية: هى حالة ينظر بها المتطرفون إلى المرأة على أنها ساحرة لعوب تحتاج دائمًا إلى حزم وانضباط لأنها قرينة للشيطان.

ومن هنا يمكن أن نفهم لماذا لم يؤيد أبدًا أعضاء هذه الجماعات الدينية فكرة أن تتولى بة امرأة أى منصب كبير يمكن أن يؤثر فى المجتمع.. يمكن أيضًا أن نفهم الحرص على نقاب.. ويمكن أن نفهم لماذا لم تظهر قيادة نسائية مؤثرة بين جماعات التطرف «باستثناء نالة زينب الغزالى». فالمطلوب من الأنثى فى هذه الجماعات أن تكون زوجة وربما جارية جزءًا من حريم الأمير ونسائه.

إنها إذن حالة البحث عن أكثر من أنثى.

حالة رغبة المتطرف في أن يشبع .. حتى الامتلاء .. بعد الجوع.

حالة الرغبة في الإحساس بأنه مهم .. حاكم .. أمير .. خليفة .. لديه جوارٍ.

حالة تمنٍ أن يكون المتطرف هو هارون الرشيد.

أن تُعْلَن الدولة الإسلامية فوق أجساد النساء قبل أن تُعْلَن في الدول التي يحاربونها.

حالة البحث عن الجنس، وتبريره بزواج الهبة، وبتجاوز تعاليم الدين في الزواج، وباللجوء إلى استحلال الجواري.

حالة الاستمتاع بالدعارة التي يظنون أنها حلال ويؤمنون بأنها مقدسة!.

الخليلة الشرعية

زواج السعوديات بالقطعة

على الرغم من أن السعوديين لا يتوقفون عن الهجوم الحاد على أشكال الدعارة الحلال، من حين لآخر، ويجعلون في هذا مادة لتسخين لهجة الحوار في الصحف، إلا أنهم سقطوا في نفس الفخ، وابتكروا لأنفسهم شكلاً خاصا من أشكال الدعارة الحلال تحت اسم «زواج المسيار» الذي لا يختلف كثيرا عن زواج المتعة، وعن الزواج العرفي.

والسعوديون الذين يعود إليهم الفضل الأكبر في انتشار ظاهرة «عقود الزنا» في مصر التسعينيات والثمانينيات - كما سنعرض لذلك في فصل خاص - هم الذين يزعمون دومًا دفاعهم عن صحيح الدين، وهم الذين تحت هذا الشعار يرفضون الزواج المؤقت عند الشيعة، وهم الذين اعتبروا الزواج العرفي عند السُنة في مصر نوعًا من إرضاء الشهوات قبل أن يكون زواجًا سليمًا، هم أيضًا الذين يرحبون بأفكار امتلاك الجواري، وهم الذين يأتون إلى مصر بحثًا عن فتاة صغيرة يتزوجونها لبعض الوقت ثم يهربون غير عابئين بمصير الزوجة أو ما يكون قد بدأ يتكون في بطنها.

وإذا كان سبب انتشار ظاهرة الأشكال المختلفة للدعارة الحلال هو الفارق الزمني بين مرحلتي النضوج الاجتماعي والبلوغ الجنسي في دول عربية وإسلامية عديدة، فإن سبب ظهور «المسيار» في السعودية يعود أيضًا لنفس المبررات مع فارق بسيط بين إيران ومصر من جانب، والسعودية من جانب آخر، ففي السعودية، السبب هو المبالغة الشديدة في تكاليف الزواج، والتي يعاني منها عديد من الشباب، على الرغم من أن هناك حالة تميز اقتصادي يتمتع بها هذا المجتمع إذا ما قورن بمجتمعات دول عربية وإسلامية أخرى.

وإذا كان الشباب السعودي قد وجد أن الحل الملائم هو أن يلبي حاجات جسده خلال شهور الصيف بالذهاب إلى بائعات المتعة في مصر والمغرب ولبنان وتايلاند وغيرها، أو في استئجار خادمات من كل جنس ولون لا يتوقف دورهن على القيام بأعمال البيت وإنما يمتد إلى تحقيق ارتواء جنسي لصاحب البيت جالب الخادمة .. فإن الفتيات السعوديات وجدن أنفسهن يعانين من أزمة اجتماعية حادة أسفرت عن عدة مظاهر ..

نذكر منها الآتي:

١ ـ أحاديث وقصص متكررة عن تورط بعض السعوديات في علاقات غير شرعية مع أجانب يعملون في المملكة، وانتشار ظاهرة المعاكسات التليفونية، وظاهرة الأوراق

التى تلقى فى أرضيات المراكز التجارية حاملة أسماء وعناوين البيوت طمعًا فى البحث عن رجل لبعض الوقت.

٢ ـ ارتفاع عدد العوانس، واللاتى لا يجدن زوجًا ملائمًا، إلى درجة أن بعض الجهات الدينية أنشأت صناديق خاصة لتمويل عمليات الزواج فى محاولة فاشلة لإنقاذ المجتمع من أمراض اجتماعية خطيرة وعديدة.

٣ ـ زواج «المسيار»!

ولكن ماذا يعنى زواج «المسيار»؟

كلمة المسيار عربية، ذات اشتقاق سعودي، وهى كلمة تعود إلى لهجة أهل نجد، مصدرها هو «التسير عليها». وهى كلمة ربما كانت تعنى إدخال السرور على امرأة، وربما أيضًا كانت تعنى «السير» والمرور على المرأة من حين لآخر.

وبناء عليه فإن هذا الشكل من أشكال «الدعارة الحلال» أو يعنى ـ حسب تعريف الكاتب السعودى عبدالله أبو السمح فى عموده «رأى آخر» ـ: حل عملى، تتزوج فيه لمرأة بمن ترضاه وترغبه وبتماثل معها عقلاً وثقافة بشئ من التنازل عن بعض حقوقها بالذات فى المبيت وتكتفى فيه بالزيارة المشروعة، أو «التسير عليها»، وربما يقترن ذلك السفر إلى الخارج والسمر فى الليالى وكسر حدة الخريف والشعور بوجود الرفيق صديق العشير، والزوج الشرعى الذى تقضى به النفس متطلباتها العاطفية والبيولوجية ون القيود الزوجية المتعارف عليها».

إنه بالتالى زواج من نوع خاص.

زواج سرى .. غالبًا ما يكون الزوج فيه متزوجا من قبل .. زواج لبعض الوقت .. راج بالقطعة .. هدفه ليس بناء بيت كما ينص على ذلك هدف الزواج فى الإسلام .. وإنما ، زواج لإشباع الحاجة الجنسية قبل اى شئ آخر.

والواقع يقول إن صورة وملامح هذا الزواج، وحجم المتعاطين له فى السعودية غير رافر. فى ظل مجتمع يعانى من الانغلاق .. ولا يحاول أن يعلن مشاكله على السطح. ى ضوء عدم وجود دراسات وافية، ومع تسجيل ملاحظة أساسية وهى أن الصحف

السعودية حين تناولت هذا الموضوع سرعان ما أغلقته، وحولته إلى جدل بين كتاب رجال وكتاب نساء، وحول ماهية الأدب وما طالب به كلا الجنسين.

لقد بدأ الحديث عن هذا الزواج في مجلة «اليمامة»، وفي تحقيق نشر حول الموضوع قال محرر التحقيق إنه ظاهرة آخذة في الانتشار .. ثم وصفته الدكتورة عزيزة المانع، في مقال نشرته بجريدة عكاظ بأنه «زواج خفي، تبقى فيه المرأة في بيتها، ويأتي الزوج لزيارتها أو «التسيير عليها» خلال فترة النهار خفية، حتى لا تعلم الزوجة الأولى بزواج الزوج».

ولم تجد «عزيزة» وهي واحدة ممن يطالبن في خجل بحقوق المرأة في السعودية، لم تجد بدًا من أن تصف هذا الذي يحدث بأنه «بئس الظاهرة»: «ظاهرها يثير الضحك، وباطنها يحرك الأسى، أن تضل عقول الرجال التي يفخرون بكمالها، وتنحدر بهم إلى هذا الحد الأدنى من اتباع الشهوات، والسقوط في حبائل هوى النفس الذي لا ينتهي».

لماذا؟

«لأن هذا الزواج يقوم على عكس ما هو مطلوب في الزواج وهو الإشهار والإعلان، وهو بهذا الشكل يساعد على انتشار الفساد، بأن يتخذ بعض الناس من ادعاء زواج المسيار غطاء لفسادهم، وهو أيضًا كفيل بأن يوقع هؤلاء الأزواج والزوجات في مواقف ذليلة لا يرغب فيها أحد».

ولأن:

«رجالاً كهؤلاء «المسيرين» لا يبالون أن يمارسوا مع زوجاتهم صنوفًا من الخداع والكذب والغش في سبيل إشباع نزوات لا ترتوي، وهم يريدون أن يحصلوا على المتعة ولا يريدون أن يحملوا تبعاتها، لذا تتفتق أدمغتهم النشطة عن ابتكارات بديعة في عالم الخداع والتضليل».

«إن الزواج المتعدد يجب ألا يعدو أن يكون أحد اثنين: إما صوابًا وعلى الرجل أن يجاهر به، ولا يخفيه ويتحمل تبعاته، أو خطأ وعلى الرجل ألا يقدم عليه، وليس هناك شيء وسط بينهما».

هنا انتهى مقال «عزيزة المانع» تعليقًا على هذه الظاهرة.

وهنا نلاحظ عدة أمور:

أولاً: إنها اعتبرت أن المسئولين عن المشكلة هم الرجال وحدهم، دون أن ترصد أن هناك نساء يوافقن على هذه الصيغة ويقبلن بها تحت ضغط الحاجة.

ومما هو واضح أن ذلك واحد من عيوب الكاتبات المطالبات بحقوق النساء، في محاولة منهن لتحميل الرجل بكل مشاكل المجتمع، وأن السبب الأساسي في كل ما يحدث هو الذكر، ومن جانبنا فإننا يمكن أن نتفهم هذا الإطار في المعالجة إذا ما تذكرنا طبيعة الضغوط التي تواجهها المرأة في السعودية، وبالتالي فإن لها رد فعل قد يتجاوز الواقع في كثير من الأحيان.

ثانيًا: إنها تجاهلت أن تلك قبل أن تكون مشكلة رجال ونساء، هي أيضًا مشكلة من إفراز المجتمع المغلق، الذي يلجأ مواطنوه لحيل عديدة في سبيل تجاوز أسواره، وفي إطار الشرعية الدينية المفترضة.

ثالثًا: إنها وضعت يدها من بعيد على مشاكل تعدد الزوجات في المجتمع السعودي بدون أن تضغط أكثر .. بسبب مشاكل الرقابة.

رابعًا: إنها جعلت هذا النوع من الزواج في إطار «الدعارة الحلال»، حين وصفت هذه العلاقات بأنها فاسدة، وأن الزواج بهذا الشكل «غطاء لفساد الرجال، وكفيل بإيقاع الزوجات في مواقف ذليلة لا يرغب فيها أحد».

بعد ذلك ننتقل إلى رأي كاتبة سعودية أخرى من نفس الطراز، هي انتصار العقيل، التي كتبت في جريدة عكاظ تحت عنوان «قد نختلف» .. «قضايا فقهية بأسلوب مرفوض» .. «الزواج سنة من سنن الله في الخلق والتكوين» قال تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات - الآية ٤٩]. والله لم يشأ أن يجعل غرائز الإنسان تنطلق بعكس غيره من المخلوقات .. فلم يترك اتصال الذكر بالأنثى فوضى بلا ضابط له.. لذلك وضع النظام الملائم وجعل اتصال الرجل بالمرأة اتصالاً كريمًا مبنيًا على رضاها، على إيجاب وقبول وعلى إشهار، وبهذا وضع الغريزة في سبيلها المأمون وحمى النسل من الضياع .. وصان المرأة من أن تكون مباحة إلا بالحلال .. وقد رغب في الزواج ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾. [الروم - الآية ٢١]

أضافت: «من المتفق عليه أن الزواج المثالى النموذجى الذى به يتجنب الزوج الظلم واللاعدل هو الزواج من امرأة واحدة .. ومن ثم يأتى التعدد وكثيراً ما يكون مخافة الفتنة كما قال ابن مسعود فى كتاب فقه السنة: «لو لم يبق من أجلى إلا عشرة أيام وأعلم أنى أموت فى آخرها ولى طول النكاح فيهن لتزوجت مخافة الفتنة».

ثم تنتقل إلى موضوع هذا الفصل «زواج المسيار» وتقول عنه أنه حلال .. طالما أنه لم يحدد بفترة زمنية .. وتذكر: «لقد ذكر جمهور العلماء أن الزواج لا ينعقد إلا بينة ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضوراً حالة العقد، ولو حصل إعلان عنه بوسيلة أخرى وإذا شهد الشهود وأوصاهم المتعاقدان بكتم العقد وعدم إذاعته كان العقد صحيحًا»..

إذن هو زواج سرى.

لكنها ترى: «نحن كمجتمع لا ندعو ولا نشجع زواج المسيار .. ففيه إجحاف عظيم بحقوق المرأة .. لكن لظروف محددة جداً، وأسباب قاهرة حيث لا وسيلة للحلال سواه .. نقبله.. حتى لو كان «أمَرّ الحلال» فنحن جميعًا مع الحلال وضد الحرام».

إلى هنا، ونحن نجد أن «انتصار العقيل» مع هذا النوع من الزواج، فى حدود خاصة جداً .. لكننا لن نعرض لبقية رأيها قبل أن نعرض لرأى آخر من الرجال حول هذا النوع، كانت بقية رأى انتصار العقيل نوعًا من الرد عليه.

صاحب هذا الرأى هو الكاتب السعودى «عبد الله أبو السمح» الذى اعتبر «أن زواج المسيار» تصنيفة جديدة للتغلب على عقبات العنوسة أو تعدد الزوجات .. وهو «موجود ومقبول عند بعض النساء المثقفات العاملات وبالذات اللاتى لديهن إمكانيات مالية جيدة نتيجة العمل أو الإرث فالمرأة العاملة وقد فاتها قطار الزواج نتيجة الدراسة أو التركيز على العمل أو لأسباب الطلاق وجدت نفسها وحيدة بعد أن أنجزت أهدافها العملية وترغب فى الأنيس والرفيق وتمنعها عفتها وإحصانها إلا أن يكون ذلك عن طريق الشرع. فكان هذا الحل العملى أن تتزوج بمن ترضاه وترغبه وتماثل معها عقلاً وثقافة، وبشئ من التنازل عن بعض حقوقها وبالذات فى المبيت».

أضاف: عجبت لقول د. «عزيزة المانع» أن هذه ظاهرة سيئة. وتعتبرها إشباعاً للشهوات وسقوطاً فى حبائل هوى النفس وتزعم أن ذلك عكس ما هو مطلوب فى

الزواج من إشهار وإعلان .. وقد أخطأت فى ذلك، فالإشهار والإعلان أقله وجود شاهدين وعقد بالإيجاب والقبول.

وقد جاء فى شرح كتاب العمدة: «للمرأة أن تهب حقها لبعض ضرائها بإذن زوجها فإذا رضيا (الزوجان) جاز لأن الحق لا يخرج عنهما. وليس عليه المساواة بينهن فى الوطء ولا سبيل إلى التسوية فى ذلك فإن القلب يميل» «ولها عليه المبيت عندها ليلة من كل أربع، إذا لم يكن له عذر وإصابتها مرة فى كل أربعة أشهر إذا لم يكن له عذر».

وقال: « الأساس فى كل ذلك موافقة الطرفين، فأين الغش والخداع فى سبيل إشباع نزوات لا ترتوى كما تقول، وهذا تعميم خطأ، وقول يخالفه الواقع .. لأن الرغبة هنا فى العاطفة والدفء والأشواق والتباريح، و«زواج المسيار» هو الحل الشرعى لنفوس أضر بها خليط من الارتواء والحرمان والملل، وتريد إشباع العاطفة والجسد مع الاستقلالية والشعور بالذات».

من جانبها اعتبرت «انتصار العقيل» هذا المقال نوعًا من التعامل «الشفشى» «المايص» مع قضية مهمة، وقالت: ما هذا الاستخفاف والاستهانة بالنساء المثقفات المسلمات الغنيات اللاتى فاتتهن فرصة الزواج، «المرأة الغنية ستنفق على عريس الهنا » كيف يحول الكاتب المرأة إلى كتلة من الاحتياج البيولوجى والعاطفى دون قيود الزوجية، ويجعلها تكتفى من «سبع البرمبة» بزيارته والتسيير عليها .. قانعة بأن تكون «الخليلة الشرعية» له .. تؤنسه فى رحلاته وتكسر له وحدة الخريف فى السمر فى ليالى «الأنس»؟

ومن الواضح أن المعركة تفاعلت حول هذا النوع من الزواج فى السعودية، بين موافق ورافض، وبين من قال: إنه لا يقبله ولا يرفضه، ومن قالت: إنه يستوى مع أبغض الحلال عند الله.

ولقد عبر عبد الله عمر خياط - كاتب سعودى آخر - فى مقال نشر فى عكاظ فى يوم ١ مارس ١٩٩٦ تحت عنوان «زوبعة فى فنجان» عن تفاعل المعركة.. وقال إن الموضوع صار حديث المجالس وأثار تعليقات ساخنة .. وتحدث عن أن الموضوع أصبح مثاراً للجدل بن الكُتاب والكاتبات...

غير أننا نكتفى هنا بهذه التفاصيل التى أوردناها من هذا النقاش السعودى الحاد حول

واحد من أشكال «الدعارة الحلال» .. ونـنتقل إلى تـسجيل بعض الملاحظات على هذه المعركة السعودية، وبحيث لا نخرج عن موضوع هذا الكتاب.

١ ـ تبدو مشكلة «العنوسة» ـ وهو تعبير سعودي لم يعرف كمشكلة في مجتمعات أخرى بنفس الحجم ـ موضوعا مؤثرا للغاية في ذلك المجتمع. ويرى البعض أن السبب هو عمل السيدات وتركيز بعضهن على الدراسة والعلم .. وهو بالتالي ما يُفهم منه أن هناك من يرى أن مشكلة العنوسة لن تكون بنفس الحجم إذا ما كانت النساء أقل إقبالاً على العمل والتعلم.

٢ ـ إن للمجتمع السعودي لم يزل حتى الآن يعاني من مشكلة النقاش حول تعدد الزوجات .. بين مؤيد ومعارض .. وأن هناك ضغطًا دينيًا يسمح للأزواج بالتعدد .. وضغطًا مجتمعيًا من النساء الرافضات له .. مما دفع البعض لاستغلال أوضاع العنوسة وتوظيفها في اتجاه التعدد من خلال «زواج المسيار» وبحيث لا تعرف الزوجة الأولى.

٣ ـ «إن زواج المسيار» هو نوع آخر من «الدعارة الحلال» الذي يحاول الكثيرون أن يبحثوا له عن مبررات شرعية تجعل من سرية الزواج أمرًا مقبولاً دينيًا.

٤ ـ إن هذا «الزواج المسيار» الذي وصف بأنه علاقة مع خليلة شرعية، لا يرجى من ورائه الحفاظ على كيان بيت هادئ، أو حماية حقوق المرأة أو حماية حقوق أطفال .. والغرض منه فقط .. إشباع الحاجات وإرواء الاحتياجات.

٥ ـ إن الأكثر إقبالا عليه هن النساء المتعلمات، الفتيات العاملات، اللاتي يبحثن عن زوج لبعض الوقت «يكسر وحدة الحريف، ويقضي متطلبات النفس العاطفية والبيولوجية».

٦ ـ فيما يبدو فإن هذا النوع من الزواج هو اختراع ذكرى سعودي، وبهذا يحسب للسعوديين أنهم ابتكروا شكلين من أشكال الدعارة الحلال .. أولهما هو: «عقود الزواج» التي يتم في إطارها زواج السعوديين عرفيًا في مصر وغيرها، وثانيهما: هو زواج المسيار في السعودية.

٧ - إن المجتمع السعودى يسجل مجدداً نقطة جديدة فى صفات التناقض التى يتمتع بها، ففى الوقت الذى يحاربون فيه زواج المتعة عند الشيعة يبحثون هم أنفسهم عن مبررات شرعية لإضفاء الحِلّ على زواج المسيار الذى لا يختلف كثيراً عن زواج المتعة.

وبشكل عام فإن هذه المشكلة الموجودة فى دول عربية وإسلامية عديدة لا تنفى أن هناك عقلية تحاول فى كل يوم أن توظف النصوص الدينية لصالح أوضاع جنسية واجتماعية فى سبيل تجاوز أزمة تتفاعل فى كل لحظة.

■ ■

وأما الملحوظة الأخيرة فى هذا الفصل حول ذلك النوع من الزواج فهى أننا وإن كنا قد رصدنا صورته من خلال كتابات فى صحف سعودية إلا أن الدولة السعودية نفسها هى التى فضلت إغلاق هذا الملف ومنع الحديث عنه علنا، لاسيما وأن قناة الـ (A.R.T) أعدت حلقة من برنامج «هلا» حول هذا الموضوع.. رفضت الرقابة إذاعتها ثم كان أن تم بثها بعد وقت طويل وهو ما يعنى فى رأينا أن الدولة أرادت وضع ستار أسود على موضوع ساخن من موضوعات «الدعارة الحلال».

ولكننى لا أظن أن هذا المنع قضى على ظاهرة «زواج المسيار».

الإفراج الجنسى

بين خيانة الأزواج وقيود الكنيسة

حدث هذا في مصر خلال عام ١٩٩٦.

سيدة تعمل ناظرة مدرسة، مسيحية الديانة، تعيش في الزيتون في شرق القاهرة، خاضت صراعًا قضائيًا ضد زوجها، حصلت على حكم بالطلاق، وبعد الحكم وافقت الكنيسة على زواجها .. فاشتعل الرأى العام القبطى.

إذ كيف تسمح الكنيسة بهذا الزواج وهى لم توافق من قبل على الطلاق؟

إن هذا في رأى الذين اعترضوا ليس زواجًا، وإنما دعارة!

هانحن إذن ندخل إلى الشكل الرابع من أشكال الدعارة التى تلتحف بالحلال. فبعد أن عرضنا النموذج الإيرانى على أنه جزء من حلول مشكلة الزواج فى الإسلام، وبعد أن عرضنا لنموذج الهبة بدون عقد عند المتطرفين، ومن بعده زواج المسيار فى السعودية، وقبل أن ننلف إلى واحد من أهم أشكال الدعارة الحلال عند السُنة فى مصر .. نقترب من المشكلة فى شكلها القبطى.

وإذا كانت المشكلة بالنسبة للمسلمين هى أن هناك من يصل إلى مرحلة النضج الجنسى دون أن يتمكن من بلوغ مرحلة النضج الاجتماعى، وبالتالى يلجأ إلى الدعارة (الحلال) فإن المشكلة فى جانبها القبطى ليست هذا فقط، وإنما هى أيضًا مشكلة من يصلون إلى البلوغ الجنسى والبلوغ الاجتماعى فلا يتزوجون، خوفًا من التورط فى مشاكل زواج، الطلاق منه شبه مستحيل، وإذا ما تزوجوا فإن بعضهم يسقط حتمًا فى علاقات غير رسمية لكنها تحظى بالمباركة الكنسية التى تجعل منها علاقات حلال.

وأصل المشكلة هو النص الدينى .. إذ يقول النص الإنجيلى: إنه لا طلاق بدون زنا، وبناء عليه فإن الطلاق لا يقع أبدًا بين الزوجين بدون تدخل من الكنيسة، التى يجب أن تتأكد من توافر سبب الطلاق، والذى إما أن يكون زنا، أو يكون لوجود «عنة» عند الزوج .. أى أنه لا يستطيع أن يمارس حياته الزوجية بشكل طبيعى.

وبالتالى فإن على كل زوج أن يثبت أيًا من السببين .. الزنا أو العنة .. لكى يتم الطلاق ولهذا فإنه أحيانًا ما يحدث التزوير .. وأحيانًا ما تظهر شهادات باطلة .. ومعلومات كاذبة فى سبيل أن يتم الطلاق وحين يتم .. يُعقد زواج جديد .. لا يمكن إلا أن يوصف بأنه «دعارة حلال».

إن هذا أمر يثير الجدل بوضوح بين الأقباط في مصر، ليس لأنه ذو أبعاد دينية ،واجتماعية، ولكن أيضًا لأنه يتعلق بما يؤثر في مسيرة حياة بيوت، والعلاقات بين أشخاص .. بعضهم يسعى للحصول على الإفراج الديني الجنسي عن نفسه، فيتحقق له الانعتاق من أسر شخص آخر، يفرض سطوته عليه بواسطة تعاليم الدين والكنيسة.

والأمثلة عديدة

ومنها القصة التالية التي تحولت إلى قضية أحوال شخصية..

بطلا هذه القضية قبطيان أرثوذكس .. الكنيسة صرحت لهما بالزواج .. كلاهما كان هذا بالنسبة له هو الزواج الثاني. وقد عقد الزواج تحت رعاية المؤسسة الدينية، وتولى صلاة الإكليل مطران هام. ومضت الحياة بالزوجين في طريق معتاد ومتوقع من حياة زوجية عادية .. لولا أن هذا لم يستمر طويلاً.

الزوجة تغيرت.. خرجت عن طاعة زوجها .. وتطور الوضع إلى حد أنها هجرت بيت الزوجية .. واضطر الزوج أن ينذرها بالعودة إلى البيت، لكنها ردت عليه بطريقة غير متوقعة. إذ جاءه إنذار من المجلس الإكليريكي بدعوة للحضور للنظر في طعن عُرض على المجلس بإبطال الزواج الكنسي.

أي أن الزوج الذي كان يحاول الدفاع عن بيته بإعادة الزوجة إليه .. وجد نفسه في موقف الدفاع عن شرعية الزواج من الأصل.

إن الزوج الذي اكتشف أن زوجته تخونه فوجئ بضربة تأتيه من جانب آخر بعيد تمامًا عن توقعه.. وقيل له في المجلس الإكليريكي: إن الادعاء ببطلان زواجه الثاني يقوم على أساس أن طلاقه الأول لتغيير الملة باطل .. رغم أن الكنيسة القبطية ذاتها هي التي صرحت بزواجه الثاني بعد أن تحققت من عدم وجود مانع من عقده.

وكان مبرر الزواج الثاني هو أن «بطلاناً شاب زواجه الأول بما لا يحول دون عقد زواجه الثاني، أياً كانت إجراءات انحلال زواجه الأول».

ومضت سنوات .. بقي فيها الأمر معلقًا.

ولم يجد الزوج أمامه أى حل آخر، سوى أن يطلب من المحكمة أن تقضى بطلاقه من زوجته، التى يقول المجلس الاكليريكى: إن زواجه منها باطل .. وكانت مبررات الزوج أن الزوجة تتحايل على زواجه منها بادعاء البطلان.

فى المحكمة فاجأت الزوجة الجميع بأنها لم تقل ببطلان الزواج.

قالت: إن الذى فعل هذا هو كاهن الكنيسة .. ووصفته بأنه «أب اعترافاتها» .. وأثبتت كلامها بأن قدمت للمحكمة ما يؤكد أن الكاهن الذى طالب ببطلان الزواج بعد أن قدم الزوج إنذاراً بعودة الزوجة إلى منزل الزوجية. هذا الكاهن قال: إن تلك هى ابنتى فى الاعتراف.. وأنا اعترض على زواجها، لأنه غير شرعى، لأن الزوج طلق زوجته الأولى لتغيير الملة، ومن هنا فإننى أطالب ببطلان الزواج الثانى.

المفاجأة أن هذا الزواج الثانى كان قد انقضى عليه حينذاك ١٢ عاماً.

والمعنى الدينى أن الزوجين عاشا ١٢ سنة كاملة فى الحرام.

ولكن المحكمة قضت بالطلاق، واستجابت بذلك لطلب الزوج.

وقال الحكم: «هناك ثبوت خطأ من الزوجة، تسببت به فى هدم أسس العلاقة الزوجية، وإهدار قدسيتها، وقد أخلت الزوجة إخلالاً جسيماً بالالتزامات الزوجية، ومنها الالتزام بالأمانة على زوجها فى عرضه وماله».

هذا الحكم أثار جدلاً كبيراً.

وقد علق عليه المستشار صبرى غالى خليل الرئيس السابق لمحكمة الاستئناف بالاسكندرية، وهو قبطى كما يتضح من اسمه، قائلاً فى مقال منشور بمجلة «روز اليوسف»: «هناك شئ مؤكد يجب ألا يمر دون إلقاء الضوء عليه .. فالزوجة التى أدانها الحكم بأنها لم تحفظ عرض ومال الزوج استطاعت أن تجند أحد الكهنة لتتخذ منه أداة لمحاولة إبطال زواجها الكنسى الذى أقبلت عليه فى حينه بإرادتها. وهى حالة بكل الظروف التى أحاطت بانحلال الزواج الأول للمزوج».

المعنى واضح .. وهو أن الزوجة كانت تدرك كل شئ .. وأقدمت على علاقة زوجية هى تدرك أنها باطلة.

ويقول المستشار صبرى غالى خليل: إن سوء القصد مؤكد، والهدف إيجاد غطاء للواجب المفروض على الزوجة من الإخلاص الزوجى. والكاهن انصاع لتدبير الزوجة، وتورط فى تحريك ادعائها سراً، بعد أيام قليلة من وصول إنذار الزوج بالعودة إلى مسكن الزوجية .. هل يجوز لكاهن بإحدى الكنائس أن يباشر ادعاء يمس صميم أحوالهما الشخصية على وجه الحسبة، وهل له كأب اعتراف اختصاص أو صفة تحريك الادعاء أمام المجلس الإكليريكى بهدف إبطال زواج قائم، توفرت له كل الأسباب اللازمة لصحته، بعد أن صرحت بعقده الكنيسة القبطية ولاتزال تقره؟.

هل يجوز لكاهن تحقيق مصلحة مشبوهة على حساب القيم الدينية والأخلاقية التى لا تحتمل المساس بها؟

هذه قصة ..

وإليكم قصة أخرى.

ذهب قبطى إلى المجلس الإكليريكى فى كاتدرائية الأقباط الأرثوذكس بالعباسية، وقدم طلباً لتطليق زوجته، وقال مبرراً طلبه: «إن العشرة صارت مستحيلة». ولكن المجلس رفض طلبه .. ولم يجد الزوج مفراً من أن يذهب إلى المحكمة وأقام دعوى طلاق.. نحصل عليه وأصبح حراً.

لكن القصة لم تنته عند هذا الحد..

لأن الرجل أراد أن يتزوج مرة أخرى. وحين حاول ذلك، رفض القس التابع له أن يتم زواجه إلا إذا حصل على تصريح من المجلس الإكليريكى .. فذهب إلى المجلس وطلب التصريح، وقدم الحكم القضائى بالطلاق.. لكن المجلس رفض أن يعطيه التصريح وقيل لقد درست حالتك ولم نعترف بالطلاق.

ذهب الرجل مرة أخرى إلى المحكمة. وأقام دعوى ضد القس الذى رفض أن يقيم له مراسم الزواج .. باعتباره موثقاً تابعاً للحكومة، وموظفاً عاماً بها وامتنع عن تنفيذ حكم المحكمة.. واضطر القس لأن يتمم الزواج الذى رفضته الكنيسة واعترضت عليه دينياً.

هذا الزواج في رأى الزوج للمحكمة .. زواج شرعي.

لكنه في رأى الكنيسة.. ليس كذلك وغارق في الحرام.

والواقع أن هذا الموقف الكنسي الذي يعتبر مثل تلك الحالات علاقات غير سليمة دينيًا .. أي دعارة .. يعود سببه إلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذي نزع اختصاصات قضايا الطلاق من المجلس الإكليريكي بعد أن فرض سطوته على الأقباط وظل ينظر منازعات الطلاق لسببين:

الأول: هو السلطة الروحية .. لأن الأقباط الراغبين في الطلاق يريدون أن تعترف الكنيسة بطلاقهم

الآخر: هو التحكم في تصاريح الزواج والتي يرفض المجلس إعطاءها إلا بعد دراسة قضية الطلاق من جديد. حتى لو كانت المحكمة قد أصدرت حكمًا بالطلاق، وفي حالات كثيرة يرى المجلس أنه لامبرر للطلاق، وبالتالي لا يعطي تصريحًا بالزواج مرة أخرى.

هنا يجب أن نتوقف لنستعين بأسامة سلامة.

إنه محرر متميز في مجلة روز اليوسف، وقد كانت أنشطته الصحفية في هذا المجال هي الوحيدة - تقريبا - التي تابعت الموضوع الذي نحن بصدده، ونعتبره يوفر أشكالاً من العلاقات يعتبرها البعض زواجًا، ويعتبرها الآخرون دعارة.

يقول في مقال له بعنوان: «الطلاق مشكلة الأقباط في مصر»: ليس هناك من الناحية القانونية تضارب وتعارض بين أحكام القضاء والمجلس الإكليريكي، لأن الأخير يمارس هيمنته من قبيل السيطرة الروحية، ويستطيع أي مسيحي أن يتزوج دون الحصول على هذا التصريح، ويستطيع أي قس أن يتمم إجراءات الزواج بدون هذا التصريح، مثلما حدث مع أحد القساوسة .. الذي أجرى عديدًا من الزيجات دون اشتراط الحصول على التراخيص مما دعا الكاتدرائية إلى تقديم بلاغ إلى النيابة تتهمه فيه بالتزوير.. وإجراء زواج بدون ترخيص للمتزوجين. لكن محكمة الجنايات «دائرة بدران» أصدرت حكما ببراءة القس؛ على أساس أن القانون لم يشترط استخراج ترخيص من البطريركية، وأن مهمه

القس هنا هى أن يكون موثقًا عن طريق مأذون - قبطي - تابع للدولة والتحقق من خلو الزوج.

أو الزوجة من موانع الزواج

رغم هذا فإن كل الأقباط، باستثناء عدد قليل للغاية، يرفضون اللجوء للقضاء لتزويجهم ويفضلون الحصول على تصريح الزواج من الكنيسة ومباركتها للزواج باعتباره واحدا من الأسرار السبعة المقدسة للكنيسة، حتى لو أدى ذلك لانتظارهم عشر سنوات.. إذ أن كون الزواج سرا مقدسا فإنه لايتم إلا عن طريق الطقوس الكنسية وبواسطة أحد الكهنة حيث يعتبر ذلك عملا دينيا يجلب النعمة.

ويقول أسامة سلامة: إن الأزمة لم تشتد إلا فى العشرين سنة الأخيرة، وبعد تولى البابا شنودة منصب البطريرك عام ١٩٧١، حيث أعطى تعليمات للمجلس الاكليريكى برفض منح تصاريح الزواج للمطلقين إلا لعلة الزنا، حتى لو كانا قد حصلا على حكم قضائى بالطلاق، منذ ذلك الوقت تزايدت أعداد ملفات الراغبين فى الطلاق والزواج مرة أخرى أمام المجلس الاكليريكى، حتى إن هناك من يقدرها بنحو ٢٢ ألف حالة.

فى المقابل ، وقبل تولى البابا شنودة، لم تكن هناك مشكلة، إذ كان البطاركة يوافقون على منح تصاريح زواج للمطلقين بأحكام قضائية نهائية استنادا إلى سلطان الحل والربط الذى يعطيه الانجيل لرجال الدين المسيحى ويعطى لهم الحق فى دراسة كل حالة وإعطاء حكم حسب الضرورة التى يواجهها صاحب المشكلة، وبذلك تكون سلطتهم تقديرية فى منع ومنح تصاريح الزواج للمطلقين.

إن لب المشكلة هو أن النص الإنجيلى يقول: إن الزنا هو السبب الوحيد للطلاق.

لكن المجلس الإكليريكى يقول أيضا: إنه يمكن الطلاق وبطلان الزواج إذا ثبت العنة والعجز الجنسي.. وإذا ثبت أن الزوج أخفى الأمر عن زوجته، كما يمكن إعطاء أحدهما تصريحا بالزواج إذا حصل الآخر على حكم قضائى بالطلاق، ثم تزوج بناء على هذا دون الرجوع للمجلس الإكليريكي.

إن المحاكم ترى أن الطلاق يمكن أن يقع لتسعة أسباب ..هي:-

- الزنا.

- الخروج على الدين المسيحي.

- غياب الزوج عن بيت الزوجية - أو الزوجة - خمس سنوات متالية دون أن يعرف أحد أين هو، وهل لم يزل على قيد الحياة.. أم لا؟

- الحكم على أحد الزوجين بالأشغال الشاقة، أو السجن لمدة سبع سنوات فأكثر.

- إذا أصيب أحدهما بجنون مطبق، أو مرض معد ثبت أنه غير قابل للشفاء.

- إذا ساء سلوك أحد الزوجين وفسدت أخلاقه وانغمس في حياة الرذيلة.

- إذا اعتدى أحد الزوجين على الآخر بشكل جسيم وتعمد إيذاءه.

- إذا أساء أحد الزوجين معاملة الآخر ومعاشرته مما أدى إلى استحكام النفور بينهما.. وانتهى الأمر بافتراقهما ثلاث سنوات.

- إذا اختلفت ملة أو طائفة كلا الزوجين، إذ يجب أن تكون متحدة ، حتى تطبق عليهما تشريعات ملة واحدة.

وبسبب هذا الامر الأخير وجد عديد من الأقباط أنه يمكن أن يعثروا على ثغرة يمرون منها، ويغيرون ملتهم من أجل تغيير أزواجهم .. وبالتالي فإننا أمام حالة تزوير فكرى وديني، وعقيدي.. وإذا أنمنا هنا الأمر على حسابات النوايا فإن الزواج الجديد حسب الشريعة القبطية بعد تغيير الملة.. لا يكون زواجا، وانما علاقة من نوع آخر، وإن حاول أصحابها أن يضفوا عليها أسباب الشرعية والحل.

إنها محاولة بكل الطرق للحصول على الإفراج الجنسي.

لكن هذه المحاولات حوصرت أيضا بعد أن تزايد لهذا السبب عدد الذين يتحولون من طائفة الأقباط الأرثوذكس إلى طائفة البروتستانت من أجل الحصول على الطلاق.

ويقول أسامة سلامة: في نهاية الثمانينيات أضطر البابا شنودة لأن يعقد اتفاقا مع باقى طوائف المسيحية في مصر، خاصة البروتستانتية بالتشدد في قبول راغبي التحول بين الطوائف ورفض الذين يتحولون بسبب الرغبة في الطلاق والتريث في إعطائهم شهادات

الانتماء للطوائف الجديدة لتقديمها للمحاكم إلا بعد مرور ثلاث سنوات من انضمامه.. وقد أدى هذا إلى انخفاض الأعداد إلى عشرة أشخاص كل سنة، وبحيث أصبحت الطائفة البروتستانتية تتشدد في منح الشهادات الخاصة بالطلاق فلم تعد تزيد على واحدة أو اثنين في العام الواحد. وكان من بين الاتفاق أيضا ألا تعترف وزارة العدل إلا بالختم المركزى للطوائف والملل وليس بالأختام المحلية للكنائس.

(إنه إذن حصار حول الراغبين فى الطلاق).

لكن هذا الحصار كُسر بالتزوير .. واخترق بتلاعب المحامين الذين لجأوا إلى تزييف أختام الطوائف، لاسيما تلك التى اندثرت من مصر، لتقديمها إلى المحاكم، وبالتالى تطبق على الزوجين مختلفى الملة أحكام الشريعة الإسلامية كما يقول القانون.

وحين نعلم أن المحامين يحصلون على خمسة آلاف جنيه مقابل شهادة تحمل خاتم الكنيسة الوطنية الإنجيلية للسيدة العذراء التى تلاشت فى مصر منذ نحو مائتى عام، سوف نعرف الدور الذى يمارسه المحامون فى مصر فى إضفاء صفة الشرعية القانونية على الدعارة الحلال.. وهو ما يمكن أن يتضح أكثر فى الفصل الثانى حين نعرف كيف ساهم عديد من المحامين فى إتمام اتفاقات هذا النوع من الدعارة بين المسلمين السُنة خلف ستائر الزواج العرفي. بل إن الأمر تجاوز هذا إلى حد تغيير الدين.

وتنقل روزاليوسف فى العدد الصادر فى شهر مايو ١٩٩٤ عن هابيل توفيق سعيد رئيس مجلس إدارة جمعية الشهيد مارمينا والبابا كيرلس السادس قوله: إن أمور الأحوال الشخصية تحتاج إلى حلول سريعة وفورية ولابد عن طرحها للاستفتاء الشعبى خاصة أن القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ جعل الاختصاص للمحاكم الوطنية، وأن هناك قرارا من المجلس الملى صدر عام ١٩٣٨ أباح الطلاق لأسباب أخرى غير علة الزنا مثل النفور المستحكم، والفرقة الدائمة، والمرض المعدي، والعنة، والجنون، وهى اللائحة التى تم العمل بها حتى عام ١٩٧١.

وأضاف: ما هو وضع الزوجين فى مستقبل العمر، وقد أصيب أحدهما بمانع الاستمرار فى الزواج.. هل الرهبنة هى الحل.. أم الوقوع فى بئر الرذيلة؟ ولست أدرى إن كانت البطريركية تعلم أن الكهنة يزوجون الأثرياء دون إبلاغ البطريركية ويكتفون

بالتسجيل الحكومى أم لا؟.. وكم من أمور تتم فى السر لتزويج متزوجين وتطليق آخرين ليس لديهم ما يوجب الطلاق؟

إن هايل هنا يضع يده بوضوح بالغ على حالة دعارة تتم تحت رعاية الكهنة.

ونحن أيضا نضع أيدينا على حالات أخرى من خلال قصص عديدة.

هناك مثلا قصة المسيحى الذى هرب من زوجته إلى لندن، وتزوج هناك من مسلمة، بعقد مدني، وشهد على العقد شخص مسيحى وآخر مسلم.. ولم يوثق العقد فى أى جهة مصرية، بينما كان هذا مقبولا فى إطار القانون الإنجليزي. ويبقى السؤال المطروح بين القاهرة ولندن.. هل هذا زواج شرعى أم لا؟

بالطبع لا..

على الأقل من ناحية المسلمة ، التى ليس من حقها حسب شريعة القرآن أن تتزوج من ابن دين آخر.

لكن القصة توضح أن هناك تحايلات تتم فى كل يوم من أجل الهروب من قيود المجلس الإكليريكي.. ومشاكل الحصول على تصريح منه

هناك قصة أخرى عن رجل مسيحى أسلم، وهرب من دينه ، وهرب بالتالى من أهله، وتحمل لعنتهم، كى يهرب من زوجته، ويتزوج من أخرى .. وكى يحصل على الإفراج الجنسي الذى يبحث عنه.

وبالمثل هناك قصة أخرى لمسيحية أسلمت لكى تتزوج.

والمشكلة تتعقد يوما تلو الآخر، ذلك أن البحث عن حل يقود إلى أن يصل صاحب المشكلة إلى أن يهجر كل قيود عقيدته وكل كهنتها، وكل المراسيم التى تضعها كقيد على زواجه الجديد.. ولكن الحل الذى يلجأ إليه هؤلاء ليس حلا، وإنما هو تعقيد جديد للأمر، فى مجتمع لا يقبل هذا التحول الدينى ببساطة.. سواء من المسيحية إلى الإسلام أ العكس.

ومن هنا فإن الكنيسة فى مأزق.

وقد حاول البعض من قساوسة الكنيسة ومفكريها أن يجدوا حلا لتلك الأزمة التى تفرض إجواء الدعارة الحلال، فطالب البعض بتوحيد لائحة للأحوال الشخصية بين الطوائف المسيحية فى مصر، وطالب آخرون بالعثور على أوضاع دينية تسمح بالطلاق وإتمام زواج جديد.. وطالب غيرهم بالتنسيق بين ما تقوله المحاكم وما يقوله المجلس الإكليريكى.

لكن مشكلة الدعارة الحلال فى هذا الاتجاه.. لم تزل مستمرة.

عقود الزنا

المؤسسة المصرية
للدعارة الحلال

لايمكن الخوض في تفاصيل هذا الجزء من الكتاب بدون أن نقرأ القصص الأربعة التالية.

إنها حكايات وردت في صفحات الحوادث بجرائد مصر بين عامي ٩٥و١٩٩٦.

قصاصات من ورق تحكي أحداثا من كل لون، لكنها في النهاية تعبر عن المزاج الأخلاقي العام في المجتمع، وتوضح ماهي البيئة الاجتماعية التي ازدهرت فيها الدعارة الحلال، وصارت قانونا معترفاً به عند كثيرين ، يُلجأ إليه كلما فرضت الحاجة إلى متعة خلف ستائر من المشروعية الوهمية.

القصة الأولى دارت في حي الزاوية الحمراء.

ذلك المكان الذي لفت إليه الانظار في نهاية السبعينات حين اشتعلت فيه نيران الفتنة الطائفية.. وحين انتبه الكثيرون إلى الزحام السكاني الفادح الذي لايخفي عديدا من الأمراض الاجتماعية ولايستر الفقر، ويكشف المتاعب الاقتصادية وآلام الشباب الذي ينمو كل يوم ولايعرف له مستقبلا من أي نوع.

هنا في هذا الحي يعيش جيل كامل من شباب مصر، حصل على شهادات ومؤهلات عليا، لكنه بلا عمل، ورغم أن كلاًمنهم لديه طموح وأمل وأحلام، إلا أن الانطباع السائد من هذا الحي في وسائل الإعلام انه حي السنج والسواطير والعنف والتطرف والفتوات وتلة فرج فوده.

وبخلاف هذا الانطباع الذي يمثل جزءاً يسيراً من الواقع الحقيقي للحي، فإن هناك مئات من القصص اليومية تدور كل ساعه بشكل عادي في الزاوية الحمراء دون أن ينتبه لها أحد.

وحين عقد رجل مجهول قران فتى من شباب الحي على فتاة اسمها «دعاء» من نفس المنطقة لم يكن يدور في ذهن أحد ان ينتبه إلى هذا الحدث العادي الذي يتكرر كل لحظة.. لكن الذي حدث كان شيئا آخر جعل الجميع يتعامل مع القصة على أنها فضيحة.

إن أحداً لايعرف ماهي مبررات الزوج في تلك القصة.. كي يرتكب ذلك الفعل الذي صار فضيحة. فقد أحب، وتقدم لخطبة الفتاة، ودفع مهرا، وأعد شقة، وأقام حفلا

لإعلان الزفـاف، وجاء رجل قيـل إنه مأذون، وجلـس الجميع أمـام الشـهود، وتم الـعقد، ودخل الزوج بزوجته.. ثم بعد ستة أشهر اكـتـشفت أنها تزوجت بدون عقد، وأن المأذون الذى عقد القران لـيـس مأذونا، وأن الزوج كان يعرف هذا، بل ودبـر الخطة، وأن أباه كان يعرف، وعـمه كذلك. إلا هـى.. لم تكن تـعرف أنها عاشـت ستة أشهـر كامله فـى شقة الدعاره الحلال.

لم تكن هناك عداءات بين الأسرتين كى نقول: إن الزوج يريد أن ينتقم.

ولم تكن نيـة الزوج أن يهرب حتى أنه حيـن كُشفت الواقعه قال: إنـه نسـى، وانه كان مضطرا للاستعانة بالمأذون الوهـمى كى لايتأجل الزواج.. وأنه مسـتعد لأن يوثـق عقد الزواج الذى لم يعقد.

ولايمكن تصـور أى سبب آخر لهذا التزوير الذى حـدث إلا لأن الزوج كان يريد أن يحجب عن زوجته أية حقوق شرعية وقانونية مفترضة.

هكذا وجدت الفضيحـة نفـسها تتجمع فى ملف داخل نيـابة الزاوية الحمراء، والزوج يواجه تهمة التزوير والاحتيال، وكذلك المأذون الرسـمى الذى يعمل عنده المأذون الوهمى موظفا، ووالد الزوج وعمها اللذان كتما الشـهادة، وأخفيا الحقيقة.

* المصدر: «أخبار اليوم - العدد ٣١٢٣، في ٢٠/ ٣/ ١٩٩٦».

القصـة الثانية عُرضـت أمام محكمة شـمال القاهرة- دائرة الاحوال الشـخصـية.

حكاية شبه عادية فـى البداية.. فتاة غاية فى الجمال.. جـسمها فوق المتصـور.. توصف بأنها صاروخ جنـسى على قدمين.. أدركت قيمه فتـنتها.. هجرت المهنة التى تعلـمتها فى كليـة راقية.. عملـت مضـيفة فـى شركة طيران أجنـبـية.. تزوجت شـخصـا عاديا.. مرتبه لايـساوى واحدا على عشرة من مرتبها.. فتحت البيـت.. أنفقت عليه.. قبل فى البداية.. ثم ضـغطت عليه كرامته وطلب منها أن تترك وظيفتها.. رفضـت.. ضـغـط عليها فى البيـت.. عاملها بقسـوة.. طلبت الطلاق.

فى المحكـمة دافعت عن مهـنتها، ودافعت عـن كرامتها، ورفـضـت المعاملة الـشرسـة، ورفضـت الـضرب، فرد عليهـا بأن قدم لها صورا لهـى أوضاع مفضـوحة مـع رجل آخر.. التقطها لها فى الـسر.

هنا لايهم بماذا حكمت المحكمة.. وإنما المهم أن نلاحظ أنه صمت وسكت، كان يعرف ولم يتحرك، وكان يلتقط الصور للعلاقة المحرمة ثم يكفى على الخبر ماجورا.

« المصدر: «جريدة الدستور ٢٠/ ٥/ ١٩٩٦»

القصة الثالثة دارت فى مصر الجديدة.

الزوج مضيف جوى، لم يجد فيما يفعله أى نوع من الخروج على الأخلاق.. وكان يقول فى التحقيقات: « هذه حرية شخصية لاعلاقة أبداً لشرطة الآداب بها».

الزوجة مغرية جدا، فى سن النضج الجنسى، ٣٥ سنة، يمكن أن تحرك أى زوج بدون أن تخلع ملابسها، ورغم هذا فإنها أبلغت الشرطة بأن زوجها يحرضها على الفسق والفجور، يصطاد الرجال، يدعوهم لحفلات جنسية فى البيت، ويجبرها على أن تمارس الجنس معهم أمام عينيه، وأمام عدسة كاميرا الفيديو يصور بها مايحدث بين زوجته والرجال الأغراب.

كانت ترفض، ولكنه يهددها بالقتل، وكان يقول لها: إنه لايشعر بالنشوة إلا بهذه الطريقة، وأن هذا يدخل إلى قلبه البهجة والسرور، وفى هذا الاطار مارست الزوجة الجنس أمام أعين زوجها مع عشرات الرجال، مرات من أجل مزاجه الخاص، ومرات أخرى لكى يقبض بعض المال..

وهكذا خلق الزوج نادى جنس فوق جسد زوجته.

المصدر: «روز اليوسف- وائل الابراشى -١٨/ ١٢/ ١٩٩٥»

القصة الرابعة دارت فى أماكن كثيرة.

اسم بطلتها ليلى، امرأة من نوع خاص جدا، مثال حى على جنس الفقراء، عرفها خمسة رجال فى فراش الدعارة الحلال فقالوا: إنها نظيفة وأمينة وحنونة، ولكنها كانت فى عرف القانون مزورة، وفى شريعة الدين زانية.

قابلت الزوج الأول فى حى مصر القديمة، كانت تعمل فى مدابغ الجلود، وكان هو متزوجا، كهلا، لكنه تزوجها.. وكان رأيه فيها انها بركان جنسى، إذا أحست بالرغبة بحثت عنه فى كل مكان حتى لو كان فى المسجد يصلى.

وكان أهل الحى يصفونها بأنها «مش فلتانة» .. ولكنها كانت إذا أحبت رجلا تزوجته..
وهكذا تزوجت عدة أزواج فى وقت واحد تحت إلحاح الغريزة.. وكانت تسقط فى فخ الدعارة، رغم أنها كانت فى كل مرة ترغب فى رجل تتزوجه متوهمة أن هذا حلال.

هكذا تزوجت شخصا خمسة أيام، بدا فى نيابة مصر القديمة أنه متخلف عقليا..

وتزوجت شخصا ثالثا فى الاسكندرية هربت منه لأنه ضعيف جنسيا ولم يستطع أن يروى عطشها الدائم وعاشت مع موظف بسيط فى المنوفية تركته لأنه كان بخيلا.. ثم تزوجت من رأت أن «صحته حلوة» ويمكن ان يكون آخر الازواج.

وكانت تقول : «إننى لا استطيع أن أمسك نفسى أمام الرجال».

المصدر: «روز اليوسف- سوسن الجيار- ١٦/ ١/ ١٩٩٥».

هذه هى القصص الاربعة التى اعتبرناها مدخلا ضروريا للفصل الذى نحن بصدده الآن.

لم نوردها هنا كى نروى بعض حكايات الجنس ونزواته.. وإنما لكى نشير إلى أن البيئة المصرية فى التسعينيات عرفت أشكالا شاذة من العلاقات المحرمة.. وعرفت انفلاتا فى الأخلاق.. وعرفت تطوراً رهيباً فى العلاقات الأسرية.. ذلك أننا هنا لسنا بصدد الحديث عن شبكات دعارة أو جرائم آداب، وإنما نحن نتكلم عن قصص دارت داخل بيوت «بين أزواج شرعيين».

إن هذه القصص تثير علامات تعجب واستفهام مريرة، لأسباب كثيرة، أهمها انه كان هناك حرص دائم فى كل منها على أن تكون هناك علاقة شرعية، رغم أن الدعارة تحيط بالبيت فى كل لحظة..

تلك الحقيقة واضحة تماما فى النماذج الأربعة..

فى قصة الشاب الذى عاش ستة أشهر كاملة بدون عقد مع زوجه رغم زفافه عليها أمام الجميع.

وفى قصة الزوج الذى لم يُظهر صور زوجته مع عشيقها إلا فى المحكمة.. وكان يمكن أن يصمت فترة أطول.

وفى حكاية الزوج الذى أجبر زوجته عشر سنوات كاملة على أن تمارس الجنس أمام عينيه مع عشرات غيره.

وفى قصة المرأة التى تخشى السقوط فى بئر الزنا، فكانت تتزوج فى كل مرة أحبت رجلا، وهى على ذمة رجل آخر.

ولعل الحقيقة الموجعة فى كل هذه الحكايات التى وجدت طريقها بشكل أو آخر إلى القضاء أنها شملت طبقات اجتماعية مختلفة، من أدنى السلم إلى أعلاه، من مصر القديمة إلى مصر الجديدة، ومن شاب فقير فى الزاوية الحمراء إلى زوج مضيفة جوية فى شركة طيران أجنبية.

والمعنى أن الوباء منتشر بين الجميع.

ومن هنا فإننا لن نعجب إذا عرضنا فى الأجزاء التالية من هذا الفصل لقصص الدعارة الحلال، ووجدنا أنها منتشرة بين الجميع، بين الفنانات ورجال الأعمال ورجال الحكم وبين الفقراء فى الحوامدية وبين شباب الجامعة وبين صغار السن وكباره، وبين الداعرات بحكم المهنة وبين اللواتى يبدون أمامنا وكأنهن آلهة فى الأخلاق.

وكان كل شيء فى مصر بدأ فى التحول.

كل الناس يسعون للربح من وراء النفط.

الذين يسافرون إلى الخليج، والذين يبحثون عن سائح خليجى فى مصر خلال شهر الصيف.

منذ أدرك الناس أن الانفتاح الذى تحدث عنه السادات كان وهما كبيرا، فبعد أن مات كُشف المستور، وبدت خزانة الدولة خالية غارقة فى الديون، والحكومة عاجزة عن أن توقف فضيحة إعلان إفلاس الدولة، وبعض الوزراء منهمكون مع غيرهم من عناصر الفساد فى سرقة ماتبقى من الكعكة الخالدة.. التى تسمى مصر.

ولأن غالبية المصريين لايميلون إلى التبرم على حكوماتهم، ويفضلون دائما أن يبحثوا عن حل بطريق آخر غير العصيان والتمرد.. كان أن سافرت الملايين للبحث عن لقمة عيش خارج البلاد.

هكذا أصبح حلم الحصول على «فيزا» إلى السعودية أوالكويت هو منتهى الأمل.

وهكذا أصبح البحث عن كفيل يتولى توظيف المصرى هو أكبر حلم.

وهكذا وجد المصريون أنفسهم عبيداً فى سوق رقيق العمالة.. يفعلون أى شيء كى يدخلونه.. يقدمون رشوة لسمسار التأشيرات.. يطيعون صاحب العمل الخليجى.. يؤمنون بأفكار البلاد التى تستضيفهم يتحولون إلى الافكار الوهابية، وأحيانا يطلقون اللحى، وغالبا ماتضع نساؤهم الحجاب.. كل هذا من أجل أن يرضى عنهم صاحب العمل الخليجى.

لقد تحول الخليجيون الذين يعيشون حالة رخاء النفط إلى نموذج النجاح الدائم أمام العامل المصرى البسيط.. وأدرك الكثيرون أن رزقهم مرتبط بهؤلاء.. سواء كان بالعمل عندهم خارج مصر، أو بالعمل فى خدمتهم داخل مصر.

هكذا أصبح السائح العربى وكأنه إله فى شوارع مصر، الجميع يسعى لإرضاء رغباته.. للفوز بالجنيهات التى يبعثرها فى كل ركن يمضى إليه من شارع جامعة الدول العربية إلى كباريهات شارع الهرم، ومن مسارح الفن التافه إلى شقق المتعة الرخيصة، ومن فنادق الخمس نجوم.. إلى قرى فقيرة تقدم أى شيء يطلبه صاحب «العقال».

هكذا أيضا صرنا نرى فى المجتمع المصرى ثلاث ظواهر مختلفة.

أولاها: ظاهرة القرى التى يسافر أغلب رجالها بشكل شبه جماعى إلى مكان معين فى الخليج بحثا عن لقمة العيش.. وهؤلاء قد يكون لديهم كثير من العذر.

ثانيتها: ظاهرة أصحاب المهن التى تحاول إرضاء الخليجى ورغباته للحصول على مافى جيبه خلال وجوده فى مصر، بداية من الداعرة ونهاية بسمسار الشقق المفروشة والخادمة التى تفعل كل شيء.. وهؤلاء هذه هى حياتهم.

والأخيرة: ظاهرة القرى التى احترفت جذب الخليجيين والبحث عن بنات لزواجهم، مقابل أى ثمن يُدفع، حتى لو كان الهدف هو المتعة خلف ستار من

الشرعية..هؤلاء بعض عناصر مؤسسة «الدعارة الحلال» التى نشأت فى مصر خلال الثمانيات وهؤلاء أيضا هم أحد أوجه الحالة التى يدرسها هذا الكتاب.

ربما تكون المقدمة الطويلة السابقة هى أحد الأسباب التى تفسر بها نشوء ظاهرة «الدعارة الحلال» فى مصر.. وهى مقدمة تتعلق بالمصريين. لكن هناك سببا آخر له علاقة بالسائح العربى نفسه.

هذا السائح يملك وفرة مالية، ولأسباب كثيرة - بعضها يتعلق بالمصريين وبعضها يتعلق بالعرب - رسخ فى ذهن هذا السائح أن مصر واحدة من البلدان المفترض فيها أن تلبى رغباته، وأن تشبع نزواته، وأن ترضى غرائزه بحرية غير موجودة فى بلاده الأصلية. ومن هنا فإن هؤلاء كانوا حين يأتون إلى مصر يفكرون بنصفهم السفلى قبل أن يفكروا بنصفهم العلوى مثل اى سائح من جنسية أخرى.

وهكذا ولدت السياحة الجنسية، كما عرفنا من قبل سياحة الآثار، وسياحة البرارى، وسياحة العلاج..

فى هذا الاطار انقسم السائحون العرب إلى نوعين :

نوع فاجر، بادى الفجور، لايخجل من أن يمضى فى الشوارع بحثا عن مايلبى متعته.

ونوع فاجر أيضا، يستر فجوره، بالبحث عن الجنس من خلال إطار شرعى، فيما نسميه نحن بالدعارة الحلال.. وخلف ستار الزواج الوهمى!

فى الحالتين كانت هناك مؤسسة.

واحدة للفجور العلنى والانفلات الأخلاقى غير الخاجل.. وهذه عناصرها موجودة فى أحياء شبه راقية، تبدأ من السماسرة وأصحاب الشقق والساعرات والخادمات وحارسى العمارات.. ولاتنتهى بالذين يرون كل هذا ومن مسئولياتهم أن يمنعوه، لكنهم صامتون.

وواحدة للفجور الشرعى الخجل، غير المفضوح، شبه السرى، والتى يتمثل زبونها فى السائح العربى الذى لايريد أن يتورط فى قضية آداب، ولايريد أن تعرف أسرته ماذا يفعل خلال أجازته فى مصر.. وهذه المؤسسة عناصرها تبدأ بالسماسرة والأب الذى يبيع

ابنه، والزوجة التى تقضى بعض الوقت فى رحاب «الدعارة الحلال»، والمحامى الذى يشرف على قانونية كل هذا.. ولاتنتهى بالمسئولين الذين يعرفون كل هذا ولايتحركون.

لقد كان هناك إتفاق جماعى ضمنى بين السائح والسمسار والزوجة والأب والدولة على أن تمضى «الدعارة الحلال» فى طريقها بدون اعتراض.. حتى لوتفاقم حجم المشاكل الناتجة عن ذلك فى كل يوم.

وقد تعرفت على هذه المؤسسة أول مرة فى غضون عام ١٩٨٦.

كنت لم أزل صحفيا فى بداية الطريق، أبحث عن نوع من الموضوعات اللافتة للانتباه، حين وجدت نفسى داخل إدارة شرطة السياحة فى شارع عدلى، ليس فقط أمام تحقيق مثير، ولكن أيضا أمام مشكلة مجتمع قررت عديد من عناصره أن تتواطأ فيما بينها من أجل ممارسة «الدعارة الحلال».

لقد عرفت فى هذا اليوم أنه كما توجد دعارة واضحة فى شوارع المهندسين وشقق الزمالك وميادين حى الدقى.. توجد دعارة أخرى فى قرى الشرقية والجيزة والبحيرة.. والزبون فى الحالتين هو السائح العربى الذى يرفع سيفه الفسيولوجى على كتفه بمجرد أن يدخل صالة الجمرك فى مطار القاهرة.

ومن المطار إلى احدى هذه القرى فى الحوامدية تتبعت الرحلة، التى كان لدى شرطه السياحة ـ ولم يزل ـ علم كامل بها.. لكنها لاتقضى عليها وتتركها تترعرع كل يوم.

البداية سائق تاكسى، أول عناصر مؤسسة «الدعارة الحلال..»

يركب السائح الذى سرعان مايكشف للسائق عن رغبته فى قضاء أيام لطيفة فى القاهرة..

وخلال لحظات يتحول السائق المرتبط بشبكة كاملة إلى دليل للسائح فى عالم الزنا الموثق بقيود قانونية.. هكذا بدلا من أن تمضى السيارة فى طريقها إلى شقة مفروشة، أو فندق محترم حيث من المفترض أن يقضى السائح أجازته.. تمضى إلى طريق فرعى فى الاتجاه نحو قرية صغيرة تابعة لمركز الحوامدية.

ما إن تدخل السيارة إلى القرية حتى يفرك جميع أعضاء المؤسسة أيديهم.. فها هو زبون جديد قد وصل.

وفى بيت معروف وخاص، وَكَّله أهل القرية كى ينوب عنهم فى البيع والشراء وتبدأ مراسم الضيافة، وتبدأ أيضا عملية التفاوض، على يد سمسار كبير يعرف كل شىء عن بنات ونساء القرية.

وقبل أن توضع مائدة الطعام لملء بطن القادم من رحلة طويلة يكون بعض من الإناث قد زار البيت، فيما يشبه عملية عرض غير رسمية للبضاعة على الزبون. وبعد أن ينتهى من الطعام، وقبل أن يغسل الزبون يديه- وهو عادة لايفعل- يكون السمسار قد أحضر كتالوجاً فخماً، معبأ بالصور.

إنها صور البضاعة التى ستباع الآن بطريقة قانونية..

هذه فتاة فى الرابعة عشرة.. بكر.. هذه فى العشرين.. ممتلئة بالحيوية .. وتلك فى الثلاثين.. ناضجة وتعرف كيف ترضىْ الرجل.. وهذه عاقر لاتنجب، ولن تترك خلفها آثاراً جانبية للدعارة الحلال.

هكذا تنصب سوق صغيرة للرقيق الابيض. يختار الزبون منها مايريد من بضائع.. قبل أن يكمل يوما واحدا فى مصر.

حين يتم الاختيار.. يبدأ التفاوض.. ويتحول سعر الجنس فى اللغة الشرعية إلى «مهر».. وتتحول هدايا الزنا إلى «متعة».. وتصبح مكافأة نهاية الخدمة «مؤخر صداق».. وتصبح الدعارة زواجا.. ولكن بعيدا عن المأذون.

هنا يظهر عنصر جديد من عناصر مؤسسة «الدعارة الحلال».. وهو «المحامى» الذى يكتب عقود الزنا، ويضفى قانونية على جريمة الآداب، ويجعل للدعارة شرعية، فى إطار عقد عرفى.

وقبل أن يغادر السائح «الزبون» القرية بصحبة الزوجة والسائق الذى يوفر مكان الإقامة، تكون العديد من عناصر المؤسسة قد اقتسمت الأنصبة فى عملية بيع الرقيق التى تمت فى لحظات. فيحصل الأب على جزء يسير من المال، تأخذ منه الزوجة أقل القليل،

ويحصل السائق على «حسنته».. ويتوزع الباقى بين المحامى وسمسار الزواج الذى تحول إلى تاجر رقيق.

هذه القصة تتم كل يوم تقريبا.. إن لم تكن تتم أكثر من مرة فى اليوم الواحد خلال شهور الصيف، حين تروج السياحة العربية، ومعها تروج الدعارة الحلال.. وتزدهر.

وقد ثارت فى ذهنى تساؤلات عديدة حول هذه الأوضاع المثيرة والغريبة، فحاولت أن أعثر على إجابة شافية عنها داخل القرية.. فتجولت داخل أزقتها بعض الوقت على أمل أن أعرف السبب الذى يمكن أن يدفع عائلات بأكملها أن تدخل ضمن شبكة هذه المؤسسة غير الرسمية.

إن المكان لايختلف كثيرا عن أية قرية مصرية أخرى.. فقط هناك نسبة أكبر من البيوت التى تم بناؤها بطريقة شبه عصرية، تعبر عن مدى الازدهار الحرام الذى عاشته القرية فى السنوات الماضية.. الطرق الرئيسية الموصلة إلى الطرق الكبرى مرصوفة.. لكن مظاهر الفقر والجهل المعتادة فى أى مكان من الريف المصرى ليست مختفية.. وعلى الرغم من أن دكاكين القرية الصغيرة تبيع أشياء قد لاتجدها فى دكاكين أخرى: فساتين، أجهزة كهربائية، ألعاب أتارى» إلا أن هذا لاينفى مظاهر التخلف المعروفة: أسر ذات أعداد كبيرة، الكثيرون لم يدخلوا المدارس، فتيات صغيرات يتزوجن بمجرد الوصول إلى سن البلوغ، وآباء لاعمل لهم سوى الذهاب إلى حقول ذات مساحات صغيرة جداً فى صباح كل يوم.

ولقد فسر لى شاب درس فى كلية آداب جامعة القاهرة بعض الأسباب التى دفعت القرية إلى أن تسقط فى بئر الدعارة الحلال.. فحكى لى الكثير من يوميات أهل بلدته ، قال: هذه الظاهرة بدأت تقريبا فى حدود عام ١٩٨٢.

كان عدد كبير من أبناء القرية قد ذهب للعمل فى السعودية، وكان من عادة بعض الذين سافروا أن يصطحبوا فى أجازاتهم عددا من السعوديين الذين يعملون معهم، وخلال هذه الاجازات بدأت تتم بعض الزيجات التى كانت سرعان ماتنتهى بنهاية الأجازة.. أو بعد أشهر من عودة الزوج إلى بلاده.

ولم ينتبه أهل القرية إلى أنه صار لديهم عدد من المطلقات، وعدد من الأبناء الذين لم يشاهدوا آباءهم، وانتبهوا فقط إلى أن إتباع العرب يؤدى إلى بعض المكاسب.. وتزامن هذا مع إدراك عدد من أهل القرية أن «المتعة» يمكن أن تتحول إلى مهنة، وصناعة، عن طريق تحويل القرية إلى سوق رقيق.

هكذا نشأ السماسرة، وهكذا وتحت ضغط الفقر تم بيع الفتيات إلى السائحين العرب فى إطار مؤسسة متعددة الأطراف، لكل طرف فيها غرض واحد فقط.. هو بيع الجسد.. بصورة مؤقتة.

وعن طريق هذا الشخص الذى حكى لى قصة نشأة سوق الرقيق فى القرية قابلت واحدة من إناث البلدة التى تزوجت أكثر من خمس مرات.. كانت قد أمضت فترة لاتقل عن ثلاث سنوات من العرض فى فاترينات السوق.

اسمها «منى».. حين قابلتها كانت تحمل على ذراعيها طفلا عمره نحو عام، أبوه اسمه «مطلق»، من مدينة جدة، قالت: عشت مع هذا الرجل شهراً واحداً فى المهندسين.. تزوجته بعقد عرفى، وسرعان ماعاد إلى أهله، دون أن يطلقنى، ولكنه دفع لأبى خمسة آلاف جنيه.

«منى».. لم تضع فى يدها أى نقود من حصيلة الزيجات الخمس، وكل الذى جمعته من عدد من زيجات الدعارة.. طفلاً، وبعض قطع من الذهب، وعدداً من الجلاليب التايوانية، وجهاز تسجيل أخذته من أحد الأزواج.

قالت: أبى فلاح عادى، هو الذى يوافق على كل زيجة، وربما يكون قد حصل على ٢٥ ألف جنيه من هؤلاء الرجال الذين تزوجتهم.. فى المرة الأولى دفعوا له عشرة آلاف جنيه لأننى كنت «بكرا»- ثم انخفض السعر فى المرة الثانية مباشرة إلى ثلاثة آلاف جنيه.

ورغم أنها تزوجت ذات مرة- من اثنين خلال شهر واحد إلا أنها ترى أنها بعيدة تماما عن الحرام «لأنه زواج وكل شىء يتم فى الحلال».

والمثير أن هذا يتم فى كل يوم.

المثير أيضا أن الدولة تعرف ذلك.

والدليل هو عدد من القضايا التى تضبط من حين لآخر.

ومنها القضية التى حررت أوراقها تحت رقم ٢٠٩/ عام ١٩٩٥ فى نيابة البدرشين.

عدد المتهمين فيها خمسة.. كلهم محامون.

والتهمة: تسهيل الدعارة، التزوير فى محررات رسميه، والتحايل على القانون، من خلال تزويج فتيات مصريات لأشباه أثرياء عرب، بعقود زواج باطلة.

والتفاصيل لاتختلف كثيرا عما يدور فى القرية التى زرتها فى الحوامدية.

يأتى طالب الشراء إلى مكتب أحد هؤلاء المحامين الذين إختاروا لأنفسهم موقعا مميزا ومعروفا فى حلوان والطلب المعروف هو فتاة شابة من أجل المتعة وبسرعة يجد المحامى هذه الفتاة لأن لديه قائمة طويلة تضم أسماء محترفات الدعارة الحلال.. ويعقد المحامى عقد زواج عرفى باطل.. ويعقد الزواج بصفة «رسمى».. وتكون بالتالى أول جريمة قد اكتملت الأركان لأن القانون يشترط موافقه سفارة الدولة التى ينتمى لها الزوج قبل أن يتزوج فى مصر، حتى يكون هناك تأكد قانونى من أن هذه الزيجة لن تكون غير دينية، إذ من الذى يضمن ألا تكون هذه هى الزوجة الخامسة، والنص الشرعى يؤكد على أربع زوجات فقط.

لا تأتى موافقة السفارة.

ولكن المحامى يمضى فى طريق تقنين علاقة الدعارة التى تكون قد بدأت فى إحدى الشقق المفروشة.. وسرعان ماتبدأ إجراءات رفع دعوى إثبات صحة زواج.. وبمجرد أن يحصل على ورقة مختومة من المحكمة تقدم فورا إلى الزوجين ويصبحان بالتالى فى حماية من القانون والاتهام فى جريمة آداب.

إن الواقع يقول: إن الزوج الأجنبى لايقف أبدا أمام اى محكمة.

وكمثال فإن الدائرة ١٢ أجانب فى محكمه الجيزة عرفت أشخاصا انتحلوا صفات الأزواج الأجانب.. وعرفت زوجة واحدة قدمت ثلاث دعاوى إثبات صحة زواج فى أقل من ثلاثة أشهر.. فى المرة الأولى قالت: إنها تزوجت فى يوليو ١٩٩٤ من زوج عربى، ووعد بتقديم كافة المستندات التى تؤكد هذا الزواج.. لكنه أخل بوعده. وفى المرة الثانية

بعد أيام رفعت نفس الزوجة دعوى أخرى، ضد زوج آخر، بعد أن غيرت عنوانها، وفي المرة الثالثة، بعد أربعة أيام من الزواج الثاني رفعت دعوى ضد زوج يعيش في المهندسين وزعمت أنها لم تتزوج من قبل.

وفي كل القضايا الثلاث كان محرر العقد محامياً واحداً.

في قضية أخرى، وعن طريق محام واحد تزوجت سيدة من ثلاثة أشخاص في ٣إبريل، ١٩ يونيو، ١٨ يوليو من عام ١٩٩٤.. أي بدون أدنى اعتراف بالنص الشرعي لشهور العدة.

وفي قضية ثالثة رفعت زوجة واحدة، عن طريق محام واحد، خمس دعاوى إثبات صحة زواج حملت الأرقام «٥١٩، ٤١٨، ٣٧٢، ٣٢٧، ٤٤٢» «المصدر روز اليوسف- ١٩٩٥/٩/٤».

هنا نسجل نقطتين :

الأولى: إن بعض الناس الذين يقعون في شباك هؤلاء المحامين قد يكونون بالفعل أسرى خدعة، بعد أن يوهمهم المحامي إنه سوف يحصل على موافقة سفارة السائح.. ثم لايفعل.

الأخرى: هي أن القانون نفسه يعطي فرصة لممارسة «الدعارة الحلال»، حين يشترط للتغاضي عن فارق السن بين زوجة مصرية وزوجه أجنبية أن يوضع باسم الزوجة في الشهر العقاري ما يثبت أن الزوج سيدفع لها عشرة آلاف جنيه حماية لحقوقها إذا ماكان الزوج يكبرها بـ ٢٥ سنة كاملة.. والذي يحدث عادة هو أن للمحامي يضع إيصالات وشيكات وهمية بدون رصيد.

وإذا كانت ظاهرة «الدعارة الحلال» بين المصريات والباحثين عن المتعة -العرب- قد صارت واحدة من نماذج الانفلات الخلقي والاجتماعي، كنتيجة لمشاكل اقتصادية عديدة، فإن نفس الأسباب دفعت المجتمع في مصر لأن يقبل في كثير من الأحيان أن تتم زيجات «الدعارة الحلال»، بينما هو يغمض عينيه «تحت ستار الزواج العرفي».

إنها مشكلة اجتماعية خطيرة، أسبابها في الأغلب هي أن هناك طرفين يرغبان في

الزواج فى غياب رضاء للمجتمع، أو أن هناك شخصا يريد أن يضفى الصفة القانونية على علاقة غير شرعية مع أنثى من نوع خاص.

وإذا كان المجتمع الشيعى فى إيران قد ارتأى أن يعالج هذه المشكلة بالزواج الذى يطلق عليه اسم «زواج المتعة» فإن المجتمع السُنى فى مصر قرر أن تكون الصيغة الخاصة به هى صيغة «الزواج العرفى» الذى يتميز بأنه لايحظى بوضع قانونى وإن كان يتمتع بوضع دينى شرعى.

وإذا راجعت الفصل الأول يمكن أن تعرف أن المجتمع الإيرانى يمنح الصفة الدينية والقانونية لزواج المتعة فى نفس الوقت الذى يحجب عنه حالة الرخاء المجتمعى وإذا عدنا إلى مصر وقبل أن نخوض فى تفاصيل أوضاع ٢٠ ألف حالة خلال كل سنة- هى عدد الزيجات التى تتم بالطريق العرفى- فإننا يمكن أن نرصد الوضع القانونى لهذه الزيجات.

يقول المستشار عبد المنعم إسحاق- نائب رئيس هيئة قضايا الدولة «الاهرام- ١٩٩٦/٣/١»: متى اكتملت أركان الزواج وتوافرت مقوماته التى إستوجبتها الشريعة الإسلامية فإن ذلك يؤدى على سبيل الحتم واللزوم إلى حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر، سواء تم توثيق العقد عند الزواج لدى المأذون المختص أم لم يتم (!).

بيد أن أمر توثيق الزواج يصبح غاية فى الأهمية عندما تثور المنازعات بين الزوجين، وتضطر الزوجة للجوء إلى القضاء للمطالبة بأى حق من حقوقها الناشئة من العلاقة الزوجية، وفى هذه الحالة إما أن يقر الزوج بوجود العلاقة أو ينكرها، فتمضى المحكمة فى نظر دعوى الزوجة لتصدر فيها حكمها بما تراه. وإما أن ينكر العلاقة ويجحدها وعندئذ يطالب القاضى الزوجة بضرورة تقديم وثيقة زواج رسمية وإلا حُكم بعدم سماع دعواها إعمالا لما تقضى به المادة «٩٩» من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

وقال المستشار عبد المنعم إسحاق: لئن كان إنكار علاقة الزواج يؤدى إلى عدم سماع دعوى الزوجية فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس عام ١٩٣١ طالما كانت ليست ثابتة بوثيقة زواج رسمية إلا أنه من الأصول المقررة فى فقه الشريعة الاسلامية أن نسب الولد يثبت من أبيه بالفراش، وهو الزواج الصحيح ومايلحق به استنادا إلى قول رسول الله ﷺ

«الولد للفراش وللعاهر الحجر».. بمعنى انه إذا زنت الزوجة مع رجل غير زوجها وأنجبت منه ولدا، فإن هذا الولد لايثبت نسبه للرجل الزانى، بل يثبت نسبه شرعاً للزوج طالما أن هذا الزوج لم ينكر بنوته ونسبه إليه، ويثبت انه جاء وليد زنا زوجته مع شخص آخر.. باعتبار أن الزنا لايثبت نسبا، إذ هو ليس بفراش صحيح ولاشبه فراش.

ومن المقرر فى فقه الأحناف أنه لكى يكون الزواج صحيحا له وجود يحترمه الشارع ويرتب عليه آثاره الشرعية أن تكون المرأة محلا لعقد الزواج عليها بالنسبة لمن يريد : واجها، وان يحضر زواجهما شاهدان.

وكما يثبت النسب بالزواج الصحيح، فإنه يثبت أيضا بما يلحق بهذا الزواج الصحيح، كالمخالطة بناء على عقد فاسد، أوبه شبهة، لأن الفقه الحنفى يقرر أن الزواج الذى لايحضره شهود زواج ، وإن كان عقداً فاسدا إلا انه تترتب عليه آثار الزواج الصحيح، ومنها النسب بالدخول الحقيقى.

وربما يستخدم الزوج فى دعوى إثبات النسب المادة ٩٩ حول عدم سماع دعوى الزوجية لعدم وجود وثيقة زواج رسمية، لكن محكمة النقض قالت فى هذا السياق: دعوى النسب متميزة عن دعوى إثبات الزوجية، أو الإقرار بها، إذ لا تأثير لهذا المنع من السماع على دعوى النسب التى مازالت باقية على حكمها المقرر فى الشريعة الاسلامية، وأن النسب كما يثبت بالبينة والإقرار يثبت بالفراش الصحيح، وهو الزواج الصحيح، وملك اليمين وما يلحق به، وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو بشبهة.

وبناء على ذلك يحق للزوجة فى الزواج العرفى أن تثبت علاقة البنوة ونسب طفلها لأبيه، وتوافر الفراش الصحيح بينهما بجميع الوسائل المقرره للإثبات ودون أن تطالب فى كل ذلك بوجوب تقديم وثيقة زواج رسمية.

هذا هو الرأى القانونى بشكل عام.

ومن هنا فإننا نضع أيدينا على طبيعة مشكلة الزواج العرفى فى مصر.. وهى تتمثل فى النقاط التالية:

١ - هناك شروط إسلامية للعقد لاينفيها عدم وجود وثيقة زواج.

٢- يمكن أن يكون الزواج صحيحا إذا لم يكن هناك شاهدان حسب فقه الأحناف.

٣- المحاكم لاتسمع دعوى الزوجية إذا لم يكن هناك عقد.

٤- الزواج العرفى عقد فاسد، لكنه يثبت البنوة.

إذن هناك تناقض وفر البيئة الملائمة لإثبات الدعارة الحلال.

وفوق كل هذا هناك الظروف الاجتماعية التى دفعت للجوء إلى هذه الصيغة فى المجتمع، وفى هذا السياق سوف نورد مزيداً من النماذج التى تثبت أن المشكلة ليست مقصورة على مرحله سنية معينة، أو أبناء طبقة دون غيرها، أو فئات محددة.. ولكنها منتشرة فى كل جوانب النظام الاجتماعى.

إن بعض الرجال لايقبلون إشباع المتعه الجنسية عن طريق الزنا، وفى نفس الوقت لايوافقون على إعلان الزواج، وبعض النساء يخشين من الفضائح، وبعضهن الآخر يرفضن الزنا، وبين الاثنين توجد النماذج التى تقبل «الدعارة الحلال»، لاسيما فى ظل وجود موانع اجتماعية تدفع بعض العناصر إلى إخفاء زواجها.

فى مجله روز اليوسف «العدد ٢٦/ ٢/ ٩٦» حدد أحمد رشدى المحامى النماذج الراغبة دائما فى الزواج العرفى.. بعدة أنواع.. قال : إن الرجل يلجأ دائما إلى هذا الحل لأنه يريد زواجا مؤقتا، وليس دائماً، وكل لديه سبب.. مثلا لأنه يريد الاحتفاظ بثروته لأولاده دون شريك، ولأنه يرغب فى الاستمتاع بامرأة صغيرة السن بعد أن تعب حتى وصل إلى مرحلة الثراء وهو الأمر الذى يتضح من أغلبية دعاوى الزواج العرفى والتى دائما مايكون بطلها رجلا ثريا.

فى هذه الحالة لايريد الرجل أنه يعطى هذه المرأة المجهولة حقوقها الشرعية، كالنفقة أو غيرها.. وكمثال فإن أحد رجال الأعمال وقف يواجه ابناءه فى إحدى محاكم الأحوال الشخصية يقول: « أنا لسه فى عز شبابى، والدتكم كبرت فى السن، ولاأريد ان آتى لكم بزوجة أب، وأخ يقاسمكم الميراث، لهذا تزوجتها عرفيا، واشترطت عليها عدم الإنجاب»

فى هذه القصة.. كانت المحكمة قد رفضت أن تمنح الزوجة ماتصورت أنه حقها من

هذا الزواج، وفى نفس الوقت كان هناك لوم شديد يعانيه الزوج من أسرته لإصراره على هذا الأمر.

وبالإجمال نلاحظ مايلى:

- غرض الزوج من الزواج هو الاستمتاع فقط.

- لايريد الإعلان عنه، ولايريد الإنجاب، ويتعامل مع المتزوجة منه عرفيا بمنطق أنثى الجنس فقط.

- المحكمة لاترى هذا زواجا قانونيا.

- وفوق كل ذلك الأبناء يرفضون تصرف الأب.

وبالتالى نحن أمام علاقة شرعية، معترف بها دينيا، مرفوضة قانونا، وملفوظة اجتماعيا، وفوق كل هذا هى ليست سوى تحايل من الزوج على أن يغرق فى بئر الدعارة .

نعود إلى المحامى أحمد رشدى الذى قال: فى حالات أخرى يلجأ الرجال- بعضهم- إلى العقود العرفية ظنا منهم أنهم بذلك ينجبون الزنا، وبالتالى يكررون حالات الزواج العرفى، أكثر من مرة، وكلما أعجبتهم امرأة، لأن الأمر لايكلفهم سوى مبلغ من المال يعطونه لكل زوجة عندما يتخلصون منها.

إن بعضهم أيضا يلجأ إلى هذا الحل لانه يريد أن يحافظ على وضعه الاجتماعى والسياسى والدينى.

وقد يصل الأمر إلى حد اللجوء لهذا النوع من الزواج لإخفاء عملية تغير للدين تمت سرا، كالمسيحى الذى أسلم، ثم تزوج من مسلمة عرفيا، لكن أمره اكتشف حين رآه أحد أبنائه صدفة، وراقبه، حتى وصل إلى الشقة التى يعيش فيها أبوه.. وصار الامر فضيحة.

وشبه هذا ماحدث لرجل أعمال فى الخمسين من عمره تزوج أرملة عرفيا إلا أن أخاها رآهما بالصدفة، فتبعهما إلى الشقة وهناك اعتدى الشقيق على الزوج بسكين.. وظهر عقد الزواج العرفى فى قسم مصر القديمة.

إن الأمر يصل فى بعض الأحيان إلي حد إبلاغ النيابة بجريمة آداب بسبب اشتباه الذين لايعرفون شيئا عما يحدث.. فتخرج العقود العرفية.

والواقع أنه بخلاف الحالات الاستثنائية بين بعض الباحثين عن المتعة أو الخائفين من أسرهم يمكن أن نرصد فئات أكثر إقبالا من غيرها فى مصر على هذا النوع من الزواج.. وهم:

١ - الزوجات المترملات الراغبات فى الزواج بدون أن يفقدن المزايا الخاصة بسبب الزواج.

٢- الشابات والشباب الساعون للعلاقات الجنسية شبه الشرعية.

٣- الداعرات اللواتى يحاولن أن يفرضن شكلا قانونيا على مايقمن به.

٤- الفنانات والمشاهير.

ولنبدأ بالفئة الأولى:

لقد قال الدكتور عبد الصبور مرزوق لى فى حديث خاص حول هذا: إن سبب ظهور هذا النوع من الزواج فى مصر يعود إلى سبب قانونى أدى إلى حرمان الأرملة من معاشها إذا ماتزوجت.. ومن هنا فإن بعضهن يتزوجن فى شكل عقد عرفى، وبحيث يعرف الأهل والجيران.. وبدون أن تعرف الحكومة شيئا عن هذا.. وبدون أن يصل أى خبر لوزارة التأمينات الاجتماعية. أضاف: لقد تحدثت مع الدكتوره آمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية حول هذا.. وقلت لها: إنه لابد أن يبقى المعاش مستمرا حتى يعلن الناس عن علاقاتهم فى شكل سليم. ولأن هذا النوع من الزواج جعل الرجال يستهترون بالنساء.

ويقول أسامة سلامة فى تحقيق صحفى بعنوان «الأنثى المطلقة زواجها زنا وطلاقها ابتزاز»: هذه هى الحالات القليلة التى تطلب فيها المرأة ان يكون زواجها عرفيا برغبتها الخاصة، حتى تتحايل على القانون، فالأرامل يردن الاحتفاظ بالمعاش، وكمثال فإن السيدة (هـ) تزوجت من أحد أصدقاء زوجها، وفضلت أن يبقى الامر عرفيا حتى تتمتع بمعاش زوجها الراحل ٦٥٠٠ جنيها شهريا » لكن أمرها اكتشف حين علمت الزوجة الأولى للرجل بالأمر، وأبلغت إدارة التأمينات، مما اضطر الأرملة للطلاق.

وفى حالات أخرى: تريد الزوجات الاحتفاظ بالأطفال والشقة، بدلا من أن يأخذها

المطلق، أو أهل الزوج إن كان قد مات.. وفي ذلك تروى قصة محامية تزوجت عرفيا لكي تحتفظ بأطفالها، لكن القصة شاعت بين زميلاتها، فأقام الزوج السابق دعوى يطلب فيها حضانة أطفاله.. وأخفت الزوجة عقد الزواج العرفي.

والسؤال هو: إذا ما أنكرت هذه الزوجة أمام المحكمة أنها تزوجت عرفيا ماهو الاسم الذى يمكن أن يطلق على هذه العلاقة؟

- والآن إلى الجزء الثانى من أجزاء مؤسسة «الدعارة الحلال».. أو «الدعارة المقدسة».

إنه الجزء الخاص بالشباب الذى يلجأ إلى هذه المؤسسة السرية لأن المؤسسه العلنية لم تلب له احتياجاته.

ولأن الشباب هم الأغلبية ولأن هدفهم ليس الكسب، سواء كان كسبا عن طريق التحايل على القانون أو كسبا عن طريق تقاضى ثمن لهذا الزواج، فإن هذا فى رأيى أهم جزء فى ذلك الكتاب. ليس فقط لانه مَعْنِى بهموم يومية ومشكلة اجتماعية وأزمات أسرية وتناقضات دينية.. ولكن لانه أيضا يؤكد حقيقة تورط كافة الاطراف فى الوصول إلى هذا الوضع المأزوم.. من الشباب إلى الأسر التى ينتمون إليها.. ومن للمجتمع إلى الدولة التى تديره.. ومن الشيوخ إلى الفتاوى التى لايتوقفون عن إصدارها.

ولنتعرف معا على ملامح الأزمة.

فقد نسبت مجله «المجلة» - العدد ٨٤٩ - إلى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى مصر أنه قال: إن هناك ٤ ملايين شاب وفتاة تخطوا سن الزواج الطبيعى، وجاوزوا عامهم الثلاثين، وقالت: «إن من بين الرقم ٥ر٢ مليون فتاة تجاوزن بالفعل سن الزواج وأن من هم فى سن الخطبة والزواج - أي بين سن الـ ١٦ و ٣٠ سنة - يتجاوزون الـ ١٢ مليون شاب وفتاة».

هذه الأرقام مفزعة للغاية.. مرعبة.. تعكس بالتحديد طبيعة أزمة الزواج فى مصر. خاصة إذا عرفنا أن دراسة خاصة للمركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية أكدت انخفاض معدلات الزواج إلى ٧ر٩ فى الالف (!).

وإذا كان المشرع المصرى قبل سنوات عديدة أقر بأنه لايجوز زواج الشاب قبل عمر

الثامنة عشرة، وزواج الفتاة قبل عمر السادسة عشرة.. إذا كان هذا هو رأيه فإن تلك إشارة إلى عمق الأزمة، التى تؤكد التناقض الواضح بين الذين تخطوا سن الثلاثين دون زواج والذين يفترض القانون أن من حقهم الزواج.. إنه التناقض بين البلوغ الجنسى والبلوغ الاجتماعى.

وهو تناقض واضح ويعنى أن المجتمع يعاني من قصور اجتماعى أكيد، وعجز يقينى عن أن يلبى الحاجات الجسمية لأعضائه إذا ماالحت عليهم.

ومن هنا يحدث الانحراف.

من هنا يحدث التمرد على مؤسسات للجتمع التى لم تستطع أن تقدم الحل.. ويكون الحل هو الانضمام إلى مؤسسات بديلة. خلقها الظرف الاجتماعى والاقتصادى السيء.. ورعاها الإبداع العقيدى الذى وفر حلا لأزمة طاحنة.. رغم أن هذا الحل مرفوض اجتماعيا فى المؤسسة التى حدث التمرد عليها.

ليس غريبا فى هذا الاطار أن نعرف أن فى مصر ١٠ آلاف عقد زواج يتم فى قسم الشرطة كل عام- هذا رقم يُسأل عنه الشيخ محمد طاهر رئيس جمعية المأذونين الشرعيين وقد صرح به لمجلة روز اليوسف فى عام ١٩٩٥ - وهو رقم يعكس حجم الهروب من المؤسسة الأسرية المصرية ومن تقاليدها فى الزواج. ويعكس أيضا قبولها القسرى- بقوة البوليس- لعشرة آلاف حالة زواج فى كل عام دون رغبتها، بعد أن رفضتها.

وخطورة هذا الرقم مؤكدة لأن الحالات التى تتزوج كل عام فى قسم الشرطة - أى بعيد عن مؤسسة الزواج التقليدية- من كل نوع.. ومن كل فئة إجتماعية..

الامثلة التى تنقلها عن تحقيق صحفى بنفس المجلة "١٠ آلاف زواج فى قسم الشرطة".. تؤكد هذا

- ابنة عضو فى هيئة تدريس فى كلية الطب أحبت زميلا لها.. تقدم لها رجل أعمال للزواج.. رفضته ففرضته عليها امها.. فكرت الابنة فى أن تطلب من زميلها أن يعتدى عليها ليتم الزواج بطريقة الأمر الواقع.. رفض.. وكان الحل الزواج فى قسم الشرطة.

- فتاة حاصلة على بكالوريوس سياحة وفنادق.. ابنة صاحب صيدلية كبيرة.. أبوها أبلغ عن اختفائها فى قسم قصر النيل.. اتضح أن الابنة فى شقة موظف شاب بالصيدلية تخرج فى معهد «سنتين».. وتبين أن هناك قصة حب عمرها ثلاث سنوات.. عرف الأب.. وتم الزواج فى قسم الشرطة.

- عامل فى التليفزيون- شديد القسوة على ابنته.. عطل زواجها من خطيبها ابن الجيران.. اكتشف فجأة أنه لايعجبه.. الابنة أبلغت قسم شرطة إمبابة.. وعقد القران فى القسم.

- ابن شقيق محافظ سابق للقاهرة.. رفض عامل فقير أن يزوجه ابنته لأنه أغنى منهم.. قال: *«ماذا أفعل لو طلبت ابنتى الطلاق ونحن ضعفاء»*. عرض مأمور قسم باب الشعرية أن يضمن هو حقوق الفتاة.. ووقع العريس على مؤخر صداق ١٥ ألف جنيه.. وتم الزواج فى قسم الشرطة.

لايوجد مبرر لإضافة مزيد من الأمثلة والنماذج.

فى هذا الكفاية، وفيه أيضا تأكيد على عمومية المشكلة، وعلى خطورة أدوات مؤسسة الزواج التقليدية.

لكن الاخطر هنا هو أن نعرف أن كثيرا من حالات الزواج تلك التى تتم بالقوة، وفى حضور شهود من الصولات والعساكر، هى فى أغلب الأحوال حالات زواج عرفى تمت فى السر.. ووجدت نفسها فى العلانية بعد أن تأزمت الأوضاع فى الخفاء.. ويقول محمد طاهر رئيس جمعية المأذونين الشرعين: «بعض الحالات تتم لأسباب لها علاقة برفض الأسرة، والبعض الآخر لأسباب تتعلق بواقعة اغتصاب أو حمل سفاح، لكن الغالبية والأخطر والأكثر انتشاراً وبصورة مذهلة هى أن الفتيات يذهبن إلى قسم الشرطة للحصول على أى توثيق لعقد زواج عرفى يرفض الشاب أن يعلنه.. أو يحاول التبرؤ منه».

وفى واقع الأمر لايوجد رقم واضح ومحدد عن حجم هذه الزيجات السرية فى مصر.. وبخلاف تقدير محمد طاهر بأنها نحو ٢٠ ألف حالة سنويا.. فإنه لايوجد إحصاء رسمى لأن المؤسسة البديلة بطبيعتها سرية.. شكلها عرفى.. وإطارها عرفى.. وأدواتها عرفية.. أى أن كل شىء فيها يتم بطريقة أقرب إلى «الشفهية»!

ولأنه لايوجد إحصاء فإنه لاتوجد أيضا دراسة.. ومن هنا فإننا نعانى للغاية خلال تعاملنا العلمى مع هذا الموضوع.. فكل جوانب هذه الظاهرة خالية من التوثيق، طالما أنها لم تصل إلى قسم الشرطة.. أو إلى المحكمة بسبب نزاع حول أمور هذا النوع من الزواج.

والتى تصل إلى المحكمة هى غالبا حالات زوجات يبحثن عن شهادة نسب طفل، أو حالات فتيات رضين بأسلوب الزواج العرفى كغطاء للدعارة العربية فى القاهرة.. أما الحالات التى نحن بصددها الآن، فهى الأخطر والأهم لأنها الاكثر انتشاراً والاكثر تعبيرا عن حجم المشكلة، فليس لها صدى بعيدا عن غرف الزواج السرى سوى فى برامج الاذاعة وصفحات المشاكل الأسرية فى الجرائد.

فى هذا السياق أجدنى أميل إلى الثقة فى تحقيق نشر مسلسلا فى مجلة «صباح الخير» للصحفية سهام ذهنى « يناير ١٩٩٣».. وقد اختارت هى لهذا التحقيق عنواناً يعبر عن الأزمة هو «طلبة وطالبات فى فراش سري» وقالت: إنها كارثة أسرية واجتماعية خطيرة أن يقرر طالب الزواج سرا فى غفلة من الأسرة والمدرسة».

وبالإجمال فإن هذا التحقيق الذى ناقش الظاهرة مستعينا بعدد هائل من حالات الزواج العرفى كان ثائرا على الشباب قبل أن يصب نقمته على المؤسسة التقليدية للزواج فى مصر، وكان مهتما بالبعد الاخلاقى للظاهرة قبل أن يقرر الخوض فى تفاصيل الابعاد الاجتماعية.. وربما شعرت كاتبة التحقيق بهذا.. فدفعها هذا إلى أن تقول: «هل كنت متجنية على مشاعر الشباب؟ هل نسيت وأنا أكتب بثورة ضمنية أننى كنت يوما فتاة تحلم بفتى الاحلام، حتى تضمنت سطورى دون أن أشعر إشارات تدين استسهال الشباب لكل أمور الحياة بما فيها الزواج»؟

فى الواقع كان هذا هو ماحدث.

وفى الواقع أيضا فإن عديداً من المعالجات الصحفية التى تعاملت مع الموضوع كانت دائما ماتستخدم أدوات المؤسسة التقليدية فى تقيم مافعلته المؤسسة البديلة.. وبالتالى فإنه غالبا مايحدث التحيز، وغالبا مايحدث الهجوم، وغالبا مايتم التعامل مع الزيجات السرية بين الشباب على أنها جناية، بدون توجيه أصابع اتهام حقيقى للمجتمع الذى أدى إلى هذه الحالة.

وبشكل خاص أميل هنا إلى أن أتعامل مع مثل هذه المعالجات على أنها «مادة خام» قصص وحكايات ونماذج ضعيفة من مؤسسة الزواج السرى، وجدت طريقها إلى العلنية بشكل أو بآخر.. ومن هذه «المادة الخام» يمكن أن نعرف مزيداً من التفاصيل عن طبيعة مايحدث فى هذه المؤسسة ودوافعه.

وإليكم القصص التى لاتخلو من دلالة.

إنها مثل غيرها.. صبية فى أسرة متواضعة الحال.. تعيش فى حى شعبى.. عدد أفراد الأسرة كبير ويحتاج لشقة لها أربعة أضعاف مساحة المكان الذى يعيشون فيه فعلا.. الأب موظف عادى بسيط.. والأم ربة بيت تكاد تكون ساذجة.. وقد كان بطل القصة الذى سيصبح زوجا فى السر من نفس البيئة وله نفس الأوضاع الاجتماعية.

اللقاء تم فى مكتب تدريب على الآلة الكاتبة.. فقد كانت طالبة فى الصف الأول الثانوى «التجارى».. وهو موظف فى المكتب.. كانت تنتظر كثيرا حتى تجد مكانا خاليا يمكن أن تتدرب فيه.. وكان ان اقترح عليها ان تمنحه هذا الوقت فوافقت على الخروج معه فى أحد الكازينوهات المتواضعة.

ونمت قصة الحب، وتحولت إلى علاقة زواج عرفى، مكانها شقة خالة الشاب التى كانت تعمل مع زوجها فى بلد عربى.

وتخرجت من المدرسة.. وهو أيضا.. لكنها لاحظت أن الزيجات العرفية التى تمت بين أصدقائها لم تكتمل- الغالبية انتهى بالطلاق.. والبقية فى الطريق إليه.. وقد كانت هى أيضا- بعد أن نضجت مشاعرها وأحلامها- تبحث عن طريقة للوصول إلى نفس الحل.. كانت تريد أن تحصل على زوج دائم ملائم، لايعانى، ولاتفرض عليه الضغوط الاجتماعية أوضاعا معقدة.

وكان أن رفض هو الطلاق.. وكان أن أبلغت قسم الشرطة.. لكنها بدلا من أن تبلغ الضباط اختارت أن تعرض مشكلتها على المسئولة الاجتماعية فى القسم. والتى بدورها أنهت قصة هذا الزواج السرى بضغوط مختلفة.. بعضها معنوى: «انت عندك اخوات بنات.. وبعضها مادى:» انت متهم باستغلال حدث لأنك تزوجت من فتاة فى السادسة عشر دون علم وليها.

وهذه ليست قصة.. وإنما رواية قالها شاب في مدرسة ثانوى مختلطة- هدم الزواج العرفي عواطفه.. قال: إن الفتيات يتعاملن لأن مع الاحاسيس بتهريج.. بإباحية.. بلاخجل.. وفي مدرستي كنت أهيم حبا بفتاة دون أن أفصح عن حبي .. ثم صدمت.. عرفت أنها تزوجت من أحد الزملاء عرفيا.. ثم طلقها.. وصارت متعددة العلاقات.

لم تكن وحدها في المدرسة، كان هناك تسع غيرها حوامل- كلهن غير متزوجات رسميا. ولهذا فإنني لم أعد أثق بأي فتاة.. ولم أعد أثق ببكارة أي فتاه.. إذ يمكنها ببساطة أن تزيف هذه الحقيقة الصحية.. ولم يعد من الممكن ان أعثر بسهولة على فتاة لم يسبق لها إقامة علاقة او تزوجت عرفيا من أحد الشباب في النادي والمدرسة.

قصة ثالثة..

كانت كلما سمعت عن هذا الأسلوب في الزواج-العرفي- لاتتوقف عن الهجوم عليه.. كانت تقول: ماالذي يدفع اثنين يحبان بعضهما إلى الزواج في السر.. وكانوا إذا تحدثوا معها عن الظروف قالت أية ظروف تلك التي يمكن أن تعوق علاقة حب- ومن هي هذه المجنونة التي تقبل أن تعيش في الظل.

لقد ظلت تقاوم حتى قابلت أحد رؤسائها في العمل.. إنه متزوج من احدى زميلاتها في الشركة، ولديه ولد وبنت.. وعمره أكبر منها بعشرين سنة.. لكن العلاقة تطورت خاصة أنه كان يعاملها برقة شديدة. يستشيرها في كل شيء.. ولايعمل إلا معها.

وقد حذروها منه: «إنه دنجوان خطير».

وكانت تسخر من هذه التحذيرات وتتهكم ممن يقولونها إلى أن وجدت نفسها وقد تزوجته عرفيا. عليها أن تعيش بثلاث شخصيات متناقضة.. : هي زوجة السر في فراش شقة مفروشة. والزميله في العمل.. والفتاة التي عليها أن تختار عريسا ملائما لأنها وصلت إلى سن الزواج.

وحين واجهته كان يرى ان معركته مع زوجته وأولاده أصعب وأخطر من المعركة التي تواجهها هي على ثلاث جبهات.. وانتهى الزواج العرفي.

قصة رابعة وأخيرة ..

إن ليلى كأى مطلقة شابة، كانت تبحث عن زوج يستر مابقى من آلام الأيام.. وكان هو رجل أعمال متزوج ولديه أسرة وأطفال.. تسبقه سمعته كرجل غارق فى العلاقات النسائية.. ورغم أن أسرتها رفضت الاسلوب البديل إلا أنهم قبلوا فى النهاية أن تتزوج بهذا السلوب.. وتم الزواج بموافقة الأسرة عرفيا.

كان عليها بعد فترة أن تواجه نظرات قاسية فى العمل حين أدرك زملاؤها أنها حامل.. وكان الحل الذى فرضه هو عليها أن تأخذ اجازة بدون مرتبا لمدة عام.. وقد وافقت على أمل أن يصبح الطفل القادم رابطا قويا بينهما، لكن هذا لم يحدث.. وبعد أن جاء الطفل.. أخرج الزوج آخر أوراقه، وأعلن الانفصال .. لأنها كشفت لإحدى زميلاتها عن زواجها العرفى.

إن المؤشرات الواضحة فى هذه القصص، التى توجد آلاف غيرها، تكشف عن عدة ملامح لصورة المؤسسة الحديثة والبديلة للزواج فى مصر يمكن أن نلخصها فيما يلى:

١- إنه لايوجد إطار عمرى محدد يمكن القول أن عنده يلجأ الناس فى مصر لحل خاص من المؤسسة البديلة.. لأن هناك حالات زواج عرفى بين مراهقين.. وهناك أيضا حالات زواج عرفى بين من هم أكبر.

٢- إنه لايوجد إطار بيئى خاص يمكن القول انه يقتصر على فئة معينة فى حدوده.. فالظاهرة منتشرة بين كافة الفئات والطبقات- بين الأغنياء والفقراء- وبين المثقفين وضعاف المستوى التعليمى.

٣- أن العذرية لم تعد شرطا لدخول هذه المؤسسة.. فكثير من زبائنها عذارى، وكثير من زبائنها غير ذلك.. والظاهرة تشمل فتيات لم يسبق لهن الزواج، ومطلقات ، وأرامل..

٤- إن المؤسسة قد تكون غطاء للهروب من قيود المؤسسة القديمة للزواج، ولكنها فى نفس الوقت تكون غطاء للاباحية والباحثين عن العلاقات المتعددة، بدون ضغوط خاصة، وبحيث يتوفر إطار دينى ملائم لما يمكن أن يحدث بدون ورقه الزواج العرفى.

٥- إن الدعاية المضادة والمستمرة منذ سنوات ضد نظام الزواج العرفى- المؤسسة البديلة

للزواج فى مصر - لم تعطلها، وأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تدفع كثيرات وكثيرين إلى الارتماء فى أحضان هذه المؤسسة.

٦- إن الانثى هى الخاسر الأول حين تنهار أركان الزواج العرفى، وأن الرجل لايعانى من متاعب إلا إذا فرضت عليه ضغوط صارمة.. وأن الانهيار عادة مايحدث إذا علم أحد الأطراف المؤمنين بالمؤسسة القديمة، فيتدخل كى يفرض قواعدها على من رفضوها من الاصل.

هذه هى النقاط التى نراها- مؤقتا- فى هذه الظاهرة.. غير أنانتوقف كى نستعين بعدة شهادات، نقلت هى الأخرى من معالجات صحفية درست الظاهرة فى ظل غياب دراسات اجتماعية موثقة.

إن الدكتورة نجوى حافظ الباحثة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ترى أن السبب هو الخلخلة الموجودة فى المجتمع وعدم وجود تقارب أسرى بين الأبناء والآباء..

بحيث اصبح البيت مكاناً للقاء اكثر منه مكاناً للشعور بالصداقة والأخوة.. وهو مايؤدى إلى مواقف شاذة وقرارات مندفعة يتخذها الشباب ودون استشارة الأب والأم.

إنها ترى كذلك أن هذا نتيجة طبيعية للمنطق المادى الذى يسود العلاقات واستغراق الوالدين فى البحث عن مزيد من الدخل، وهو ماأدى إلى تباعد أفراد الأسرة، فى ضوء ضعف القيم ، وضعف التدريب على اتخاذ قرار سليم.

إنه رأى رافض للخروج عن أسس المؤسسة التقليدية للزواج.

وهو لايختلف كثيرا عن رأى آخر للدكتور يسرى عبد المحسن أستاذ الطب النفسى بجامعه الازهر: « هناك أسباب نفسية تدفع إلى هذا، وأبرزها ظروف المجتمع الحالية التى تدفع الشباب إلى أن يفعل أى شىء كى يحصل على حقوقه المشروعة، وأبرز هذه الظروف هى افتقاد الحرية الاجتماعية الحقيقية للتعبير عن الرأى الشخصى داخل الأسرة الواحدة ، وعدم الاختلاط بين الجنسين، وتعدد المشاكل الزوجية، وسوء الحالة الاقتصادية التى تعوق إتمام الزواج العلنى ومايترتب عليه من مسئوليات والتزامات.. خاصة المسكن».

ورغم هـذا فإنـه يرى: «ان هذا اسـلوب خاطـىء يسـىء إلى المجتـمع، ويتسـبب في انحدار قيمه ومبادئه.. ولـهذا فإنه محكوم عليه بالفشـل قبل أن يـبدأ، لأنه ينافي المضمون الحقيقي للزواج وهو العلانية».

والواقع إن هذه هي أغـلـب آراء العلماء الذين يطـلـب رأيهم في الموضـوع لكـنـنى أثناء بحثى هذا في أوضاع المؤســة البديلة للزواج صادفت- رأيا مختلفا، صاحبته هي كريمان حمزة مذيعة التليفزيون المحجبة، التي بدت من أشد الناصرات لهذه المؤســة البديلة في التحقيق المسلسل الذى نشرته سهام ذهنى عام ١٩٩٣ في مجلة «صباح الخير».

إن كريمان حمزة التي تعـقد ندوات عـديدة في مسـاجد ومنـازل ترى أن «انتشار الظاهرة أمر حقيقي».. بل« إنه أكثر انتشارا مما نتصور».. و «إنني أعرف حالات لاتدرى كم هي عددها، وإذ غالبا مايستشيرنى الشباب أثناء الندوات الدينية حول هذا الموضـوع».

ودوافع تأييد كريمان حمزة لهذه المؤســة دينية بحتة:« إن هذا النوع من الزواج ليس سـريا لأن بعض الاصدقاء يعرفون به، وفي أحيان كثيـرة يتم الاحتـفال به، ربما لايـعلم الأهل ويغضبون.. ولكن غضبهم أفضل من غضب الرب إذا ماوقع الفتى أو الفتاة في بئر الزنا».

إنها تقول: إن الجسـد كالمعدة، يبحث إذا ماجاع عما يسـد رمقه، للمعدة الخاوية لاتفترق كثيرا عن الجسـد الجائع- وبينما لاتجد الدولـة حلا لمشاكل الشقق ومعاناة الشباب الأخرى فإنه لايوجد حل آخر سوى الزواج العرفي».. وتقول: «إن الأهل ينسـون أن غدد الشباب تتطور في سن المراهقة وأنهم يكافحون ليتجاهلوا مشاعرهم الجديـدة إلى أن تصرخ في الحواس وتبحث عن الجنس الآخر».. «اعطوهم فرصة للحلال».

والواقع أن كـريمان حمزة لـم تخرج عن سـياستها حين أعلنت هـذا الرأى، ذلك ان لديها ابنة تزوجت وهي في عمر السـادسة عشـرة، وابنا تزوج في الســابعة عشـرة، وآخر في التاسعة عشـرة.. والمفارقـة ان أيامنهـم لم يتزوج سـراً، وإنما في حـفل عام علـى أحدث طراز.. وبالـتالي فهي لم توافق علـى منطق المؤســة البـديلة إلا شـفهيـا فقط.. ويـصبح كلامها هذا نـوعاً من الدعاية الدينـية، قبل ان يكون أى شـيء آخر.. لاسـيما إذا أدركنا أن أوضـاع الزواج الســرى في مصر تنـشأ فقط لاسباب لها علاقة بالرغبة في تلبية الاحتياجات

الجنسية الفائرة، ولاسيما أن الزواج المبكر إلى هذه الدرجة- سواء كان في المؤسسة التقليدية او المؤسسة البديلة- لايسمح بفرصة لنمو المشاعر ولايتيح القدرة على اختيار الشريك على أسس ناضجة، بل إن قبول مبدأ الزواج المبكر على طريقة كريمان حمزة يعني خضوع الشباب لاختيارات الآباء والأمهات وبالتالي وجودهم تحت سيطرة المؤسسة التقليدية.

هذه بعض تفسيرات وتبريرات انتشار مؤسسة الدعارة المقدسة والزواج بالنظام البديل في مصر.. ولكن هناك سبب آخر أجده أنا أحد أهم وأبرز الأسباب في تدعيم أوضاع هذه المؤسسة.. وهو السبب الخاص بالمؤسسة الدينية.

ذلك أنه لم يحدث أن وقف رجال الدين في مصر مع حل بديل وتقدمي في أي سياق كما فعلوا مع الزواج العرفي، وعلى الرغم من أن مساندتهم دائما مايكون سببها هو أنهم لايضعون اعتباراً لأدوات الدولة الحديثة- وهي هنا التوثيق، ويتعاملون مع القصة بمقياس بدوي أصيل، وعلى الرغم من أنهم- كعلماء تابعين لمذهب السنة- يهاجمون دائما زواج المتعة- الذي يقره الشيعة- إلا أنهم دعموا ووافقوا دائما على صيغ الزواج العرفي، في نفس الوقت الذي كانوا يحذرون فيه من أضراره.

هذا التناقض يجب أن نرصده هنا بدقة.. لأن السؤال الأول الذي يسأله القادم الجديد إلى هذه المؤسسة البديلة هو: «هل هذا النوع من الزواج.. حرام أم حلال؟»

في عام ١٩٨٠ اعترفت دار الافتاء المصرية- وكان المفتي وقتها هو الشيخ الراحل جاد الحق علي جاد الحق- بهذا النوع من الزواج، بشرط أن يتحمل الزوجان الأعباء القانونية الناتجة عن عدم توثيق العقد.

كانت المناسبة قضية طلاق في زواج عرفي معروضة على محكمة القاهرة الابتدائية.

في أوراق القضية قالت الزوجة : إنها تطلب الطلاق من زوجها- موظف كبير- للضرر واستحالة العشرة بينهما.. «لقد تزوجته من عشر سنوات، وانجبت منه طفلة عمرها تسع سنوات، قيدت باسمه، وكنت كلما طلبت منه توثيق العقد يتهرب مني، ثم يسبني ويضربني لأتفه الاسباب». لكن الزوج استخدم قوانين المؤسسة التقليدية وطلب عدم سماع دعوى الزوجه لأنها لاتملك عقدا موثقا كما ينص القانون.

كانت هى المحاولة الأولى للحصول على اعتراف رسمى بوجود المؤسسة البديلة.

قد صدر هذا الاعتراف- تقريبا- لكنه لم يمنح المؤسسة الحديثه كل ماتطلبه.

وقد تمثل هذا الاعتراف فى رأى نيابة الأحوال الشخصية، كما جاء فى مذكرة- عاصم السيد رئيس النيابة الذى قال بالنص: « إن قاعدة المنع من سماع الدعوى يجب تفسيرها فى نطاق ضيق. ولما كانت الدعوى المنظورة دعوى تطليق فإن شرط عدم السماع لايرد على هذه الدعوى تطبيقا لقاعده أن المحكمة إذا لم تطلق هذه السيدة فليس أمامها إلا أن تتزوج رجلا آخر، وبذلك نكون قد جمعت بين زوجين فى آن واحد مادام القانون يمنع سماع دعواها بالتطليق فى الزواج العرفى. خاصة أنه نوع من الزواج موجود بالفعل فى مجتمعنا مشكلة قائمة.. ويتعين على المحكمة التصدى لهذه المشاكل».

وانتهت النيابة إلى أنه يجب تطليق الزوجه ، ورفض الدعوى بعدم السماع، لأن الدعوى المرفوعة هي دعوى تطليق وليست دعوى إثبات زواج.

وبالتالى فإن النيابة، ولأول مرة، وربما تكون الأخيرة، وضعت يدها على نقطة ضعف خطيرة فى طريقة تعامل المؤسسة التقليدية السائدة مع مانقوم به المؤسسة البديله غير المعترف بها.. حين قالت: إن عدم سماع الدعوى يعنى الزوجة من حقها الزواج من آخر.. أى الجمع بين زوجين فى وقت واحد.

قبل هذه الدعوى كانت هناك سابقة أخرى حين لجأ أحد المحامين لحيلة وطلب من إحدى المحاكم ان تأمر الزوج العرفى بألا يتعرض لزوجته التى يرفض سماع دعواها لانها لاتملك وثيقة رسمية..

لكن هذا التحايل لايتم اللجوء إليه كثيرا. ويبقى الامر معلقا.

وإذا ماعدنا إلى القضية الأولى ورأى رجال الدين فيها فسوف نصادف التناقض الذى نتحدث عنه.. ألا وهو أن هناك اعترافاً دينيا بهذا الزواج، وعدم اعتراف فى نفس الوقت.

ففى هذه القضية قال الشيخ جاد الحق لجريدة الأخبار «عدد ١٧/ ٢/ ١٩٨٠..»: إن عقد الزواج العرفى يعنى عقد الزواج الذى تم بإيجاب وقبول مستوفيين باقى الشروط الشرعية من وجود شهود وعدم المانع الشرعى بين الزوجين، فإذا تم العقد على هذا

الوجه تحل المعاشرة شرعا بين الزوجين، ولكن إذا لم يثبت لدى المأذون توثيق العقد فإنه عند النزاع القضائى فى أى من شئون الزوجية لاتقبل الدعوى..».

أضاف الشيخ الذى اعترف بشرعية المعاشرة: «إن الزوجة هى التى قصرت فى حق نفسها حين لم توثق العقد، والشرع اشترط التوثيق، فإذا لم يحدث فإن الزوجين يتحملان هذا العبء وليس القانون .. اما النسب فيثبت بكافة الطرق، فى وجود أو عدم وجود وثيقة، لأن «الولد للفراش».

إنه إذن رأى دينى يؤكد شرعية الزواج.. ونصيحة قانونية بأهمية وجود الوثيقة.

ومن هنا ولد التناقض عند عديد من رجال الدين، إلا قليل منهم اعتبر أن عدم وجود وثيقة يعنى عدم شرعية الزواج، لان وجود الوثيقة هو التزام بطاعة أولى الأمر.. غير أن هؤلاء قليلون للغاية. وبين هؤلاء وأولئك يتنوع التناقض فى الرأى الدينى حول شرعية وعدم شرعية الزواج العرفى.

وإليكم عدة أمثلة حول هذا :

١- الدكتور عبد الجليل شلبى الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية سابقا.. يقول: «أضرار الزواج العرفى أكثر من نفعه، وعادة لايقبلها الشرفاء من الرجال ولا الشريفات من النساء».. ويعنى هذا الرأى ان المتزوجين عرفيا هم غير شرفاء.

٢- الشيخ عطية صقر - رئيس لجنة الفتوى بالأزهر - اعتبر أن هذا عقد زواج صحيح، طالما استوفى الشروط، يحل به التمتع والتوارث.. وقال بالنص :«من هذه الناحية لاحاجة إلى توثيقه رسميا».. وقد كان هذا هو النظام السائد قبل أن تُعرف الأنظمة الحديثة للتوثيق.

إلا أنه أضاف : إنه زواج صحيح ، لكن له أضرار، وتترتب عليه أمور محرمة، مثل بقاء معاش الأرمله المتزوجة عرفيا، فى نفس الوقت الذى وجبت نفقتها على زوجها الجديد.. وهذا أكل للأموال بالباطل مَنْهِيٌّ عنه.

ثم قال إجمالا- معبراً عن التناقض فى وضوح صارخ: من اجل هذه الاضرار فإن الزواج العرفى ممنوع شرعا، مع صحة التعاقد، حل التمتع به، وقد يكون الشىء صحيحا

لكنه حرام.. كالذى يصلى وهو يلبس ثيابا مسروقه.. صلاته صحيحة ولكنها حرام لأنه سرق مايستر به عورته.. وكمن حج إلى بيت الله الحرام بمال مسروق..

٣- الشيخ أحمد حسن مسلم- عضو لجنة الفتوى- قال: هذا حرام.. حرام.. لأن الهروب من توثيق العقد بمعنى ان يكون بعيدا عن أعين الناس وعن الاسلوب الذى يعمل على الاستقرار لاسباب ففيه شيء ضار.. ولاتسمع المحكمة دعواه.

٤- الشيخ عبد الله المشد- رئيس لجنة الفتوى الراحل قال قبل أن يموت : إن ضعف التربية الدينية وعدم الحفاظ على التقاليد الشرقية المتوارثة وأزمة المساكن وأزمة الأجور سبب انتشار هذه الظاهرة. وأضاف: الزواج مسئولية ومشاركة.. وهذا الزواج ليست فيه مسئولية ولامشاركة.. ولايعتبر زواجا من الناحية الاجتماعية ولا الشريعة.. رغم انه علاقة شريفة إلى حد كبير!

٥- الدكتور أحمد عبد الرحيم السايح- مدرس العقيدة والفلسفة بجامعة الازهر- يقول: -الزواج ميثاق أصيل أقيم على ركائز التعارف والمودة والرحمة وكل زواج يخالف هذا باطل.. والفقه الإسلامى لايعرف زواجا سريا شرعيا.. هذا النوع اغتصاب .. عن طريق التحايل.

هذه بعض الأمثلة، وقد جمعتها من خلال تصريحات للشيوخ نُشرت فى الصحف بين عامى ١٩٨٠و١٩٩٦.. وهى بالإجمال تعكس عدة نقاط هى:

- إن كثيراً من الشيوخ يتجاهلون الدوافع التى تؤدى إلى هذا النوع من الزواج، وهم حين يتعرضون لها لايضعون فى اعتبارهم المبررات التى تؤدى إليه، كى يبنوا حكمهم عليها.

- بعض هؤلاء يصف هذا الزواج بأنه باطل.. دعارة.

- أغلبهم يعتبرها علاقة شريفة، ولكنها تخالف أعراف المجتمع.

- كثيرون منهم يقولون: إن الزواج العرفى حلال.. لكنه أيضا حرام.

- وهذا هو التناقض الذى نتحدث عنه، وهو تناقض مؤثر للغاية لأن هؤلاء أصحاب كلمة مؤثرة فى تحديد وضعية وأهمية مؤسسة الزواج البديلة فى مصر..

وايا ماكان الموقف الديني، فإن هذا لم يمنع المؤسسة من أن تنمو، رغم كل الفتاوى.. وربما يعني هذا النمو أن أعضاء تلك المؤسسة- ربحوا كثيرا من خلاف الفقهاء حول شرعية علاقاتهم ، واختار أصحاب علاقات الزواج العرفي الانحياز إلى الرأى القائل بشرعية العلاقة، وتجاهلوا فى نفس الوقت الرأى القائل بالعكس.

- وبالتالى فإننا أمام أزمة حقيقية..

أزمة اجتماعية واقتصادية..

أزمة قانونية..

وأزمة دينية!

الصورة الثالثة لحالات الزواج العرفي فى مصر لاتختلف كثيرا عن القصص التى أوردناها فى بداية هذا الفصل عن أسواق الرقيق فى قرى صغيرة تباع فيها البنات لسائحين عرب.. إنها دعارة بكل معنى الكلمة.. متكاملة الأركان.. رجل يشترى متعة حرام.. وامرأة تبيع متعة حرام.. والثمن واضح.. ولكن الغطاء عقد زواج عرفى.. لكى يتم الهروب من مشاكل المطاردة البوليسية.

وسبب ظهور هذا الشكل يرجع إلى اسباب لها علاقة بتطور جريمة الدعارة فى مصر.. فمن الناحية التاريخية كان فيما مضى هناك مكان أو أكثر مخصص فى القاهره وغيرها لهذا العمل.. كانت هناك نساء تبعن المتعة فى حى كلوت بك، وفى حى الأزبكية.. وكان من الطبيعى - بل والقانونى- أن تقف بائعة الهوى فى الشارع بحثا عن زبون طالما أن معها ترخيصا بهذا.

لكن هذا الشكل القانونى الذى كان يخضع لإشراف من الدولة ممثلة فى وزارتى الداخلية والشئون الاجتماعية انتهى.. وصدر قانون تحريم الدعارة.. فرفع عنها الغطاء الرسمى.. وصار بيع المتعة الجنسية- بدون تمييز- جريمة. لكن هذا لم يلغ الجريمة من المجتمع.. بل زادت ونمت وانتشرت، وتعددت أشكالها وشبكاتها.. من نساء يصطدن الزبائن فى الشوارع.. إلى شبكات تصدير الراقصات إلى دول الخليج تحت غطاء إقامة الحفلات وإلى شبكات بيع المتعة متعددة الأطراف، غير المعلنة.

وبعض هذه الاشكال يتم ضبطه.. وكثير منه يمر أمام جميع الأعين بدون عقاب.. لكن هذا التساهل لم يمنع الداعرات من إبتكار شكل صورى لتغطية نشاطهن حتى يفلتن من قضية مباحث الآداب.. إذا ضبطهن.. وحتى تنهدم أركان الجريمة.. وكان هذا الشكل المبتكر هو توقيع عقد زواج عرفى مع الزبون، حتى تنتهى مدة تبادل المنافع، وحتى تظهر الورقة فى حالة إذا ما «كبس البوليس»

وإليكم بعض النماذج:

« س.ع.» هى الاشارة التى اختارتها جريده الوفد فى عدد ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤، حين عرضت قصة سقوط شبكة للزواج العرفى، كانت بطلتها فتاة تحمل هذا الاسم «س. ع».. وشهرتها «منى».

إن منى مثل مئات.. بل آلاف.. غيرها.. فقيرة.. نشأت فى حى شعبى.. توفى والدها ولم يزل عمرها عاماً واحداً فقط.. وكان ان اختارت لها امها الخدمة فى البيوت كى تتمكن من الإنفاق على بقيه أشقائها الست.. فخرجت من المدرسة.. وبعد أن توقفت عن العمل كخادمة عملت فى مصنع حلوى.. ثم فى محل ملابس.. وبعده فى مصنع بلاستيك.

حين بلغت الخامسة والعشرين تعرفت على «حسن».. شقيق جارتها.. وتطورت العلاقة.. وعرض عليها الزواج.. لكنه طلب منها أن تذهب معه ذات يوم إلى شقة فى حى شبرا.. فذهبت.. وهناك شربت معه بعض كئوس البيرة.. فدارت رأسها، وغابت عن الوعى .. وكان أن مارس معها الجنس وهى نائمة.

وعدها بالزواج.. فاطمأنت.. وظلت علاقتهما معا طوال ثلاث سنوات.. حتى سافر إلى الخارج.. وهرب منها.. وترك لها مايمكن ان تأتى به الايام من عذاب.

لقد تركت فيها هذه القصة استعدادا لأن تفعل اشياء كثيرة.

ومن هنا فإنها حين تعرفت فى سيارة أجرة على احدى السيدات، وذهبت معها إلى كازينو نيلى، لم ترفض عرضا بالزواج من أحد السائحين العرب الأثرياء.. عرفيا.

فى اليوم التالى كان اللقاء مع نفس السيدة فى نفس الكازينو.. حيث جاء العريس..

وحيث اختفت المرأة لمدة نصف ساعة، عادت بعدها بورقة زواج موقع من محام، وشهود، وتنتظر فقط توقيعها.. وكان أن وقعت على العقد.. وكان الثمن ٣٥٠ جنيها.

مدة العقد حسب الاتفاق الشفهي كانت أسبوعا. لكن «س.ع» لم تحتمل البقاء مع العريس أكثر من يوم واحد في فندق خمس نجوم.. «لانه بدين».. وفي اليوم التالي عادت إلى الكازينو.. وتكررت القصة.

إن التفاصيل لاتختلف كثيرا في بقية الحكايات.

وها هو اسم رمزي جديد «ر.م. هـ».. وهاهي صاحبته تروي قصتها المشابهة..

عمرها ١٩ عاما.. أبوها عامل بسيط.. أخوتها سبعة هي أكبرهم.. تركت المدرسة ايضا.. والاب لم يحتمل ذات يوم كل الأعباء فطرد الجميع من البيت «الأم والأطفال».. وعاش الجميع في غرفه صغيره داخل قرية لايعرفها أحد.

بحثت عن عمل.. فقذف لها طريق البحث «بحنان».. طلبت منها أن تساعدها.. فأخذتها إلى بيتها.. هناك كانت ام حنان موجودة.. ومعها رجل كبير السن.. عرض عليها الزواج فورا.. وكان المقابل هو الوعد بتوفير مسكن وحياه ملائمة لأسرتها.. فلم ترفض..وبعد اسبوع اتضح لها انه متزوج.. وبعد صدام كان مطلوبا منها أن تخدم أولاده.. ثم طلقها بعد عذاب، بعضه أن قص شعرها، قليل منه أنه كان يطفيء السجائر في جسدها.

بعد هذا وقعت في طريق هناء.. ومن هناء إلى أمها.. ومن أمها إلى سائح عربي.. ومن الكازينو النيلي إلى شقة مفروشة في المهندسين مع عقد زواج عرفي مدته خمسة أيام ثمنه ٥٠٠ جنيه.. ومن المهندسين إلى فندق فاخر مع سائح آخر، وعقد آخر لمدة أسبوع.

و «ن.ع» لاتختلف أبدا عن «ر.م. هـ».. أو حتى عن «س.ع».. عمرها ١٧ سنة.. واحدة بين تسعة أشقاء.. أمها ماتت وهي لم تزل طفلة.. أبوها تزوج من أخرى.. انجب منها خمسة غير التسعة..

هي أيضا تركت المدرسة، وحين بلغت السادسة عشرة قرر أبوها أن يتخلص منها

بزواجها من ابن عمها.. فلم تتحمل العيش معه.. كان يضربها بقسوة.. وكانت النتيجة هي الطلاق بعد شهرين فقط.. ومره أخرى حاول أبوها أن يزوجها من قريب آخر، لكنها رفضت، ثم هربت.

في الاتوبيس تعرفت على وفاء.. أخذتها إلى شقتها.. وأقامت معها.. وكان الثمن المؤقت هو أن تبقى في البيت لرعاية الأولاد حتى تعود وفاء من عمل لاتعلمه «ن . م».

ولم يستمر هذا الوضع كثيرا.. فبعد أيام اصطحبتها وفاء إلى نفس الكازينو النيلي.. وجاء بعض العرب.. ودار الحديث.. ودارت الكئوس.. وعُقد زواج بينها وبين أحدهم مقابل ٥٠٠ جنيه.. لمدة خمسة أيام. في شقة بالعجوزة..

ومزقوا العقد.. وبعد أيام تم عقد جديد.. ثم آخر غيره.. توالت العقود وتوالى الأزواج كما توالت القصص والحكايات!

لكن الزبائن ليسوا دائما عرباً.. ففي بعض الاحيان تضبط شبكات يكون فيها الزبائن مصريين.

وهذه الصورة من العلاقات الجنسية التي تحاول أن توقع بنفسها إلى قلب المؤسسة البديلة للزواج.. ليست سوى نوع من المخادنة مدفوعة الثمن.

والمخادنة حسب التعريف الذي ننقله عن الدكتور محمد نيازي حتاته في كتابه «جرائم البغاء».. مكتبة وهبة.. القاهرة. هي «رابطة تقوم على اتفاق صريح أو ضمني، أساسه العاطفة المتبادلة أو المصلحة يستمتع كل من طرفيه جنسيا بالآخر خلال فترة المعاشرة أو تكرار الاتصال، تطول أو تقصر حسب الاحوال، ولايستلزم هذا الاتفاق نية الدوام ولا تتولد عنه حقوق أو التزامات يحميها القانون لمخالفة السبب الذي يستند إليه للنظام العام أو الآداب».

وبالتالي، فهي رابطة قلقة، رغم أن بعض الناس يظنونها زواجا قائما.. وهي ليست بغاء في حالات كثيره لأن صلة المرأة ليست كصلة داعرة بخليط غير متميز من الرجال.

وهذا الشكل الذي ابتكرته شبكات الدعاره في مصر وغيرها يعود بنا إلى أشكال تاريخية مماثلة..

فكما يقول نيازى حتاته فإن ظهور الخدينات فى تاريخ العلاقات الجنسيه للناس ليس جديدا، إذ عرفه العبرانيون ومن جاء بعدهم، وكانت الخدينة فى بعض الاحيان لها حرمة الزوجة، وتعاقب على الخيانة كعقاب الزوجة على الزنا، وكانت الكنيسة والدولة تسمحان بها أحيانا، ولم يبدأ هذا الشكل فى الاضمحلال إلا فى عهد الإصلاح الانجيلى فى أوروبا.

وفى أيام الاغريق كانت الخدينة من الإماء، وكانت تتقاضى الحكومة عليهن رسما مقررا، وفى دولة الرومان كان على الرجل إذا حاول اتخاذ احدى السيدات خدينة أن يقر بذلك أمام شاهدين.. وهو مايشبه إلى حد بعيد مايحدث فى القرى المصرية بين رجال عرب وفتيات ريفيات، يظن أهلهن أن هذا زواج، ويعرف السمار والزوج أنه مخادنة.. أو دعارة تحت غطاء قانونى.

والواقع أن النساء القاصرات اللواتى يوقعن عقدا صوريا مع رجل مايستفدن من أن القانون لايعاقب على هذا، ليس فقط لوجود العقد، ولكن أيضا لأن الدعارة حسب نص القانون تشترط الممارسة بدون تمييز مع أى عدد من الناس كما قال حكم النقض الصادر فى ١٨ اكتوبر ١٩٥٤.

إن الصورة الأخيرة للزواج العرفى فى مصر تكشف عن أن الإقدام على هذه الصيغة لم يكن مقصوراً فقط على فئات خاصة، أو طبقات بعينها، وانما تؤكد أن مؤسسة الزواج العرفى ضمت فى بعض الأوقات فنانين ومثقفين ومشاهير.. وأنه تم اللجوء إليه كنوع من الحل الشرعى لعلاقة سرية بين سياسى معروف وامرأة من نوع خاص.

فى هذا السياق لايعتبر الكتاب كل زواج تم بعيدا عن المأذون الشرعى هو دخول فى عضوية هذه المؤسسة، لأن الزواج يمكن ان يتم عند محام، ويُعلن فى الصحف ، ويوثق فى الشهر العقارى دون أن يتميز بالصفات السرية المميزة لمؤسسة الزواج الحديثة.

وكمثال فإن الفنانة يسرا تزوجت فى منتصف الثمنينات بدون مأذون من مليونير فلسطينى لبنانى اسمه فادى الصفدى، ولكن عقد الزواج الخاص تم على يد محام هو السفير السابق صلاح بسيونى.. ورغم أن الصيغة عرفية إلا أن العقد كان موثقا ومعلنا.. وبالتالى لاتنطبق عليه مواصفات الزواج العرفى العادى.

والواقع المتكرر يقول: إن بعض الفنانين والمشاهير يلجأون إلى هذا الحل، وهو الدخول فى مؤسسة الزواج الحديثة، ليس لأسباب لها علاقة برفض الأهل، أو لعدم الوصول إلى مرحلة البلوغ الاجتماعى بصورتها التى حددناها من قبل، ولكن لأن أحد الزوجين يكون بالفعل غير بالغ اجتماعيا من حيث كونه غير قادر على إعلان زواجه هذا، إما لضغوط إعلامية، أو لأسباب سياسية، أو لأنه لاينوى الاستمرار فى هذا الوضع إلى مالانهاية .

هذا الواقع ينطبق تماما على قصة مغنية معروفة-راحلة، كانت ملء السمع والبصر حتى نهاية الستينات، حين بدأت فى فرض عزلة إجبارية على نفسها، بعد أن عانت من تراجع الحيوية والشباب بسبب تقدم السن. حتى ماتت فى عام ١٩٩٥.

حين ماتت نشر النعى فى جريدة الأهرام، وحين قرأ كثيرون هذا النعى ظهر فيه اسم ابن لها من مليونير راحل كان قد مات قبلها بعامين.. وحين مات هو لم يرد فى نعيه اسم هذا الابن، الذى لم تعترف به أسرة المليونير حتى الآن.

إن هذا الابن الذى يعمل الآن فى فندق خمس نجوم شهير وكبير هو واحد من ثمرات علاقة تمت بين المليونير والفنانة، ثم أضفيت على هذه العلاقة صفة الزواج العرفى، كنوع من الحل كى لايصبح الابن ثمرة فراش حرام.. لكن هذا لم ينقذ الابن من رفض دائم من أسرة الأب.

لقد كان المليونير أحد الضباط الأحرار، وكان فيما بعد محافظا للبحيرة، وفيما بعد أيضا صار أحد أهم صناع السيارات فى مصر.. وقد نجح فى اقامه مؤسسة فخمة ذات طابع عائلى مميز، لها شركاء فرنسيون، وصار العمل على قمة هذه المؤسسة مقصوراً على أبناء الأسرة التى خلفها المليونير الراحل فى كنف المؤسسة التقليدية للزواج.

ولانوجد مصادر تريد أن تحكى القصة التى نحن بصددها بوضوح أكبر، لكن المؤكد أن العلاقة كانت موجودة، وأن كثرة ماتردد حولها جعل الشريكين فى هذه العلاقة يعلنانها على أنها زواج عرفى.. وانتهى الامر بدون الخوض فى تفاصيل ونزاعات وبدون إنكار نسب الابن الذى لم يزل مرفوضا من الاسرة الأصلية.

ولكن لماذا نروى نحن هنا هذه القصة؟

إننا نرويها كى نشير إلى أن الطبقات المميزة فى المجتمع يمكن أن تقبل فيما مختلفة فى العلاقات الجنسية.. لكنها على الرغم من هذا التحرر الذى قد يصل إلى حد الإباحية ترفض فى نفس الوقت الصيغ غير التقليدية فى الزواج، وتفرض على نفسها قيماً وعادات كلاسيكية، إذا ماكان هناك إعلان عن علاقة من نوع ما..

نفس النتيجة يمكن الوصول إليها من خلال قصة نسب الفنانة المعروفة شريهان، والتى خاضت مع أمها صراعاً طويلاً فى المحاكم من أجل نسب الابنة لرجل أعمال راحل.. رفض الاعتراف بها، حتى حصلت على الاعتراف من القضاء.

والواقع ان هناك قصة أخرى سببت جدلا كبيرا على المستوى السياسى والاجتماعى، لأنها كانت تنتمى لمؤسسة الزواج الحديثة.. وهى قصة زواج المشير الراحل عبد الحكيم عامر عرفيا عن الفنانة برلنتى عبد الحميد فى دوله الرئيس جمال عبد الناصر.

لقد كانت هذه القصة واحدة من أبرز حالات الزواج الحديث المعترف بها فى طبقات المشاهير والساسيين.. ولهذا نحن نعرض لها بالتفصيل، فهى تقريبا النموذج الوحيد الموثق تاريخيا.

حسب رواية عبد الله إمام فى كتابه «ناصر وعامر» - «دار الخيال - القاهرة -١٩٩٦» - فإن المشير عبد الحكيم عامر تعرف على الفنانة برلنتى عبد الحميد عن طريق صلاح نصر - رئيس المخابرات الراحل، حين أقام عدد من الضباط حفل شاى للمشير الذى كان عائدا من سوريا بعد الانفصال محبطا.. وكان هدف الحفل رفع معنوياته، ومشاركته أزمته النفسية. ويقول صلاح نصر: حين انتهى هذا الحفل أردت اقامة حفل ضيق للمشير تحضره نخبة من الاصدقاء، وفى هذا الحفل رأى عبد الحكيم عامر برلنتى لأول مرة.. ويبدو أنه قد بُهر بثقافتها.

المفاجأة فيما بعد أن أحد ضباط المشير اكتشف بالصدفه أن العلاقة تطورت بين برلنتى عبد الحميد والمشير عامر ذلك أنه كان فى زيارة ذات مرة لأحد البيوت التى كانت مصر

تستضيف فيها الخبراء الالمان فى الصناعات الحربية، وقالت له زوجة البواب أن الخواجاية وصلت . وقابل هذه الخواجاية لشكرته على طريقة إعداده للبيت، واختياره للمفروشات.. وحين قابل المشير قال له عنها: «بكره لما تعرفها تلاقيها طيبة، غير النظرة اللى انت فاهمها».

ويقول عبد الله إمام : إنه لاأحد يستطيع ان يجزم أن عبد الناصر - الرئيس الراحل - كان يعرف قصه زواج المشير عامر من برلنتى.. لكن برلنتى فى مذكراتها تنفى هذا.. وتقول انه زارهما فى بيت بالهرم.

والواقع أن قصه العلاقة- قبل أن يعلن عن أنها زواج- كانت قد صارت مثار أقاويل..ولى هذا السياق يروى أن مسئول الشباب فى حى عابدين فوجىء بورقة تحت باب بيته مكتوبة على الماكينة تقول: إن المشير عامر يتردد على برلنتى عبد الحميد فى فيلا بالمريوطية.. وإنها على وشك أن تنجب منه . أسرع مسئول الشباب ونقل الورقة إلى قائد منظمة الشباب الدكتور حسين كامل بهاء الدين الذى ذهب بها إلى على صبرى.

ويقول صلاح نصر: إن على صبرى أرسل الورقة إلى شعراوى جمعة لإجراء التحريات.. وقامت أجهزة الأمن بفتح ملف تحريات.. وارسل الملف إلى جمال عبد الناصر فوضعه أمام المشير عامر.. وثار المشير لانه كيف يراقب نائب رئيس الجمهورية من ضباط ومخبرين بدون أمر الرئيس.. وطالب بإخراج شعراوى جمعة من الوزارة.. واخراج على صبرى من الاتحاد الاشتراكى.. بل وهدد بالسفر للاقامة مع اسرته فى اسبانيا.

بعد حرب ١٩٦٧، واستقالة المشير، ثبت أن برلنتى عبد الحميد هى التى طبعت الاستقالة ووزعتها على نطاق واسع فى مجلة الامة والنقابات العمالية وداخل القوات المسلحة.. وألقى القبض عليها.. وتم التحقيق معها فى المخابرات العامة.. ولكنها رفضت ان تتكلم إلا فى وجود جمال عبد الناصر أو من يرسله نيابة عنها.. فأرسل لها سامى شرف.. وقد قالت للأخير: إنها متزوجة بورقة عرفية من المشير عامر، وكانت تلك هى المرة الأولى التى يعلن فيها النبأ.

وقالت اصلاح عبد الحميد فى تحقيق اجرى معها فى مارس ١٩٩٨ : إنه كان من امنيات برلنتى عبد الحميد طوال حياتها الزواج من شخصية شهيرة.. وأنها كانت تريد المشير خالصا لنفسها وتغير من كل شخص يعطف عليه المشير.. وأن علاقة المشير ببرلنتى كانت وثيقة للغاية فى الأيام الأخيرة حتى انه كان يطلعها على جميع تحركاته ويناقش معها أمورا سياسية.. وأن اسباب انتحار المشير حساسيته وخوفه من الفضيحة خاصة بعد أن علم أن المخابرات استدعت برلنتى ثلاثة أيام على التوالى».

ويقول عبد الله إمام: إن ثمرة هذا الزواج العرفى «عمرو» سُجل فى دفتر المواليد باسم عمرو محمد عبد الحكيم عامر.. وانه نشأت مشكلة حول ميراث عمرو وحقه فى المعاش.. حتى ان عبد الناصر تدخل شخصيا لصرف جزء من المعاش من رئاسة الجمهورية للابن. وأضاف: بعد وفاة المشير لجأت برلنتى للقضاء من أجل الحصول على نصيب ابنها عمرو فى ممتلكات المشير الراحل لان الزواج العرفى وفقا للقانون لاتترتب عليه حقوق.. وتدخل مصطفى عامر وحل المشكلة ودبا وأعطى عمرو حقوقه كاملة.

الآن هذه هى القصة ويمكن من خلالها أن نفهم عدة نقاط فى إطار وضع المؤسسة البديلة للزواج فى مصر.. هى:

١ - إن المؤسسة عامة الانتشار، وأن اللجوء إليها يحدث حتى على مستوى كبار القيادات فى مصر.. الذين يتمتعون بالبلوغ الاقتصادى ولكن أوضاعهم تجعلهم بعيدين عن حالة البلوغ الاجتماعى التى تسمح لهم بإقامة علاقة زواج ثان علنى فى إطار المؤسسة التقليدية للزواج.

٢- إن سرية المؤسسة يمكن ألا يتم اختراقها، حتى لو كان المتزوج شخصية عامة، بدليل انه كان هناك تصور أن العلاقة بين المشير وبرلنتى غير شرعية.. وهذا لم يكن صحيحا.. وأن السر كان خافيا حتى على أجهزة المخابرات.. وفى حالة شخص بحجم المشير عامر، مما يشير إلى أحد معالم خطورة المؤسسة.. وهو السرية.

٣- إن جميع أبناء الزواج عن طريق هذه المؤسسة ليست لهم حقوق، وأنه لولا تدخل جمال عبد الناصر ماحصل عمرو عبد الحكيم عامر على معاشه، ولولا الترضية

الأسرية ماحصل على ميراثه.. فما بالنا بحالة أشخاص عاديين يقفون عاجزين أمام القانون، لأنهم لم يحصلوا على خطوة رئاسية، وتدخل بقرار سيادى صادر من أكبر وأهم رجل فى الدولة.

ربما تكون هذه النقاط الثلاث الأخيرة ختاما ملائما لهذا الفصل الطويل، ونقطة أخيرة تضع ملامح واضحة فى صورة المؤسسة بكل جوانبها، وبكافة مظاهرها، من الاغنياء إلى الفقراء، ومن المشاهير إلى العاديين، ومن الشباب الصغير إلى رجال فى عمر المشير عبدالحكيم عامر.

نهاية الصيام
الجنسى

ظواهر ومستقبل مؤسسة
الدعارة المقدسة

والآن ماهو مستقبل هذه المؤسسة البديلة للزواج؟

ثم ماهو موقفنا نحن من كل هذه الأوضاع الاجتماعية والدينية الحدثة؟

إن هذين سؤالان مهمان للغاية فى نهاية ذلك الكتاب كى نعرف أين نضع أقدامنا.

بداية.. نشير إلى أن العرض الكامل للصورة أظهر أن هذا الواقع المختلف لنظم الزواج ليس مقصوراً على مجتمع بعينه، ولادولة وحدها، ولاهو خاص بدين ما، أو محصورا فى مذهب عقيدى خاص.. ذلك انه موجود فى مصر وإيران والسعودية وهو موجود أيضا في لبنان والسودان وأفغانستان.. ومنتشر بين المسلمين سواء كانوا سُنة أو شيعة أو وهابيين.. وبين المسيحين كذلك.

وكما أنه لايخص أهل دوله بعينها، ولا أتباع دين خاص، فانه أيضا ليس مقصوراً على طبقة أو فئة اجتماعية، وانما هو موجود بين الجميع، بشكل يؤكد أن المؤسسة البديلة للزواج صارت وطيدة الأركان، ولم تولد بين يوم وليلة، ولن تنتهى خلال لحظات إذا ماصدرت فتوى مضادة أو قانون رادع.

وبعيدا عن هذه الصفة العامة. والخاصية الشاملة، لمؤسسة الدعارة المقدسة، فإننا يمكن أن نرصد فى الصورة الاجتماعية عدة ملاحظات نهائية على وضع المؤسسة فى المجتمعات التى رصد الكتاب الظاهرة فيها، وبحيث يمكن أن توحى هذه الملاحظات بمستقبل المؤسسة وأوضاع من دخلوها وخرجوا منها وقد يدخلونها مجددا.

أولاها: إن الأوضاع الاجتماعية هى التى تفرض على الشباب والعجائز الهروب من المؤسسة التقليدية إلى المؤسسة الحديثة.. هذه الأوضاع التى عبرنا عنها فى البداية حين اكدنا على التفاوت الزمنى الفادح بين البلوغ الجنسى والبلوغ الاجتماعى.. تفاوت يبلغ مداه سنوات عديدة.. قد تكون عشرين سنة، إذاماافترضنا تمام البلوغ الجنسى فى الخامسة عشرة وتمام البلوغ الاجتماعى فى الخامسة والثلاثين - إذا تم - وهو مايعنى أنه مطلوب من الشاب المؤمن والفتاة المؤمنة البقاء فى حالة صيام جنسى طوال عشرين سنة، والامتناع عن قضاء هذه الحاجة البيولوجية المهمة فى سبيل إرضاء قيم وقواعد المؤسسة التقليدية للزواج.

ولأن هذا مستحيل من الناحية العملية، فإن النتيجة المتوقعة هي: إما الإقدام على الإباحية الجنسية مع تمرد كامل على كل القيم الدينية والصحية، وإما الاستسلام لأمراض وظواهر جنسية خاصة أقلها ممارسة العادة السرية، أو- أخيرا- وهذا هو الحل الأكثر انتشارا- الدخول في عضوية المؤسسة الحديثة للزواج، التي نسميها الدعارة الحلال بكل مافيها من سرية وبكل مافيها من تمرد وبكل مافيها من وقتية وبكل مافيها من عدم استقرار و بكل مافيها من تناقض، وبكل مافيها من خلط في المفاهيم بين حكمة الزواج الحقيقية.. وهي تكوين أسرة، ومافي الزواج السري من قيم خاصة ضد هذا المفهوم الأسري.

ثانيتها: إن وجود هذه المؤسسة يعكس حالة فصام كبرى تعاني منها المجتمعات الشرقية بوجه عام.. بحيث صار هذا الفصام سلوك حياة.. فصام يسمح للموظف أن يصلي وأن يرتشي.. فصام يجعل النشال وهو في طريقه إلى الاتوبيس يدعو الله أن يوفقه.. فصام يؤدي إلى قبول كبار الموظفين الحج على نفقة الدولة.. فصام يدعي فيه الناس دائما أنهم مع الأخلاق علنًا بينما هم في الواقع ضدها على طول الخط.. فصام من خلفه يطالب المتطرفون بتطبيق الشريعة بينماهم يقتلون ويسرقون وينهبون ويغرقون في بحار الدعارة المقدسة..

وهو حالة عامة «الفصام» لأنه موجود بين الجميع.. وفي كل الفئات. وقد أدى الدفاع الحاد عن الاخلاق من رجال الدين وموافقتهم الواضحة على الزواج العرفي.. أو رفض علماء السنة لزواج المتعة وموافقتهم على الزواج العرفي.. إلى ميلاد المؤسسة بأشكال أخرى في دول يدعي رجال الدين فيها أنهم ضد الدعارة.

ثالثها: وفي أحد جوانب هذه المؤسسة سوف نكتشف أن المسلمين والشرقيين قد دخلوا بالفعل في واحدة من مراحل الإباحية الجنسية الغربية التي يرفضونها على طول الخط.. وهذه الظاهرة تتضح في إيران اكثر من غيرها حيث زواج المتعة متاح بصورة جلية.

ومن هنا فإن النموذج الغربي المرفوض مطبق بالفعل.. وتطبيقه يعبر عن حالة تحايل كبرى.. وحالة عدم مواجهه للحقائق.. وحالة هروب.. وحالة تقليد، لكن تحت مسميات أخرى مختلفة، غير صريحة.. وهي حالة موجودة أيضا في جماعات التطرف السنية في مصر.

رابعتها: إن المؤسسة الدينية في أغلب الدول التي درسها الكتاب بدت عاجزة عن الابتكار، والاجتهاد، والابداع الفكري.. ولم تعد قادرة على أن تجد الحلول الملائمة.. خاصه في حاله المؤسسة الدينية المسيحية في مصر التي تفرض على التابعين لها عدم الطلاق إلا بسبب الزنا، وتركت مشاكل تعقيد العلاقات الزوجية تتضخم وتكبر، دون حل، فما كان من بعض الاتباع إلا أن دخلوا المؤسسة البديلة، ومعهم أيضا حجة دينية في مواجهة الحجة الدينيه للكنيسة.. ويرون أن الزواج العرفي لم يرد معنى بتحريمه في الانجيل.

هذا العجز يؤدى بالضرورة في أحوال أخرى إلى ترك المؤسسة الأم، مع عدم التخلى عن التدين.. ففي الوقت الذي عجز فيه الأزهر عن احتواء الأفكار الدينية اندفع بعض الشباب إلى جماعات التطرف.. وفي الوقت الذي عجزت فيه الكنيسة عن أن تجد حلا لمشاكل الزواج والطلاق هرب بعض المسيحيين إلى مذهب مسيحي آخر، أو تركوا المؤسسات الدينية برمتها.

خامستها: إن هذه الأوضاع التي نمت فيها مؤسسة الدعارة المقدسة ساهمت فيها بشكل واضح ثروات السبعينيات الخليجية.. لاسيما وأن أصحاب هذه الثروات برعوا في التحايل الديني.. وآثروا تماماً الجانب الداعر للغاية في المؤسسة الحديثة للزواج حين وجدوا في العقود العرفية، والزيجات الصيفية، والعلاقات السرية شبه الشرعية وسيلة لإشباع رغباتهم الجنسية الجامحة.

لقد كان هؤلاء، ومازالوا، هم أهم زبائن شبكات الرقيق الأبيض والدعارة الحلال خلف عقود وهمية.. ودفعوا الدماء في شرايين هذه المؤسسة بإقبالهم على الزواج الخالي من الالتزامات، أو قبول الدعارة خلف أوراق الزواج العرفي لمدة أيام.

سادستها: إن الخاسر الأول في هذه الظاهرة هي المرأة.. فهي «ضحية مكسورة الجناح» تخشى العنوسة في زواج المسيار السعودي.. وهي ضحية بلاحق في الزواج العرفي المصري.. وهي تواجه الاتهام بالزنا في الزواج العرفي المسيحي.. وهي المطيعة المستغلة في زواج الهبة عند جماعات التكفير.

آخرها : إن القوانين أيضا عاجزة عن أن تجد حلا ملائما، فلا هي ضد هذا ، ولاهي معه.. ولاهي حامية للحقوق .. ولاهي رافضة لها.

إذن وفى ضوء هذا ماهو مستقبل هذه المؤسسة؟

الواقع يؤكد أنها لن تنتهي.. وأنا شخصيا اعتقد أنها حل ملائم، طالما أنها لم تكن مؤقتة، وطالما أنها تلتزم الأركان الشرعية، وطالما أن الهدف منها ليس هو التربح من الدعارة.

إن الزواج العرفى حل حقيقى لمشكلة الزواج فى مصر، ولكن قبوله يقتضى توافر شرط الشفافية والعلانية، واختفاء العلاقات السرية.. لكنه حل سيبقى غير مقبول اجتماعيا فى ظل مفاهيم «البكارة»، وفى ظل حالة الفصام التى شرحناها طويلا..

ومن هنا فإن للمجتمع مطالب بالبحث عن صيغه ملائمة علنية تنهى حاله الصيام الجنسى بدون السقوط فى هوة الإباحية الجنسية المشرعنة.

وسيبقى الزواج الشيعى على طريقة المتعة حلا هو الآخر.. عندهم.. لكن الذى يعوقه دائما هو الاتهام السنى للمشيعه بالدعارة.. والخلاف الفقهى الحاد حول هذاالموضوع.

وقبول هذا الحل لايعنى على الاطلاق أننا يمكن أن نقبل الزواج الشفهى، أو غير الموثق، ولايعنى أننا نقبل الصيغة الداعرة للزواج السرى.. ولايعنى أننا نقبل الفتاوى الملفقة.. أو الأراء الدينية المتناقضة.. إنما يعنى أننا نطالب للمجتمع بحالة شفافية أكبر، وأن يتخلص من تناقضه، وأن يقبل الحل المفروض كبديل لحالة الصيام الجنسى، طالما أنه لم يتمكن من أن يجد حلا لمشاكله الاجتماعية والاقتصادية ، ويرفض فى نفس الوقت- وهذا حق- الإباحية الجنسية.

فى فراش
الدعارة الحلال

حـكـايـات مـن دفـتـر الجـنـس

تحـت رعـايـة الـفـتـاوى!!

يمكن اعتبار هذا الفصل ملحقاً أول للكتاب، ولهذا فإننى أوردته هنا بعد الخاتمة التى أعلن فيها الكتاب موقفه من الدعارة المقدسة، ومؤسسة الدعارة الحلال.

وهذا الملحق ليس سوى مجموعه قصص وحكايات حقيقية، حدثت بالفعل، تجسم بوضوح حجم وطبيعة ونوع المؤسسة التى ندرسها. سواء فى مصر أو غيرها.. وعند المسلمين وغيرهم. ولهذا فإن مجموعة القصص تتضمن حكايات من مصر وإيران، وروايات عن وقائع عند الشيعة والسُنة والأقباط.. كما لم يخل الامر من نماذج سعودية باعتبار أنها أحد أهم اسباب ترعرع مؤسسة الدعارة الحلال فى مصر، وهو أمر واضح للغاية فى القصة الأخيرة التي عنوانها «المتعة المصرية».

سيكون ملحوظا بالطبع أنه كان يمكن أن نورد هذه القصص فى الفصول الخاصة بها، غير أننا فصلناها فى ملحق خاص بها.. لسببين.. الأول: هو أنه ليس هدف الفصول الاساسى رواية القصص. والثانى: هو أن هذه القصص مجتزأه، تجسم حقيقة المؤسسة بوضوح.

سيكون ملحوظا كذلك أن القصص تخص ضحايا النساء.. وهذا طبيعى.. لأن المرأة هى الأكثر تضررا من هذه المؤسسة التى من الواضح أن الذى خلقها فى الأساس هو الرجل عموما.. ورجل الدين بالذات ولأن هذه القصص لو لم تكن لضحايا ماكانت ستكشف، إذ أن هناك قصصا غيرها رضى أصحابها بكتمانها لأنهم راضون بوضعهم فى مؤسسة الدعارة الحلال.. الدعارة المقدسة.

دعارة بدون آثار جانبية

اسمها زهراء خانوم

عمرها ٥٤ سنة

هذه السن أعطتها حصانة كى تمارس الدعارة الحلال تحت ستار زواج المتعة بدون أية آثار جانبية.. لقد تخطت سن اليأس.. لم تعد تنتظر مثل كافة النساء مايأتى كل شهر. وبالتالى فهى جذابة جداً لعديد من الرجال.. زواج المتعة منها .. متعة. لايعنى أنها سوف تنجب وتترك وراء فترة الزواج القصيرة مشاكل لاحصر لها.. وبدون عازل طبى أو مانع حمل!.

وبالنسبة لها فإن هذه السن أعطتها ميزه خاصة جدا، فهي تستطيع أن تتزوج من عشرة رجال في يوم واحد.. بدون أن يكون مطلوبا منها أن تقضي فتره العدة بعد كل زواج وقبل أى زواج مؤقت جديد.

إنها امرأة متعلمة، تعيش فى مدينه قم، تلك المدينه المقدسة عند الشيعة فى إيران، كانت زوجة لضابط فى القوات الجوية الايرانية، ساقه حظه العاثر لأن يكون أحد المشاركين فى خطة قلب نظام الحكم.. وكانت النتيجة إعدامه.. فترملت الزوجة، وبقيت بلا معاش مادي أو جنسي.

لم يكن الجنس - بعد موت الزوج مُلحاً وضاغطاً مثل الفقر، فقدمت إلى السيد ريشهرى وزير المخابرات الايرانية- حين ذاك- طلباً، تمنت فيه أن يصرف لها راتب زوجها الذى أصدر الوزير حكما بإعدامه. لكنه رفض.. وبرفضه بقى جيبها خاويا، ومعدتها بلا طعام، وسريرها بلا رجل.

وكان الحل هو الدعارة الحلال.

زواج متعة.

ليس مرة أو مرتين، بل مرات عديدة، حتي صارت تحترف هذا النوع من الزواج، وأصبحت مهنتها التى تأكل منها قوت يومها هى «الدعارة الحلال». حتى أنها تقول: منذ توقفت الدورة الشهرية وأنا أتلقى عروضا متزايدة لزواج المتعة، الرجال يحثون عنى وغالبا ماأتزوج رجل دين، أو طالبا فى إحدى حوزات قم لمدة ساعة مقابل ألف أو ثلاثة آلاف تومان.

والطريف أنها حصدت ذات مرة عدد من تزوجتهم في الدعارة الحلال، فوجدت انها تزوجت من أحد آيات الله.. وعشرين رجل دين، وخمسة تجار، ورئيس مستشفى، ونحو بضعة مئات من طلاب الحوزات الدينية.

ولهذا فإنها تنوى أن تنشر مذكراتها مع كل هؤلاء.

وقد قالت لعلى نور زادة فى مجله «المجلة» (٢٠/ ١/ ١٩٩٦)- راجع الفصل الأول: إنها تحمل ذكريات جميلة فى قلبها للطبيب الذى تزوجته فى مدينه قم:

«كان وسيما ومؤدبا، عاملنى باحترام ومحبة، كان يقرأ لى الاشعار، ونستمع إلى

شجريان و سيمفونيات بيتهوفن، قضيت معه ثمانية أشهر، لكنه اضطر لأن يغادر قم بعد أن أدركت زوجته حقيقة العلاقه بيننا».

«انني أيضا لاأنسى زواجي من حجة الاسلام الذي لن أذكر اسمه».

«منحني لقب «هايده» لأنني اشبه مطربه إيرانية راحلة لها نفس الاسم، وكان رجلا مختلفا، له سلوك في شقتي لايشبه سلوكه الذي يعرفه به الناس خارج الشقة، في الخارج كان هو القاضي العابس الصارم الذي يصدر أحكام الإعدام بسرعة البرق.. وفي السرير داخل الشقه كان يصبح دنجوانا عاشقا، يحب الرقص والغناء والأفيون».

«هذا الرجل أعطاني مائه ألف تومان هديه في عيد النيروز».

ورغم هذه الذكريات الجميلة، إلا أنها لاتنسى الأيام السيئة:

«ذات يوم تزوجت طالبا تركيا في مدرسة «حقاني» بمدينه «قم».. لم يتمكن من أن يمارس الجنس معي، فشل في أن يدفع قضيبه للانتصاب، وحين يأس بعد ساعة.. ترك البيت.. ولم يدفع الصداق».

إن الدعارة الحلال فيها أيضا مواقف عديدة كما في الحرام.. وكما يمكن أن تقابل العاهرة زبونا لايدفع ثمن النوم.. يمكن أيضا أن تقابل زوجة المتعة من لايدفع مايسمى «بالصداق».

زواج باطل !

كان يمكن أن يبقى السر محفوظاً سنوات طويلة أخرى، بعد أن بقى طى الكتمان سنوات طويلة .. قبلها.

لكن هذا لم يحدث.

وانتهى الأمر بفضيحة في محكمة الجيزة الابتدائية.

البدايه كانت مثل أي بداية في ملف الدعارة الحلال.. في قرية الصف.. حيث كانت «سيدة» تعمل خادمة في بيت تاجر قطع غيار سيارات.

صبية، صغيرة، نضارتها لاتقارن بذبول السيدة صاحبة المنزل- الزوجة- وكان جمالها

مدفوناً تحت أتربة الفقر.. لكن الزوج الذى كانت عيناه لاتتوقفان عن مراقبة الخادمة فى كل لحظة، أدرك سر الجمال المدفون خلف تعب الأيام .. وسرعان ما أقترب حتى التصق.

ولأنها لم توافق على العرض الأول.. وافقت على العرض الثانى.

العرض الأول هو الجنس فى الحرام.

العرض الثانى كان: الدعارة .. الحلال.

وسرعان مااختفت الخادمة من بيت قريه الصف، وخلف وهم ورقة الزواج العرفى تحولت الفتاة الفقيرة إلى سيدة فى شقة سرية فى قلب القاهرة.. شقة مفروشة.. دخلتها الخادمة تسبقها نظرات سمسار خبير لم تكن فيها- النظرات- أيه لمحة إحترام.

لكنها لم تفهم معنى هذه النظرات فى تلك اللحظة.

كانت تعتقد أنها زوجة.

وكان الزوج يعتبرها محظية.

وكان السمسار يرى أنها داعرة.. وإن كانت ليست لبعض الوقت.

والواقع أن الصراع بين طرفى القصة فيما بعد كان محاولة من كل جانب أن يفرض وجهة نظره على العلاقة.. هو يريد أن تبقى له سريراً وثيراً مؤقتاً وبعيداً عن أشواك البيت فى «الصف» حيث لايجد نوع «الجنس» الذى يريد.. وهى تحلم بأن تكون تلك علاقة زوجية سليمة، خاصة أنه وقَّع أمامها على عقد الزواج الذى أعده محام محترف لم يجد أدنى صعوبه فى أن يعثر على شاهدين، لم يكن اى منهما يعرف أى شخص من الذين لهم علاقة بالعقد.. حتى المحامى الذى دفع لكليهما عشرة جنيهات مقابل الشهادة وتدوين بيانات البطاقة الشخصية.

إن الزوج لم يكن ينوى أن تستمر القصه طويلا، كان متأكداً أن هذا الذى يحدث سوف يكون مؤقتاً مهما طال عمر هذا الزواج العرفى.. وكان يتصور أنه حين إحتفظ بصورة واحدة من عقد الزواج معه فى جيبه قد أمسك بكل الخيوط فى يده.. وأنه يستطيع أن يمضى هاربا بعيداً عن الخادمة فى أى لحظة.

لكنه فى الواقع كان يتوهم.

ذلك أن العلاقة بين الرجل والأنثى، حتى لو كان مدخلها هو الدعارة المستترة، لاتُحكم فقط بورقة أعدها محام يتستر على مايعرف أنه لن يكون صحيحا.

فبمضى الوقت صار تاجر قطع الغيار أسيراً لهذه الفتاة التى كانت خادمة زوجته.. أسيراً إلى درجه العبادة، حتى أنه تصور ذات يوم أنها لجأت للجن، وعملت له «عملاً».. وبناء على هذا التصور فإنه بدوره لجأ لمحترفى هذه الحيل، وطلب منهم أن يفكوا هذا «العمل».

ومن المؤكد أنهم فشلوا، ليس فقط لأن الجن لايمكن أن يحكم سير العلاقات العاطفية، ولكن لأن الزوج كان بالفعل يحبها.. رغم أنه قاوم.. ورغم أنه حاول الابتعاد.. ورغم أنه لم يكن يترك قطعة من ملابسه فى الشقة المفروشة كى لاتكون «قطرا» فى عمل جديد.. ورغم أنه اقنع نفسه بأنه شبع تماما من الجنس مع هذه المرأه وأوهم نفسه بأنه حين يقيم علاقات مع أخريات غيرها يمكن أن يهرب ويقطع عقد الزواج وينتهى الأمر.

لكنه كان دائما يعود.

وقد كانت هى تدرك بفطرة نقيه طبيعة مايحدث.. ولهذا فإنها كانت فى كل مرة يعود إليها بعد غياب طويل تفيض عليه بمزيد من المشاعر الناعمة والعواطف الجياشة التى سرعان مايغرق فيها، رغم أنه يقاوم أحاسيسه ظنا منه أن هذا عمل سحرى جديد.

فى واحدة من هذه المرات أثمر اللقاء عن طفل.

ولم يعترض

رغم أن هذا لم يكن مدرجاً على الإطلاق فى جدول أعمال العلاقة الذى تصوره حين تزوج تلك الفتاة..

ولم يطلب منها إسقاطه.

رغم أنه كان يشترى لها وسائل منع الحمل بنفسه.

فى واقع الأمر كان يدرك أنه لن يبتعد عنها أبداً.

وقد استغلت هى تجاهله لقصة الطفل، وحالة الهدوء التى لبسته بعد أن عرف

لمل، فطلبت منه أن يحول هذه العلاقة إلى علاقة محترمة..طلبت منه أن يعيش الطفل إطار شرعى.. أن يتربى فى كنف أب طبيعى بدلا من أب تشعر امه بانه يمكن أن كها بين لحظة واخرى..

وتحول الزواج العرفى.. إلى زواج رسمى.. استبدل المحامى بالمأذون.. والورقة حيلة بوثيقة زواج معترف بها.. وإن بقيت الزوجة فى نفس الشقة المفروشة، وإن ت العلاقه سرية لايعرف عنها أحد شيئا بناء على طلبه.

بعد ذلك، لايعرف أحد كيف إنقلبت مشاعر الزوج رأسا على عقب، كيف لم يعد بق هذه الزوجة التى كان يعاملها معاملة العبد للإله، كيف ارتوى منها تماما إلى حد أنه . أن يتخلص منها تماما، وبأى شكل ، وفى أسرع وقت، وبدون اية آثار جانبية.

إنها حالة رجل انتهت نزوته.. كان يريد أن يرتدى ملابسه ويذهب بلا عوده.

لكن المشكلة التى واجهته هى أنه فى لحظات «الأسر» العاطفى سقط فى فخ قانونى ن وقع على مؤخر صداق قدره خمسون ألف جنيه.. إنه فخ له عديد من الآثار الجانية ا هو يريد أن يقطع العرق ويسيح الدم».

مرة أخرى ظهر المحامى.

كان الهدف هو البحث عن طريقة للهروب بدون أن يدفع الزوج أى شىء .

وفى محكمة الجيزة الابتدائية طالب الزوج « ببطلان عقد زواجه من زوجته، لأنه شف أن زوجته سبق لها الزواج بعقد عرفى وأنجبت طفلا بدون مستندات تدل على ه».

قال الزوج فى أوراق الدعوى: « لقدخدعتنى، اكتشفت انها انجبت طفلا من زواج ى، وليست معها أوراق تثبت ذلك، وبهذا فهى أدخلت علىّ الغش والتدليس، مما ب عليه بطلان عقد الزواج»

وبهتت الزوجة، وفاجأت المحكمة بالقصة كاملة.. قالت: إن الاب الحقيقى للطفل هو رج نفسه، وأن الزواج العرفى كان معه هو، وأنها طلبت منه « أن يحول الزواج العرفى

إلى زواج رسمي على يد مأذون نوانق.. لكن خلافات كثيره بينهما دفعته لأن يدعى هذا الذى يقوله، لأنه يريد ان يطلقنى بدون أن أحصل على أية حقوق شرعية».

المفاجأة الأهم فى هذه القصة كانت متمثلة فى رأى المحكمة.

لقد تجاهل القضاء القصتين تماما. وقال الحكم الذى رفض دعوى الزوج وحكم بصحة عقد الزواج: «المقرر شرعا أن الزواج الباطل هو الذى فقد ركنا من أركانه أو شرطا من شروط إنعقاده. وأركان الزواج التى أقرها المشرع هى: الإيجاب والقبول، شروطه هى إتحاد مجلس الإيجاب والقبول. وإن كان العاقد (المأذون) صبيا غير مميز أو جنونا أو لو عقد الرجل على إمرأه محرمة عليه شرعاً أو متزوجة بآخر فالزواج فى هذا كله باطل ولايترتب عليه شيء من آثار العقد الصحيح فلايحل به دخول بالمرأة ولايجب به مهر ولانفقة ولاطاعة ولايثبت به توارث، ولايقع فيه طلاق لأن الطلاق لايجوز إلا بزواج صحيح».

وانه « لما كان طلب الزوج ببطلان زواجه مؤسسا على انه اكتشف بعد الزواج أن لزوجته إبنا دون أن يكون معها وثيقة زواج فهذا الادعاء- حتى وإن صح- ليس من الأسباب التى تؤدى إلى البطلان مادام الثابت أن الزوجة وقت زواجها كانت خاليه، وليست فى عصمة زوج آخر، ويكون زواجها قد إنعقد مستوفيا أركانه وشرائط انعقاده».

زواج قبل الطلاق

مسيحية

إنها الآن فى الخامسة والأربعين

قبل نحو ربع قرن، حين كانت فى العشرين، دفن أهلها صباها فى قبر رجل كانت ترفضه.. كان يكبرها بخمس سنوات.. عامل بسيط فى أحد المطاعم.. ولم تكن به ميزة واحدة يمكن أن تجذب إليه أى انثى.. وقد رفضت.. وتمردت.. واعلنت العصيان.. لكنها فى النهاية.. وبسبب الضغط الشديد تزوجته بأمر الأهل.

لم يكن زواجا ، كان جحيماً.

وكانت الحالة النفسية التى أعترتها من هذه العلاقة كافية لأن يكون البيت قطعة من

نهنم.. لم نشعر أبـدا بالـسعادة معه.. كانت تمقته.. لاتطيقه.. ولـم نـستطع أبدا أن تفرض
لى نفـسها قبول منطق الأمر الواقع، خاصه أنه كان فقيرا، لايقبض أكثر من ٦٠ جنيها فى
شـهر.. فصار فقر الحياه والعواطف معا.

وسط هذا مضت الـسنوات.. ومضت بجانبها المتاعب.. وتزايدت أعباء الزوج فوق
ـسها وفى داخل جسـدها.. فأنجبت منه أربعة أطفال.. هم -رسميا- مقيدون فى مدارس
ختلفة.. لكنهم فى الواقع يرمحون فـى الشوارع يبحثون عن لقمة عيش عجز الأب عن
، يوفرها.

ولايعرف أحد لماذا توقفت عن الصبر على هذه الحالة فجأة.. ولماذا بعد ٢٢ عاما من
زواج المتواصل دبت الحياة فى جسـد تمردها الذى ظـن الجميع أنـه مات منذ سنوات
وبلة.. لايعرف أحد الـسـبب.. لكنها فعـلا أعلنت الثورة، وطلبت الطلاق من المحكمة..
نوبل الطلب برفض شكلى وموضوعى.

إنفصلت عنه..

فقد حـلقت الدعوة الـقضائيـة فجوة هائلـة لايمكن فى وجودها أن نعود إليـه.. وقد
انت فى الواقع تـريد هذه الفجوة.. ولاتريد أن تعود مره أخرى.. ووجـدتها فرصة كى
رب من الجحيم.

ويبدو أن تمردها هذا لم يـكن مقصوراً على البيت الذى كرهتـه دائما.. وإنما امتد إلى
لجميع.. فتمردت على الأهل.. وعلى سلطة الكنيـسة.. وعلى الأبناء.. وعلى الحكم الذى
نض طلب الطلاق، فاستأنفته.

لكنها لم تنتظر حكم الاستئناف.. وتزوجت رجلا آخر.. وضربت عرض الحائط بكل
م وتعاليم الكنيـسة.. وقبلت أن تقيم علاقة الزواج الجديدة قبل أن يتم الطلاق من الزوج
'ول.. وبورقه عرفية.

لم يهـمها ماهو رأى الـكنيـسة، وماهو رأى الناس.. الـذى همها هو أن تجد -أخيرا-
جلاً وسيماً له راتب مناسب.. لايجهد ذهنها كل يوم فى الطريقة التى يمكن ان تدير بها
ئون حياتها.

تقول: «اعرف انهم يقولون إن الزواج العرفى حرام.. ولكن لايوجد نص فى الانجيل

يقول «لاتتزوجي عرفيا». وتقول أيضا: أيهما أفضل .. ان انحرف أنا وأبنائي وأتاجر بأجسامهم في الدعارة. أم أعيش تحت سقف واحد مع رجل في الحلال؟

لقد تزوجت منذ ثلاثة أعوام، ولكن حكم الطلاق لم يصدر إلا من عام واحد فقط، وهو حكم غير مقبول كنسيا.. لكنها في الواقع تمردت على كل شيء.. حتى الكنيسة!.

البحث عن فتوى !

هذه قصة فنانة مصرية يمكن أن تدرج ببساطة غير مخلة في ملف الدعارة الحلال.

ليس فقط لأن زواجها المتكرر كان دائما زواجاً من أجل المال، ولكن لأنها أدخلت ذات مرة نفسها في ورطة دينية تستوجب إصدار فتوى كي تتزوج نفس الرجل من جديد، مخالفة بذلك كل مايقوله الدين، وكل ماتنص عليه الشريعة.

إنها فنانة قررت ذات يوم، ومن أجل الزواج، أن تعتزل الفن، وتتحجب، وتنهى مشواراً طويلاً بدأ وهي في السادسة عشرة من عمرها بطريقة قسرية ومفاجئة.

في البداية تزوجت من فنان مجهول، لم تستمر علاقتها به طويلا، وسرعان ماتم الطلاق لأسباب لها علاقة بأن نجمها سبق نجم الزوج.. وبينما هي كانت تتقدم في عالم الشهرة والأضواء.. كان هو باقيا لم يزل في مكانه يعاني من ضعف الموهبة والفقر.

الزواج الثاني كان في بداية الثمانينيات.

الزوج رجل أعمال، متزوج، ولديه أبناء، ولكن هذا لم يمنعها من أن تتزوجه، وتنجب منه إبنها الوحيد ، وسرعان ماجاءت المشاكل.. فانفصلت عنه، وعاشت في شقة خاصة في نفس المبنى الذي يعيش فيه الزوج.. وعن طريق فنانة صديقتها تعرفت على محام قيل لها انه سوف يحصل لها على حريتها من الزوج رجل الأعمال.

وقد كان.

وسرعان ماعادت الفنانة بعد الزواج الثاني إلى العمل من جديد، فاشتركت في أكثر من فيلم، وأكثر من مسلسل.. لكنها عادت بسرعة مرة أخرى إلى هواية الزواج من رجال الأعمال.

فى هذه المرة كان الـزوج شبه مليارديرـ وكان الزواج منه أمنية كثيرات.. لكـن حياتها معه لـم تكن مسـتقرة.. إذ تزوجته وطـلقت منـه ثلاث مرات خلال عام واحـد.. وهكذا وصلـت سريعا إلى الفخ الدينى الذى يحرم الزواج من نفس الرجل مرة جديدة.

قبل أن يتم الطلاق كانت قد تحجبت

وبعد أن تم الطلاق سافرت للعمرة

وبينما هى هناك تحاول أن تجد حـلا للعودة إلى الزوج الثـالـث كان الزوج قـد تزوج بالفعل من فنانة غيرها.

فى المدينه المنورة قـابلت المحامى الذى نجح فى أن يحصـل لهـا على الطلاق من الزوج الثانى. وفى القـاهرة ذهبت إلـيه تـسـتشـيره فى شـراء قطعة أرض.. فـتطورت العـلاقة، وصارت زواجا.. سرعان ماانتهى بعد ١٥ يوما فقط.

وكما تم الزواج سـريعا، والطلاق سريعا، كـانت العودة لنفـس الزوج بـشكل أسـرع.. وتم الزواج للمرة الثانـية بعد عدة أشـهر.. وخلال عدة أشـهر تالية كـان الطلاق الثانى قد وقع، وتم الإتفاق على أن تبقى العلاقة بينهما مجرد علاقه ود وصداقة.

لكن الواضـح أنهما لم يـستطيعا البقاء هكذا كثيرا..

ففى خلال إسبوعين تم الزواج بين الفنانة والمحامى للمرة الثالثة.

وسافر الزوجان إلى المجمى لقضـاء شـهر العسـل. وخلال شـهرين كانت الخلافات قد عادت، وعاد مـعها الطـلاق الثالث الـذى قيل عنـه فى وثيقـة طلاق انمها مـأذون جاردن سيتى: «إنها طالق منى واعـترف بأن هذا ثالث طلاق وقع منى عليها لـسبقه بـطلقتين قبله، فصارت الزوجه مطلقة مـن زوجها طلقة ثالثة بينونة كبرى لاتحل لـه من بعد حتى تنكح زوجا غيره».

لكن هذا لم يعطل تـفكير الفنانة والمحامى فى البحث عـن طريقة للزواج مرة أخرى.. وكانت الـطريقة المـطلوبة هـى البحث عـن فتوى تؤكـد بطلان الطـلاق الثالث، ومـن ثم الزواج من جديد!!

لكن الفتوى لم تصدر بعد.

الحل .. هو الصمت !

أمام غرفة العمليات الجراحية فى مستشفى الجلاء لم يكن هناك أى شخص يهتم بأن يسأل عن نوع المولود، أو صحة الأم.. هكذا بدت الحياة غير عابئة بوصول ياسمين .. هذه الطفله البريئة التى حملتها الممرضة من غرفة الجراحة إلى غرفة الأطفال الرضع دون أن يعترض طريقها أحد بسؤال، أو رغبة فى كشف وجه الطفلة لاحتضان ملامحها البكر.

على الفراش كانت آلام الولادة تفارق الام، فى نفس الوقت الذى تأتيها آلام الذكريات المرة، حين اجترت أحاديث والد ياسمين، ووعوده بالحياة الرغدة، والعيشة الناعمة .. كان يقول لها: «سوف تتركين هذه الغرفة الحقيرة أنت وأمك، وتسكنان معى فى أرقى أحياء القاهرة.. وتسير حياتك كما تشائين، ولبس كما تحلمين»..

لكن هذا لم يحدث.. فقد عقدت الحياة معها عقداً مؤداه أن تأخذ منها ولاتعطى.. أن تمنحها الحزن دائما.. وأن تحجب عنها السعادة فى كل الأحوال. وبالتالى فإنها حين وثقت فى كلماته كانت تخالف عقد الحياة معها، وكانت النتيجة أن طبق عليها الشرط الجزائى.

بعد أن تم كل شىء.. اتضح أن كل شىء لايساوى شيئا.

معها ورقة، عليها توقيع رجل قال: انه الزوج، ورجل آخر قال انه محام، ورجل ثالث ورجل رابع قالا أنهما شاهدان.. ولم يكن لهذا كله أى قيمة .. فقد تركها بعد أن امتص رحيقها.. وتركها بعد أن ترك لهاالحزن والألم وطفلاً يتحرك فى الأحشاء.

وتوقفت حركه الأحشاء ، إذ ولدت ياسمين.

ولكنها ولدت وولدت معها مشاكل عديدة.

لقد أنكرها الأب. فهو لايريد أن تعرف زوجته الأولى أى شىء عما حدث.وكان الحل هو اللجوء للمحاكم.

غير أنه لم يكن حلا.. كان مشكلة جديدة .

فالزوج أنكر العلاقة برمتها.. والمحكمة لاتعترف بهذه الورقة التى تسمى عقد للزواج العرفى.. ولم يثبت نسب «ياسمين»- اسم الطفلة- وكانت النتيجة أن قرر الزوج

لانتقام، وقدم إلى المحاكم شيكات عليها توقيعات مزورة من الزوجة- فظلت تواجه في ل يوم محاولة لإدخالها السجن عقابا على إصدار شيك بدون رصيد.. لكن القضاء كان ئما ينقذها.

ولم يتوقف عن مطاردتها..

قال لها : إن لم تصمتي ستموتين.. إن لم تتوقفي عن أن تقولي ان هذه هي ابنتي أقضي عليك وكان أن قبلت هذا الحل.

قبلت أن تتوقف.. وكان الحل هو أن تبتلع آلامها وتصمت !

مهواش خانم .. وأشهر العدَة !

التقيت « مهواش خانم في مزار «المعصومة» في مدينه قم، صيف ١٩٧٨ .

كان أول تعليق لها حول الإجحاف الذى يلحق بالمرأة بسبب إرغامها على إقامة العدة، قالت: « من الظلم إرغام المرأة على الامتناع عن ممارسة الجنس لمده شهرين، لأنها رسته لساعتين فقط». صراحتها وصدقها أنعشاني وفاجآني في آن معا. فقد اعترفت لنا بأنها عقدت زواج المتعة من أجل اللذه الجنسية، وتمنت لوكان بإمكانها ممارسته « كل لة».

وقد أجريت ثلاث مقابلات مع « مهواش خانم» ، مرتين على إنفراد ومرة في ضور مجموعة من نساء مدينة قم في منزل مضيفتي. إلتقيتها صدفة، وفيما كنت أشرح سيدتين أخريين في المزار طبيعة البحث الذى أقوم به دعانا صوت ناعم ولطيف إلى لجلوس. فقد سمعت مهواش حديثنا وتطوعت لتزويدي بالمعلومات دون التدقيق كثيرا ، طبيعة بحثي.

كنت متحمسة جدا لأنني تمكنت أخيراً من التعرف على سيدة عقدت زواج متعة. سبب حماسي لتسجيل كل شيء. ارتكبت غلطة كبيرة. فطلبت منها ان تنتظرني ريثما ب إلى المنزل الذى لايبعد كثيرا عن المزار، لاحضار آلة التسجيل. وافقت «مهواش» سرعت إلى المنزل لكن عند بلوغي بوابة المزار الخارجية لاحظت أنها أسرعت هاربة، ت بها وسألتها عن سبب هروبها. بدت خائفة وتكلمت بسرعة فيما أخرجت خفيها

من كيس كبير تحمله، وطلبت منى أن أدعها وشأنها لأنها لم تعد راغبة فى الكلام. حاولت أن اطمئنها وأشرح لها طبيعة بحثى ولكن دون جدوى ، ابتعدت عنى وأنهت لقاءنا القصير وهى تردد مثلاً يقول : «من لايعانى صداعا لا يربط رأسه بوشاح » كنت محبطة فبسبب أجواء الخوف والتوتر المسيطرة على ايران آنذاك أرعبت «مهواش» من دون قصد عندما إقترحت عليها تسجيل محادثتنا.

خرجت من المزار يائسة ووقفت فى الساحة المزدحمة بالناس لم أرغب فى الذهاب إلى المنزل وسرت من غير هدى بين الحشود أحدق فى البشر وأحاول جاهدة أن أتبين من منهم يمارس المتعه ويوافق على التحدث إلىّ وبقيت أفكر فى كيفية العثور على شخص يمارس المتعة؟

عند الغروب بدأ المصلون فرش سجاجيدهم الصغيرة فى الساحة استعداداً للصلاة وقبل بلوغ الطرف الآخر من الساحة لمحت مهواش جالسة على سجادتها الصغيرة وكيسها الكبير أمامها..

لمحتنى بدورها وابتسمت لى، ابتسمت لها بدورى لكننى لم أسارع للتحدث إليها اردت عدم إخافتها مجدداً لكنها أومات إلىّ ودعتنى إلى الجلوس بجانبها. وبسعادة كبيرة لبيت دعوتها وسألتها عما أخافها فى حديثنا السابق فأجابتنى أن المسأله ليست خوفا وأن هناك أشياء لانستطيع الآن الخوض فيها لأنها «مراقبة». وقالت: «العدو يبحث عن أعذار لوضعى فى مصحة للأمراض العقلية أو دفعى إلى الانتحار !» تكلمت بسرعة وكان من الصعب علىّ متابعة حديثها وعلى الرغم من تنامى فضولى قلت لها: إنها حرة فى التحدث إلىّ أو عدم التحدث.

وفى ثانى مقابلة بدت مهواش ألطف فسألتها من يكون هذا العدو فأجابت بأنه جهاز الاستخبارات الايرانية «السافاك» Savak فسألتها ولماذا يلاحقك السافاك فقالت: «لأننى من أتباع إمام الزمان الإمام الغائب وسأنفذ كل مايطلبه منى، العدو يحاول دفعى إلى ممارسة الدعارة أو الانتحار لكننى لن أرضخ له أبداً».

على الرغم من أننى لم أعرف قط عم تحدثت «مهواش» بالضبط فإننى تفهمت خوفها بعد أن غادرتها إذ أوقفنى شرطى وحاول أن يعرف ماذا كنت اتحدث وإياها ولماذا أعطيتها بعض المال كان غاضبا لابد أنه كان يراقبنا منذ اللحظة الأولى لـلقائنا توترت أعصابى

قلت لـه: إننى أجريـت معها مقـابلة للبـحث الذى أجريـه وأعطيتهـا بعض المال مـقابل وقت الذى أمضـته معى عند ذلك تركنـى الشـرطى وأنا أفكر فى كلام مهواش وأتسـاءل ن أهداف الشـرطة من مراقبتها.

وفى مقـابلة لاحقـة أخبرتـنى «مهواش» أنها لاترغب فى التـحدث إلىَّ لانهـا قامت باستخارة» سـريعه بـبحثها وكانـت النـتيجة سلبيـة، طلبت منى أن أنتظرها حتى تتوضـأ متعداداً لصلاة العشـاء ثـم تقوم بإستخارة جديدة قبل أن تتحدث معي لـكنها لم تتوضـأ ب تحدثت وكنت سعيدة بالاستماع إليها وحفظ النقاط المهمة.

ولدت «مهـواش» فى عائلـة متدينة ونـقيرة فى مـدينة «شـيراز» وكـانت فى السـابعة والثامنة من العمر عندما ترك والدها أمها وأشـقاءها وشقيقاتها السـتة. وتوجه إلى طهران حثا عن عمل لكن لـم يعد قط وعلى الرغم من جميع الصعوبات الـتى واجهتها تمكنت مهواش» وهى كبرى أشقائها من الذهاب إلى المدرسة.

وتقول: «لأن والدتى إبنة عالم دينى كبير مـاكانت ترضى بجلب الماء من البئر أو شراء لخبز لأنهـا تعتقد أن هذه الأعمـال لاتليق بها. لـذلك كان علىَّ أداء جميـع هذه الأعمال اليومية والذهاب إلى المدرسة فى الوقت نفسـه. لم أكن أملك ثوبا لائقا فالثـوب الوحيد الذي أملكه كان ممزقا لـكننى كنت أكويه وأرتديه». كافحت «مهـواش» بشـدة حتى نالت الشهادة الابتدائية وأظهـرت لى الشـهادة بفخر بعد ذلك بفتره قصيـرة وعنـد بلوغها الثالثة عشـرة من العمـر تم تزويجـها لرجل يـكبرها بـأحد عشـر عاما لـتخفيـف الأعباء الماليـة المفروضة على عائلتها.

زواجها كان سـلـسلة مـن الأحداث المحزنة فبـسبب طيشـها وقلة حـرصـها كشفت أمام جيرانها انتماء زوجها السيـاسـى: «كان زوجى من مؤيدى مصـدق رئيـس الوزراء الايرانى الأسبق الـذى أطاح به الشـاه محـمد رضـا بهلوي فـي الخمـسـينيـات وكان يشـتم الحـكومة والشـاه، وكنت شابـة وجاهلة أتحدث عن حياتـنا الخاصـة والجنـسيـة وأى شـىء آخر دون تحفظ» ونتيجة ذلك عـرفت استخبارات الشـاه «السـافاك» بأمر زوجهـا واقنعت رب عمله بطرده ومن شـدة غضبه على «مهواش» طلقها زوجها واحتفظ بأولادها الثلاثة ولم يـسمح لها برؤيـتهم على حدقـولها فقد أصبحـت مطلقة وهى فى الحـادية والعشـرين مـن العمر

وعندما أجريت معها المقابلة كانت فى الرابعة والأربعين. واخبرتنى انها لاتعلم شيئا عن مصير أولادها.

بعد طلاقها بفترة وجيزة ذهبت «مهواش» إلى مدينه النجف فى العراق والتى تشتهر بأنها مدينه تُمارَس فيها «المتعة» على غرار مدينه قم. وهناك تزوجت رجلا عراقيا زعمت أنه عاجز جنسياً وتقول إنه بسبب خيبة أملها على الصعيد الجنسى لجأت: «إلى ممارسة العاده السرية بكثرة إلى درجة أننى كدت أن اجرح نفسى» وأسوأ مافى الأمر انه كان يرفض إسكانها فى منزله او الإنفاق عليها. وعندما لم يعد بإمكانها الصبر أكثر من ذلك تخلت عنه وعادت إلى ايران وإلى مدينة قم بالذات حيث يستطيع المرء اكتشاف زواج المتعة والعثور على شريك ملائم. كانت دقيقه جدا فى الوصف وادهشتنى بقدرتها على وصف تجربتها دون الشعور بالإحراج كانت المرأة الوحيدة التى قالت لى بانها تمارس العادة السرية.

وفى نقاش مع مجموعة من نساء مدينة قم تمكنت «مهواش» من الهيمنة على النقاش كانت لطيفة لكن لهجتها كانت إنتقامية وعلى مايبدو كانت تعلم أن سمعتها ليست جيدة بالنسبة إلى هؤلاء النساء ورداً على إنتقادات شابة لزواج المتعة قالت «مهواش»: «زوجى الأول كان شاباً ووسيماً لكنه طلقنى وزوجى الثانى (أى الرجل العراقى) كان عجوزاً ولايحب النساء ولايريد أن يطلقنى أيضا! عذبنى طوال ستة عشر عاماً أو سبعة عشر لم يرد أن يطلقنى أو ينفق على كنت بائسة ومنهارة حرمت من ممارسه الجنس طوال تلك السنوات كنت شابه وأنا من السادة (أى من نسل النبى ويعتقد بانهم اقوى من الآخرين على الصعيد الجنسى) * كنت ارغب فى ممارسة الجنس وكنت معتادة على ممارسته لكن زوجى لم يكن بحاجة للنساء كل ماكان يحتاجه هو من يطبخ له».

فى بعض الأحيان كانت غامضة ومبهمة وأصبحت مراوغة عندما سئلت عن كيفية حصولها على الطلاق من زوجها العراقى العجوز الذى رفض تطليقها باستمرار وبطريقة غير مباشرة ألمحت إلى وفاته لكننى غير واثقة تماما من وفاته فعلا.. وربما أقنعت «مهواش» نفسها بأنه توفى.

على أى حال مارست بعد ذلك زواج المتعة باستمرار وقالت: إن السبب هو انها تأمل

فى العثور على زواج دائم لأن ذلك أفضل من وجهة نظرها.. وفى ظل إرتباطها بزواج دائم فأنها تفضل عقد زيجات متعة طويلة الأجل «الثلاثة أشهر أو أربعة ولقاء مهر يراوح بين أربعة آلاف تومان وخمسة لتأمين إحتياجاتى لبضعة أشهر على الأقل». فى غضون ذلك فانها تعقد زواج متعة كلما أمكن لها ذلك ولمدة ساعه أو ساعتين أو ليلة كحد أقصى. «أرغب فى الزواج» (تعبير ملطف لممارسة الجنس) دوما وكل ليلة إذا أمكن».

آخر زواج متعة عقدته «مهواش» تم فى أحد فنادق مدينة قم لاحظت شابا وسيما حضر إلى المدينة برفقة والده وأخيه الأكبر لاداء الحج أعجبت به كثيرا وقارنت جماله وقوته بجمال «رخس» اسم جواد «رستم» (البطل الشعبى الايرانى) إقتربت من الرجال الثلاثة باحتشام واخبرتهم أنها وحدها «ومن دون مرافق» واستعملت مصطلحا عاميا لابلاغهم بأنها «أعزب» وأضافت أنها تخشى صاحب الفندق الذى قد يختلق الأعذار لدخول غرفتها ليلا وبذلك استارت شهامتهم ووضعت نفسها بحمايتهم وبالطبع فقد فهم الشاب رسالة مهواش وطرق باب غرفتها ليلا بمجرد نوم والده وشقيقه.

لقد عقد زواج المتعة لليلة واحدة وطلبت «مهواش» قطعة من الحلوى كمهر قائلة انها لاتكترث لهذا الأمر لكن الشاب أصر على إعطائها مائة تومان كمهر. ماليس واضحاً هنا هو من اقترح على الآخر عقد زواج المتعة. مهواش ادعت أن الشاب اقترح عليها عقد زواج متعة لكننى اظن أنها عرضت الفكرة عليه ولاسيما أنها إختارته منذ البداية وعمرها يقارب ضعف عمره وهى تعرف كل شىء عن زواج المتعة عن قواعده واجراءاته.

خلال المناقشة انتصرت «مهواش» لحقوق الرجال مما أزعج النساء المشاركات فى الاجتماع وقالت «الله خص الرجال بطاقة جنسية كبيرة فالرجال يحبون ممارسة الجنس وهو أمر مفيد لصحتهم وامرأة واحدة لاتكفى الرجل وهذا مذكور فى القرآن لكن على الرجل أن يعدل بين زوجاته. كما أنه باستطاعته عقد ما يشاء من زيجات المتعة وهذا أمر مفيد لصحته والله سمح له بذلك ولم يسمح به للمرأة».

وبدأت «مهواش» بوعظ النساء قائلة: «إذا كانت المرأه طية وطاهرة فانها لن تفقد إيمانها ولو عقد زوجها زيجات متعة مع ألف امرأه غيرها» وعندما لاحظت أن النساء يعتبرنها مصدر خطر على استقرار عائلاتهن حاولت «مهواش» التشديد على السلوك اللائق بالمرأة المسلمة.

اخبرتني «مهواش» أنها تتلقى عروض زواج مؤقت مع رجال من مختلف المشارب والأعمار لكنها تختار الرجال الذين تشعر بالجذاب جسدي نحوهم ورداً على سؤال حول ما إذا كانت تتقي أزواجها المؤقتين عادة من بين الحجاج في المزار هزت كتفيها قائلة « الله يعطيني قسمتي » ورداً على سؤال آخر حول ما إذا كانت تختار أزواجها المؤقتين من بين طلاب الحوزات الدينية في قم ردت بازدراء: «كلا فهؤلاء الحمير لايملكون غرفة ويطلبون من المرأة ان تذهب معهم في نزهه طويلة أو ممارسة الجنس في مقبرة خلف أحد المدافن.. لاتوجد لذة في هذا النوع من الزواج».

وأضافت أنها تتزوج أحيانا رجال دين وسيمين. لقد فاجأتني لهجة الازدراء التي استخدمتها خصوصا في وقت (عام ١٩٧٨) تتصاعد فيه شعبية رجال الدين في كل أنحاء إيران ونظراً لتدينها الشديد في الواقع أطاحت «مهواش» بأفكاري المسبقة حول النساء في قم عند كل منعطف في مناقشاتنا الطويلة.

ورداً على سؤال حول كيف تلتقي بأزواجها المؤقتين اجابت «مهواش»: «رجال كثيرون يطلبون عقد زواج مؤقت معي. رجال من كل الأعمار والمستويات اغنياء وفقراء».

وتضيف انها تقترب من الرجال احيانا وفي أحيان أخرى يكون الرجل هو المبادر وفي المزار قد ينظر إليها رجل بلهفة وبطريقة غير محتشمة فاذا أعجبها تقترب منه وتتبادل معه التحية كما لو أنهما يعرفان بعضهما منذ زمن وهذا يساعد على عدم إثارة فضول الموجودين في المزار والذين قد يعتقدون أن شيئاً مريباً يجري! وتضيف «مهواش» مبتسمة «بعد ذلك تأخذ الأمور مجراها الطبيعي».

في أحيان أخرى قد يعطيها الرجل إشارة مابوجهه أو بإظهار مفاتيحه للإشارة إلى انه ذو اقتدار ويملك غرفة خاصة به وعلى مايبدو فان هذه السلعة مطلوبة جدا في مدينة قم وقد يشير بعد ذلك إلى باب المزار للاشارة إلى ضروره مغادرته. وبعد أن يصبحا بعيدين عن أعين المراقبين والوشاه يتفاوضان حول شروط زواجهما المؤقت ويقومان بالإجراءات اللازمة وعلى الرغم من أن «مهواش» قالت بأنها تحتاج إلى إشارة من الرجل قبل الإقتراب منه يبدو أنها تعرف تماما ماذا تريد وتعرف أيضا كيف تحصل عليه.

تؤكد «مهواش» انها لم تلجأ إلى «مرتبة زيجات» لتسهيل عقد أي من زيجاتها المؤقته .انها لاتعرف أي مرتبة زيجات في مدينة قم، كانت تعرف واحدة في مدينة النجف لعراقية وكانت هذه السيده تحتفظ بلائحة بأسماء وعناوين نساء في المناطق المجاورة. .عند توفر زوج مؤقت لأي واحده منهن تتصل بها مرتبة الزيجات وتتقاضى نسبة من بهر المرأه مقابل خدماتها هذه.

اعتقد ان زعم «مهواش» عدم وجود «مرتبات زيجات» في مدينه قم يفيدها وهذا لزعم يعكس واقع لزدواج النظرة إلى مرتبي الزيجات في ايران والشك الذى يحيط بهم حيانا على الرغم من تشديد المؤسسة الدينية على ايجابية الدور الذى يلعبونه وعلى همية. لقد كانت مهواش فقيرة لدرجه لاتستطيع معها احتمال ثمن خدمات «مرتبي لزيجات» وكانت ذكية لدرجه تمكنها من الاستغناء عن خدماتهم، وفي الحقيقة فقد كانت مهواش معروفه أيضا على انها «مرتبة زيجات».

في البداية يتفاوض الزوجان المؤقتان على شروط العقد وتؤكد «مهواش» انها تفضل نقاضى المهر قبل اتمام الزواج خوفا من احتمال تمنع الرجل عن دفع أي شيء بعد دخولي منزله.

لكنها بدت غير جازمة حيال مسألة المهر ففي احدى المرات اخبرتني انها لاتأبه بالترتيبات المالية عند زواج المتعة وان كل مايهمها هو وسامة الرجل وخلال المناقشة الجماعية قالت مهواش: المرأة المؤمنة لاتطلب شيئا إلا من الله. لايجب على المرأه ان تمارس المتعه لتأمين احتياجاتها المادية (المتعه من أجل المال).

والله هو المدبر والمعين لاأتوقع العون إلا من الله. لكنها اخبرتني في مناسبة سابقة أنها ترغب بعقد زواج دائم يوفرلها الأمان على الصعيدين المادى والجسدى وفي حالة عدم تمكنها من تحقيق هذه الرغبة فانها تود عقد زواج متعة طويل الأمد.

في إحدى المناقشات الجماعية ردت «مهواش» على تحدى شابتين معارضتين لزواج المتعة بلطف ولكن بلهجة الواعظ قائلة: «واذا ارادت امرأة الزواج (أي عقد زواج دائم وممارسه الجنس ايضا)، ولكنها لم تعثر على زوج ملائم اعتقد ان زواج المتعة سيكون عندئذ أفضل من لاشيء. والسبب لايعود إلى رغبة المرأة في العيش بهذه الطريقه او

الحصول على المال. السبب هو الغريزة لأن المرأة تريد ممارسة الجنس ولكنها لاتريد ارتكاب خطيئة. فاذا اعطاها الرجل مهراً. كان هذا امراً جيدا، واذا لم يعطها. تكون على الأقل قد اشبعت رغبتها الجنسية.

في صيف ١٩٧٨، كانت «مهواش» مقيمة في المزار لانها لاتملك منزلاً أو غرفة. واخبرتني بانه لاأحد يرضى بتأجيرها غرفة او منزلاً بسبب سمعتها كامرأة تمارس المتعة بكثرة. وعلى مايبدو فان والدتها واشقاءها وشقيقاتها، لا يختلطون بها. لكن «مهواش» لم تظهر أى مرارة من جراء ذلك. فقد كانت مدركة لازدواجية النظرة إليها وقانعة بقدرها. وتقول «هناك شائعات كثيره تتناولني، كمثل القول بأنني «مرتبة زيجات» كل هذا غير صحيح، انا من أتباع خط الله والرسول».

تؤكد «مهواش» أنها متدينة جداً وفي الواقع فقد كانت على إلمام كبير بالشريعة الاسلاميه وكانت بامكانها قراءة القرآن وكتب الشريعة والأدعية، وكانت تتقاضى المال من النساء مقابل قراءة القرآن لهن. راقبتها عدة مرات في المزار وهي تقترب من نساء ونسألهن ما إذا كن يردن سماعها وهي تقرأ القرآن او يرغبن في ان تؤدي بعض الصلوات لأجلهن أو أن «تشرح» لهن مسائل دينية محددة وفقا لاجتهادات آيات الله. إن معرفتها بالقرآن والشريعة وثقتها بنفسها، قد وضعاها في موقع قوة في مواجهة النساء، وخلال المناقشات الجماعية، فكانت «مهواش» تدعم وجهة نظرها بحديث نبوى ملائم. أو بحديث لأحد الأئمة الشيعة، وترد على انتقادات النساء بالأسلوب نفسه.

وعلى الرغم من معرفتها بعدم قدرتها على الإنجاب بسبب عملية جراحية أجريت لها، فإن «مهواش» أصرت على تأكيد أنها تقيم أشهر العدة. لكنها كانت محبطة بسبب اضطرارها للامتناع عن ممارسة الجنس لمده شهرين، بعد انقضاء مدة زواج المتعة. وبدا أنها موزعة بين قناعاتها الدينية من جهة وبين رغباتها الجنسية من جهة أخرى. وفي إحدى المرات انقلبت الأدوار، وأخبرتني «مهواش» أنها تريد طرح سؤال علي، ولكنها مترددة، وبعد ان طمأنتها وأخبرتها انني مهتمة بالسؤال قالت: «هل يتعين على المرأة إقامه اشهر العدة، في حال تمت المضاجعة بين رجليها فقط، أو اذا أتاها الرجل من الخلف (اى الدبر)؟

صعقني السؤال! فهذه المرأة المتشددة في حجابها، تكشف لي اهتماماتها الأشد حميمة بالجنس داخل مزار ديني في مدينه قم ، أي المكان الذي طالما ارتبط في ذهني بالتقى والورع. لكنني ارتحت للسؤال أيضا. فقد مكنني من إدراك مبلغ قناعاتها بوجوب الامتناع عن ممارسة الجنس خلال أشهر العدة، حتى ولو دام زواجها المؤقت بضع ساعات فقط.. «إذا تمكنت من إقناع رجل بممارسة الجنس بهذه الطريقة، فلن اكسب المزيد من المال فحسب. بل لن أعود مضطرة إلى الامتناع عن ممارسته (أي الجنس) لمده شهرين» ربما خاب أمرها لعدم وجود إجابة لدىّ عن هذه المسألة فضحكت «مهواش» باحتشام، واقترحت علىّ بأن «نكتب» إلى أحد آيات الله في قم، لطرح السؤال عليه. فاعتذرت بلباقة.

كانت «مهواش» تعرف نساء في مدينة قم. يمارسن زواج المتعة، وتحدد إحداهن بشكل خاص. وقالت لي: إن هذه المرأه تجاوزت الخمسين من العمر وانقطع الطمث عنها. وبما أنها لم تعد ملزمة بإقامة أشهر العدة، فقد كان باستطاعتها نظريا، عقد زيجات مؤقتة عندما تشاء ويبدو أن الرجال يعلمون بأن هذه المرأة تجاوزت سن الإنجاب، ولذلك يقصدها رجال كثيرون طالبين عقدا مؤقتا معها. لكنها كانت ترفضهم كلهم! وجدت «مهواش» الأمر مثيراً، وتمنت ان تكون مكانها وفي مقابل بعض المال والهدايا، رتبت لي «مهواش» لقاء مع هذه المرأه لكن المرأة كانت مريضة، ورفضت إجراء أي مقابلة معي.

عندما سألتها عن الأساليب التي تتبعها لحماية نفسها من الأمراض التناسلية، وعن مسائل النظافة والصحة، أجابتني «مهواش»: إنها تتقي بعنايه زوجها المؤقت. لم تكن تعرف من وسائل منع الحمل سوى الواقي الذكري، لكنها لاتحبذ قيام شريكها باستعماله لأنه «يحرمني من اللذة، فضلاً عن أن الزهرة تحتاج إلى المطر».

نقلا عن قانون المتعة- شهلا حائري»

زوجي يرتدي قميص نوم !

في واحدة من نقاط التصادم العديدة التي كانت تعترض طريق زواجهما سألته: طالما أنك هكذا .. لماذا تزوجتني؟

فأجاب فى برود: إنك ستار.

وقد كانت هكذا فعلا، مجرد واجهة اجتماعية يختفى وراءها بكل مافى نفسه من عاهات.. لم يكن يريد أن يعرف أحد حالته.. كان يريد أن يمارس عاداته الخاصة جدا بينه وبين رفاقه دون أن يدرى أحد.. يرغب فى أن يعرف الجميع انه رجل سَوِىٌّ.. طبيعى.. متزوج من امرأة.. جميلة.. وثرية.. بينما هو فى الواقع لايقبل التعامل الجنسى إلا مع مثيل له.. مع رجل..

لقد كان شاذا.

ولقد أدركت هذه الحقيقة المُرَّة فى اليوم الأول للزواج.. بعد ساعات من اتمام الاكيل فى كنيسة الزيتون.. وبعد حفل صاخب فى فندق ميريديان مصر الجديدة.. وبعد أن جلست طوال أربع ساعات كاملة فى هذا الحفل تتلقى نظرات الحسد والغيرة من عدد هائل من المعارف والأقارب.. كانوا يقولون: إن ريهام عرفت كيف تختار زوجا مميزا.

وقد كان مميزا بالفعل.. انه شاب وسيم مملوء بكل علامات الحيويه، أنيق، شبه مليونير، من عائلة ميسورة، اسمها نصف معروف، تتمتع بسمعة طيبة، وقد وعدها- كما عرف الجميع- برحلة شهر عسل فى باريس .. لكن هذه الرحلة لم تتم أبدا.

فى اليوم الأول كان واضحا معها للغاية، لم يخف شيئا بعد أن سقطت فى بئر خداعه، قال لها بوضوح: إنه لايميل للنساء، وانه مثلها يهوى الرجال، وانه مثلها يفضل ان يرتدى قمصان النوم.. وانه مثلها له زوج خاص به.. وأنه تزوجها فقط لانه لايريد أن يكتشف أحد قصته.

ولم تسافر إلى باريس..

ولم تعرف طعم الزواج..

لكنها لم تستطع أن تترك البيت حين عرفت الحقيقة..

كانت تخشى الفضيحة، وكانت أمها تطالبها بالصبر، وكانت تقول لها : لاتجعلى الاعداء يشمتون فينا.

وعلى الرغم من أنها ظلت في سجن الشذوذ هذا عدة أشهر، إلا أنها لم تستطع التحمل فترة أطول، وانفصلت عنه، وتركت البيت، وبدأ المحامي رحلة طويلة لطلب الطلاق من هذا الزوج الشاذ.

وتحول الزواج إلى فضيحة، بدلا من أن يكون ستارا على مأساة الزوج، وعرف الجميع القصة، ووصلت للمحكمة شهادات طبية تؤكد حقيقة الزوج الجنسية، ووصلت شهادات أخرى تؤكد أن الزوجة لم تزل عذراء، ولم تستغرق المحكمة وقتا طويلا كي تصدر حكمها بالطلاق.. ولم يستأنف الزوج الحكم فقد حدثت الأمور التي كان يخشاها، فقبل الأمر الواقع.

وفي دين آخر يعني مثل هذا الحكم ان من حق الزوجه أن تبدأ حياتها من جديد، دون أن تحصل علي اذن من أحد. إلا أنها لم تستطع الزواج مرة أخرى.. لأن الكنيسة رفضت أن تمنحها تصريح الزواج.. قالوا لها : إننا يجب ان نتأكد نحن أيضا من أنه شاذ كما تقولين.. فأظهرت لهم الشهادات الطبية.. لكن علاقاته منعتها من الحصول على التصريح.. وفي نفس الجلسة التي حصلت فيها الفنانة هالة صدقي على تصريح الزواج لمرة ثانية.. كانت هذه الزوجة تتلقى رفضا لطلبها.

ولم تجد حلاً ببساطة.. إلى أن طبقت نفس السيناريو الذي طبقته احدى صديقاتها.

إن الصديقة هي الأخرى صادفت حظا سيئا في زواجها.. كان زوجها عقيما.. لاينجب.. ودخلت المشكلة العائلية أروقة المحاكم.. ولكنها قبل أن تحصل علي حكم الطلاق.. كانت قد تزوجت عرفيا، دون أن تنتظر تصريح الكنيسة.

وقالت لها : لو انتظرت التصريح ستصبحين مثل البيت الوقف.. لايُباع ولايُشترى.. ولايدر دخلا.. والانجيل لانوجد به آية واحدة تقول: إن الزواج العرفي حرام .. وليس لديك واسطة يمكن ان تساعدك في إصدار تصريح الزواج.. تزوجي عرفيا وأمرك إلى الله.

وقد تزوجت بالفعل بهذه الطريقة..

أصدرت قراراً خاصا بتطليق نفسها.. بالحصول على حريتها..

وكان الثمن أن اعتبرتها الكنيسة زانية..

وكانت النتيجة ان مُنعَت من دخول الكنائس!

حرام فى حرام !

أحيانا يكون الجهل غطاء للعواطف.

وسيلة لإخفاء تجاوز فرد ما للتقاليد والدين كى يبنى علاقة آثمة.

وحين تزوجت هذه السيدة المسلمة من ذلك الرجل المسيحى قالت: إنها لم تكن تعرف ان هذا حرام. لم تكن تدرى أنها تخالف تعاليم الإسلام الذى يسمح بزواج المسلم من مسيحية أو يهودية ولايسمح أبدا بزواج المسلمة من مسيحى أو يهودى.

لم يكن هناك أى شىء يمكن أن يعوق هذه العلاقة المحرمة.. ليس لها أهل يمكن أن يعترضوا فتنتبه إلى ماتفعل.. ولاصديقة يمكن أن تشير عليها.. ولاحتى جار يتبرم مايحدث فتأخذ بالها. إنها مقطوعة من شجرة.. مات والداها قبل أن تحصل على شهادة دبلوم التجارة.. وحتى حين حصلت عليها لم تكن قد قرأت كتابا أو سمعت شيخا أو دخلت مسجدا حتى تعرف الحلال من الحرام.. فسقطت فى الفخ الأخير.

وقد كانت فى حاجة لأى سند. وقد كان هذا السند هو أول رجل قابلته.. كان قبطيا.. ولكنها تزوجته.. بورقه عرفية.. وقد قالت بعد عشر سنوات من الزواج الداعر لشبنة كامل الإذاعية المعروفة: «تزوجته ولم اكن أدرى انى أقدمت على اقتران خطأ، كان تحديا أو عندا، وأنجبت منه ولدا، والآن بدأت أفكر لماذا فعلت ذلك.. واشعر بالندم..

مصيبة كاملة الأركان بنيت على أساس من الجهل.

مصيبه كافية لاشعال فتنة طائفية.. ولإغراق قرية- إن لم تكن دولة- فى الصراع بين أهل دينين.. ولكن أحد لم يعرف.. وبقيت المصيبة من نصيب طفل كان هو ثمرة هذا الزواج الغريب.. لايعرف ماهو دينه ومن يتبع.. الأم.. أم الأب؟

سألتها بثينة كامل التى تنشر بعض مالا تستطيع أن تذيعه فى الراديو فى جريدة الدستور:

اما زلتما تعيشان معا ؟

أجابت: نعم.. ولقد طالبته بأن يسلم أو يبتعد عنى وعن طفلى.

هل وافق أهلك، وقتها على هذا الزواج؟

أجابت: ليس لى أهل

ماهو مستوى تعليمك؟

قالت : دبلوم تجارة.

أتعملين؟

أجابت: نعم.. أعمل.

إذن أنت امرأة تدرك ماحولها.

لكنها قاطعت بثينة كامل وقالت: لم أكن أدرى ماذا أفعل، لقد افقت مؤخرا.

ألم تكونى تعرفين وقتها حرمانية الزواج من مسيحى؟

قالت: لا.. وقتها لم أفكر فى ذلك.

إن المرأة التى تبلغ الأن من العمر ٣٥ عاما، نموذج واضح للغشاوة التى يضعها القلب فوق العيون وعلى العقل، بحيث لايدرى المرء ماذا يفعل.. وماذا يرتكب من آثام.. إنها أيضا نموذج للسؤال الذى يطرح عند البعض ولايجد إجابة شافيه حول مبررات هذا التحريم.. ونموذج على مايرتكب خلف ورقة الزواج العرفى من آثام وقضايا.

وهى كذلك دليل جديد على أن المرأة هى الخاسر الأول والذى يكاد يكون وحيدافى مؤسسة الزواج العرفى فى مصر.. مؤسسة الدعاره الحلال.. لأن المجتمع لم يقبل هذه الصيغة من العلاقات الزوجية، ولم يرتضى بها، ولم يوافق عليها، وإن كان يمارسها كل يوم.

هنا يجب أن نقارن بين طبيعة مؤسسة الدعارة الحلال فى مصر ومؤسسة الدعارة الحلال فى إيران..

كلاهما عليه اعتراضات دينية.. لكن الصيغة مقبولة إلى حد ما فى ايران، والخسارة ليست فادحة، لأن هناك إطاراً قانونياً يوافق على أن يضفى الشرعية على ثمار الزواج .. بينما فى مصر لايوجد أى ترحيب بالزواج العرفى.. حيث يُعَامل الأطفال معاملة أبناء الزنا «الولد للفراش».

نعود إلى القصة التى بين أيدينا.

سألت المذيعة السيدة التى تعترف لها:

أليس زوجك مستعداً لأن يشهر إسلامه ؟

أجابت: انى أدرك الآن خطورة الموقف بالنسبة لابنى.. عندما يكبر ماذا سوف يفعل. وقد طلبت منه أن يشهر إسلامه.. وذهبت معه إلى شيخ.. أسلم على يده.. وهو يقرأ الآن لابنى القرآن.. ويؤدى المناسك والمشاعر.. ولكنه يخشى أن يشهر إسلامه خوفا من أهله أن يذبحوه، فهم من الصعيد.

وقالت لها المذيعة: هذه هى نتائج الإقدام على خطوات غير محسوبه، نتيجة الاندفاع وراء عواطفنا، دون أن نأخذ فى الاعتبار مستقبل الأبناء، ماذنب هذا الابن فى أهل غير قادرين على مواجهة عواقب فعلتهم.

وأجابت الزوجة: لقد ندمت فعلا، ولكن لا أدرى ماذا أفعل؟

ولكن هل يجدى الآن الندم ؟!

الأرجوحة الدينية

شـــــهـــــادات وفـــــتـــــاوى

يمكن اعتبار الصفحات التالية ملحقا ثانياً لهذا الكتاب، وهي تحتوى على آراء وشهادات وفتاوى توضح حجم التناقض الدينى والقانونى والاجتماعى فى التعامل مع الظاهرة.. ومع هذه المؤسسة البديلة للزواج فى مصر وإيران والسعودية.. وغيرها من الدول.

وكان من الممكن أن تكون هذه الشهادات والفتاوى موجودة داخل صفحات الكتاب، وفى كل فصل خاص بها، لكنني آثرت أن أخصصها هنا حتى لحجم هذا التناقض الذي يجعل الآراء المتباينة حول الموضوع وكأنها تتقاذفه كالأرجوحة.. مرة فوق.. ومرة تحت.. مرة فى الحلال.. ومرة فى الحرام.

وسوف نلحظ سويا أن هذه الآراء لم تقتصر على السُنة، وإنما شملت آراء الشيعة، ولم نقف عند رأى الشيوخ ولكنها امتدت إلى كتاب وباحثين تعرضوا للموضوع، كما أنها جمعت من دول ومجتمعات مختلفة.. وقد كان هذا مقصودا.

زواج الإيجار وزواج البيع

ترى الباحثة الإيرانية شهلا حائرى، التى عرضنا لكتابها عن «مؤسسة المتعة» فى إيران فى الفصل الأول أن الزواج الدائم هو عقد بيع، والزواج المؤقت هو عقد إيجار. وتقارن بين النوعين بالتفصيل.

- نوع العقد: فى الدائم «بيع» وفى المؤقت : «إيجار».
- عدد الأزواج: واحد فى كل مرة وفى كلا النوعين.
- عدد الزوجات: فى الدائم «أربع»، وفى المؤقت «بلاحدود».
- تبادل المال: فى الدائم «مهر»، وفى المؤقت «تعويض مالى - أجر»
- موافقة الولى: فى الدائم «ضرورية»، وفى المؤقت «غير ضرورية».
- الإرث: فى الدائم «يحق لهن» ، وفى المؤقت «لايحق».
- الفسخ: فى الدائم «بالطلاق»، فى المؤقت «عند انتهاء العقد».
- العدة : «أربعة أشهر وعشرة أيام»، وفى المؤقت «خمسة وأربعون يوما»

- الإنفاق المالى على الزوجة: فى الدائم «ضرورى»، وفى الآخر «غير ضرورى».

- الأبناء: شرعيون فى الدائم، ويمكن للأب أن ينكرهم بقسم اللعن فى المؤقت.

- قطع الجماع: موافقة الزوجة ضرورية فى الدائم وغير ضرورية فى المؤقت.

- تجديد العقد «الزواج من شخص واحد»: لعدد محدد فى الدائم ، ولعدد غير محدد فى المؤقت.

- إنكار الأبوة: قسم اللعن ضرورى فى الدائم، وغير ضرورى فى المؤقت.

- الزواج من أتباع الأديان الأخرى: غير مسموح به للنساء فى الحالتين.

- حق المرأة فى ترتيب النوم: يحق لها به فى الدائم، ولايحق لها فى للمؤقت.

- حق المرأة فى الجماع: يحق لها فى الأول ولايحق لها فى الثانى.

«المصدر : شهلا حائرى «law OF Desire» »

العــرفـــى.. شرعـــى
والمتعة .. قضاء حاجة

يقول الدكتور أحمد شلبى الكاتب الاسلامى وأستاذ التاريخ الاسلامى: هناك فرق بين زواج المتعة والزواج العرفى. العرفى: زواج قد تصحبه توصية الشهود بالكتمان، وبذلك يكون من زواج السر، وربما لاتصحبه توصيه بالكتمان وقد يعلم به الشهود من الأهل والجيران. وهو زواج استكمل الأركان والشروط المعتبرة فى صحة النكاح الحلال، وبه تثبت جميع الحقوق من حق الاتصال، ومن وجوب النفقة على الرجل ووجوب الطاعة على المرأة، ونسب الأولاد من الرجل.

وهو -أى الزواج العرفى- عقد شرعى بدون توثيق، كان معهودا به عند المسلمين إلى عهد قريب، وقد كان الضمير الإيمانى عند الطرفين قاضيا فى الاعتراف به، وفى القيام بالحقوق الشرعية على الوجه الذى يقضى به الشرع، ويتطلبه الإيمان.

أما زواج المتعة، ومنه الزواج إلى أجل، فهو: ان يتفق رجل مع امرأة خالية من الأزواج على أن تقيم معه مدة ما، معينة أو غير معينة، فى مقابل مال معلوم.. ولا يقصد به سوى قضاء الحاجة.

« المصدر - مجلة «المجلة» ٢٠ يناير ١٩٩٦»

زواج المتعة .. حلال !

زواج المتعة هو زواج لجربة بين طرفين ضاقت بهما السبل نحو تحقيق الزواج الدائم، وهى لجربة تقوم على أساس الوعى والوضوح.

الوعى بعلاقة كل طرف بالآخر وحدود هذه العلاقة.

والوضوح بأهداف هذا الزواج ورسالته.

وقد ينتج عن هذه التجربة الوئام والانسجام بين الطرفين، فيتجهان نحو الزواج الدائم، وقد يحدث التنافر فيذهب كل منهما إلى حال سبيله.

ومثل هذه التجربة هى أفضل كثيرا من تجربة الزواج الدائم فى زماننا هذا، والتى تقوم على أساس الغموض، وعدم معرفة ووعى كل من الطرفين بالآخر، مما ينتج عنه أن تصبح الزوجة مهددة بالطلاق فى أى وقت وأحيانا ماتقود الخلافات الزوجية إلى قتل الزوج أو الزوجة.

مثل هذه التجربة هى أفضل كثيرا من ذلك الوضع المهين الذى تعيشه كثير من النساء السابحات فى بحور الرذيلة، المتقلبات بين شتى الرجال دون ضابط أو محاذير، وفى هذه التجربة لن تخسر المرأة شيئا، بل سوف تربح علاقة شرعية بزوج قد يبنى معها مستقبلا مشرقا لها فى ظل إسرة مستقرة ثابتة الأركان.

ومن الخير للمرأه أن تخوض هذه التجربه بدلا من انتظار السراب فى ظل ظروف اجتماعية قاسية قد تفرض عليها أن تكون أعزب طوال عمرها، أو تعرضها للانحراف فى طريق الرذيلة.

إن حالة زواج المتعة لايمكن ضمان نجاحها وانضباطها بأحكام الشرع إلا إذا تحلى طرفا الزواج بقدر من الوعى والخلق والتمسك بالقيم حتى يحفظا هذا الزواج ويبتعدا عن الوقوع فى المحظور أو استغلال هذا الزواج فى مآرب أخرى.

ومثل هذا الطرح يفرض السؤال التالى: ماالذى يضمن انضباط طرفى الزواج بأحكام الشرع وألاينحرفا بالزواج عن قواعده؟! أو السؤال بصيغة أخرى، ماالذى يضمن الا تنحرف المرأة بعد انتهاء فترة الزواج، وتتزوج بآخر قبل انقضاء مدة العدة، أو يرتبط رجل بامرأه بعلاقة غير شرعية تحت ستار زواج المتعة؟!

الجواب هو نفس جواب السؤال التالى:

ماالذى يضمن ألا تنحرف الزوجة أو الزوج المتزوج زواجا دائما؟

إن الإجابة عن السؤال الأول هى الاجابة عن السؤال الثانى وهى أن سلاح القيم والاخلاق هو الفيصل فى العلاقات الانسانية بصورة خاصة. والضابط هنا ليس هو عقد الزواج المؤقت، وإنما الأمر يعود إلى الخلق والقيم والوازع الدينى.

ومايجب ذكره هنا هو أن الشيعة على الرغم من كونها تتبنى هذا الزواج المؤقت إلا أنها لاتطبقه إلا فى حالة الضرورة ووفق ضوابط وشروط خاصة.

من كتاب : زواج المتعة حلال

تأليف: صالح الوردانى ـ ص ٩١، ٩٢

وقد تم الاطلاع على أصل الكتاب قبل نشره

خطورة الزواج الصيفى

نورد هنا هذه الشهادة، وصاحبها سعودى، لأهميتها القصوى بالنسبة للسعودية التى احترف بعض رجالها هذا النوع من الزواج، وبالنسبة لدول أخرى تقع نساؤها ضحية هذا الزواج.

والشهاده تؤكد على اعتراف سعودى بوجود هذه الظاهرة، وهو ما أكدنا عليه فى أكثر من موضع داخل هذا الكتاب، باعتبار أن الخليجيين وأثرياء النفط هم الذين ساعدوا على انتشار هذه الأنواع من الزواج، وهم الذين أبدعوا اشكالها المختلفة والمؤقته، اعتماداً على فتاوى أباحت «نكاح الغربة»، واستناداً إلى رؤية اجتماعية ترى أن من حق رجال النفط أن يتمتعوا بالجنس فى إطار يرونه شرعيا.

والآن إلى نص الشهادة التى كانت ردا على سؤال لمواطنة سعودية من مكة المكرمة اسمها هنادى.. قالت لصحيفه عكاظ: أصبح عدد الرجال المتزوجين المسافرين للخارج اكبر من ذى قبل ، بحيث يتركون أولادهم هنا يذهبون بحجة الراحة والاستجمام، الأمر الذى يجعلهم يتزوجون هناك.. ألايمكن الحد من هذه الزبجات الصيفية؟

الإجابة كانت على لسان الدكتور صالح الفوزان.. الذى قال:

أولا: من حيث المبدأ، السفر فى الاجازة الصيفية مشروع للجميع، ذكورا و إناثا، متى توافرت القدرة المالية على ذلك. وإن كنا نتمنى السفر وقضاء الاجازة داخل المملكه درءا لأى مشكلات اقتصادية وشخصية أو نفسية أو حتى جسدية..

إن قضية الزواج فى الخارج فهى تعبر عن رغبة الرجل المسافر وحده فى تحصين ذاته من الانحرافات ،لكن ذلك ينطوى على العديد من المشكلات على أسرة الزوج، وخاصة الزوجه التى تشعر بالغبن نتيجة تجاهل الزوج لها.. إذا كان من الأولى على هؤلاء اصطحاب زوجاتهم وقضاء وقت الأجازه معا.

وبالنسبة لضوابط الزواج فى الخارج فإن وزارة الداخلية فى المملكة وضعت الضوابط الكفيلة بالحد من الزواج من الخارج وتنظيمه، خصوصا لأولئك الذبن يرغبون في إحضار زوجانهم، أمامن نكون لديهم نية الزواج في الخارج بدون إحضار الزوجة فلا اعتقد أن الدولة مسئولة عن مثل تلك الحالات التى تعود إلى الرجل نفسه.

يجب أن يدرك هؤلاء الرجال خطورة زواج الأجازة الصيفية، ومايترتب عليه فى قضية المواريث وانتساب الابناء وحاجتهم إلى حنان الآباء الذين يغيبون عن زوجاتهم الاجنبيات فترات طويلة، وقد تشعر المرأة الأجنبية بالظلم نتيجة عودة زوجها إلى للمملكة وتركها وحيدة لفترات طويلة. ويجب ان يدرك هؤلاء مشكلة انتماء الابناء وهو مانسمع عنه كثيرا حينما يحدث الطلاق بين الرجل والزوجة الاجنبية حيث يكثر الخلاف حول: من يبقى معه الاطفال؟ ومن يتحمل مسئوليتهم؟!

عكاظ الأسبوعية

باب : «أسئلة حرجة»

١٣ مايو ١٩٩٦

الزواج فى أجازة

تصلنى كل يوم مشاكل من كل نوع، لكننى أتلقى أربع قصص عن زواج سرى يوميا فى بريد برنامج «لو كنت مكانى». وبالتالى فإن هذه ظاهرة حقيقية.. وقد كنت أعلم أننى

اصدم الشعور العام حين أذيع هذه المآسي، واعترف انني قصدت ذلك حتى يتبه الآباء إلى هذه الظاهرة الخطيرة .. ويتقربوا من بناتهم اكثر، حتى لا يقعن في أيدى الأفاقين أو اللذين صفوا حسابهم مع الضمير.

إن الحل واضح وسبب الازمة أكثر وضوحا

لنبدأ بالسبب، وهو أن هناك أزمه إسكان، ومشكلة اقتصادية، والزواج أصبح مكلفا، وكذلك الطلاق.. والاب يريد حياة مستقرة مع عريس جاهز بالشقة.. وهذا العريس المطلوب أصبح اليوم عملة نادرة.

والأمثلة عندى كثيرة:

فقد حضرت إلى البرنامج طالبه في مدرسة معلمات دمياط، واعترفت بأنهاتزوجت زواجا سريا من أفاق أوهمها بأنه خريج جامعة. وبعد الزواج سلبها مصاغها.. ثم بدأ يحرضها على سرقه أهله.. ولقد توسطنا لها عند والدها.. وكان الرجل متفهما ونبيلا واصيلا وحنونا.. وصفح عن الفتاة.. وتمكنامع بعض جهات الأمن في دمياط من الحصول على الطلاق من ذلك الأفاق.

هناك مشكلة «مشهورة» أخرى.. عرضتها في مجله «أكتوبر».. مشكلة تاجر الخيش في السبتية الذي تزوج طالبة في مدرسة تجارية متوسطة.. وظل الزواج سريا عن الأهل حتى تزوج هذا الرجل من فتاة أخرى زواجا سريا أيضا. ولجأت إلينا الفتاة الأولى تستغيث لنسوى لها الأمر مع أهلها.. لكننا لم ننجح للاسف الشديد.. ففي كل مرة لم تكن تسلم الجرة.

مشكلة ثالثة لطبية من المنيا رفض أهلها زواجها من شاب تربطها به معرفة سابقة، لكنها خضعت له تحت اسم الحب، وتزوجت منه في مكتب مأذون، أحضر شاهدين، وأعطى كلاً منهما خمسة جنيهات.. ولما علم أهلها بهذا الزواج دفعوا للشاب عشرة آلاف جنيه كي يطلقها.. وبسبب هذه الزيجة تعرضت الطبية المطلقة لأزمة حادة في زواجها الثاني، لأن الزوج الجديد ظل يعايرها على أنه تستر عليها..

إن الحل واضح كما قلت ، وهو أن ينمى الأهل صداقتهم مع أبنائهم ، خاصة

البنات.. وبالاضافة إلى هذا حل مشاكل الإسكان والأزمة الاقتصادية.. ولو أن هناك قانونا يوجب على المأذون أن يكون حاضرا مع الفتاة أخوها أو أبوها أو عمها أو خالها لاختفت ٩٥٪ من حالات مشاكل الزواج السرى.

إن الأزمة الاقتصادية أعطت الزواج أجازة، وتأخر سن الزواج لدرجة مقلقة، لكن الحب والعواطف لم تأخذ هي الاخرى اجازه.. ونتج عن ذلك خضوع بعض البنات لأهواء شباب يأخذونهن إلى المأذون حيث يعقد الزواج السرى.. ويظل كل من الشاب والفتاة - وهما غالبا من طلبة الجامعة أو حديثا التخرج- في بيت أهله، دون أن يدرى الأهل شيئا.

ضياء الدين بيبرس (الراحل)
مذيع برنامج (لوكنت مكانى)

نقلا عن مجلة أكتوبر ٣/ ٧/ ٨٨

الزواج العرفى .. صحيح

الزواج فى الشريعة الاسلامية :عقد قولى يتم بالنطق بالايجاب والقبول من العاقدين فى مجلس واحد بالالفاظ الدالة عليهما، الصادرة ممن هو أهل للتعاقد شرعا وبحضور شاهدين بالغين مسلمين، وأن يكون الشاهدان سامعين للإيجاب والقبول، فاهمين أن الالفاظ التى قيلت من الطرفين امامهما الفاظ عقد زواج. وإذا جرى العقد بأركانه وشروطه المقررة فى الشريعه كان صحيحا مرتبا لكل آثاره.

أما التوثيق بمعنى كتابة العقد وإثباته رسميا لدى الموظف العمومى المختص فهو أمر أوجبه القانون صونا لهذا العقد الخطير بآثاره عن الإنكار والجحود بعد انعقاده سواء من أحد الزوجين أو من غيرهما حسبما هو معمول به فى مصر، حيث نصت الماده ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من المرسوم بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣١ « على عدم سماع دعوى الزوجية أو أحد الحقوق المترتبة عليها للزوجين عند الانكار إلا بمقتضى وثيقة زواج رسمية».

ومن هنا يتضح أن كلمة الزواج العرفى مراد بها مايقابله الرسمى أى الموثق رسميا

وإذا استوفى عقد الزواج العرفى أركانه وشروطه المقررة شرعا كان صحيحا مرتبا آثاره الشرعيه من حل المعاشرة الزوجية وثبوت نسب الأولاد بشروطه والتوارث، دون توقف على التوثيق الرسمى.

إلا أن هذا التوثيق أمر لازم لإثبات الزواج عند الالتجاء إلى القضاء لاسيما إذا أنكره أحد الزوجين أو الورثة من بعدهما. إذ قد استوجب نص القانون المرقوم لسماع دعوى الزوجيه عند الانكار وجود الوثيقة الرسمية فيما عدا النسب وفضلا عن هذا فإن الجهات الرسمية فى مصر لاتقبل عقد الزواج كسند إلا إذا كان موثقا رسميا.

لما كان ذلك فإن الزواج بعقد غير موثق يكون صحيحا إذا استوفى أركانه وشروطه الشرعية وقت انعقاده، لكنه غير معترف به عند التنازع أمام القضاء فى شأن الزواج كما لاتعترف به الجهات الرسمية كسند للزواج وعلى السائلة ان تتريث وأن تتبع الطرق الرسمية المقررة المشروعة لصالح طرفى العقد وضمانا للحقوق المترتبة على هذا العقد

جاد الحق على جاد الحق

شيخ الأزهر (الراحل)

مجلة الوطن العربى ٨/ ٥/ ١٩٨٦

أبو حنيفة ضد العلنية

لا أعترف بكلمة زواج عرفى.

وإنما الزواج نوعان. إما شرعى موثق أو شرعى غير موثق.. والفرق بين الاثنين فقط هو التوثيق أو عدمه.. وكل الشروط التى فى الزواج الأول هى نفسها فى الزواج الثانى ناقصه التوثيق.

وقد لجأت الحكومه إلى توثيق عقود الزواج بسبب دمار أخلاق الناس وضياع الحقوق.. وأيام الرسول (ﷺ) لم يكن هناك توثيق أو مأذون.. لكنه كان الزواج بكل شروطه وحسب القواعد التى قررها الفقهاء من وجوب المهر وحضور شاهدين وأن يسمع الشاهدان الإيجاب والقبول من الطرفين.

مع أن الزواج غير الموثق- العرفى تجاوزا -جائز شرعا إلاأننا لاننصح به.. ونطلب من

الأطراف المعنيه أن توثق زواجها شرعيا لما يحدث بسببه من المشاكل.. ولأن القانون لايعتبره زواجا رسميا، وعموما فإنه لايتم اللجوء إلى هذا النوع من الزواج إلا فى المناطق النائية والصحراوية حيث لاتحدث مشاكل من هذا الزواج.

إننى أرى انه إذا تزوجت المرأة عرفيا خوفا من سقوط معاش زوجها، أرى أنها مذنبة فى حق الدوله من ضياع المال.. لكن زواجها صحيح مادام تم فيه الاتفاق على مهر، وشهد به شاهدان.. وتم قبول وإيجاب من الطرفين.

ونحن فى مصر نتبع مذهب الامام أبى حنيفة.. وجميع المذاهب تشترط فى الزواج العرفى الإشهار إلا الامام أبو حنيفة الذى لايتضرر من السرية

عبد اللطيف حمزة

مفتى الديار المصريه السابق

روز اليوسف ١/ ١٠/ ١٩٨٤

الزواج السرى .. فاسد

الزواج السرى الذى يتم بحضور الرجل والمراه فقط ليس مشروعا.. وليس زواجا، لان من شروط صحة الزواج : العلانية وضرب الدفوف والشهود والولى كما جاء فى الحديث الصحيح عن رسول الله (ﷺ) : «لا نكاح إلا بولى وشاهدى عدل».. وقوله : «فرق مابين الحلال والحرام ضرب الدفوف». وقال: «اعلنوا هذاالنكاح واضربوا عليه بالدفوف».

ولاشك أن معنى الزواج لايستقيم بالسرية لأنه يقوم على المعاشرة الظاهرة، التى يحترمها الجميع وتقطع ألسنة الناس.. اما هذا النوع من الزواج السرى .. فهو عبث ويفتقد لأهم أسباب وجوده ليكون زواجا فاسدا.

وهو يختلف عن الزواج العرفى، حيث يفترض فيه أنه زواج معلن مستوفى لشروط الصحة، من الشهود والولى والعلانية ولهذا كان الزواج العرفى زواجا صحيحا يترتب عليه حل المعاشره ويثبت به النسب، غاية ماهنالك انه لاتثبت به الحقوق المالية لأى من الزوجين لأنها لاتثبت إلابوثيقة الزواج الرسمية.

أما الزواج المؤقت وهو الذى ينشأ بلفظ من الألفاظ التى يصح أن ينعقد بها عقد الزواج على الإشهاد عليه، غاية الامر ان الصيغة فيه تكون مؤقتة وصورته أن يقول رجل لمن يريد أن يتزوجها على هذا الوجه: تزوجتك لمدة يوم أو شهر أو سنة أو نحو ذلك فإن هذا الشرط يفسد العقد، إذ يخرجه عن مقاصد الشرع من الزواج الذى يشترط فيه الدوام والاستمرار وأن يكون كل منهما سكنا للآخر.

أما زواج المتعة فهو عقد لايراد به إلا مجرد الاستمتاع بفترة منصوص عليها فى العقد دون قصد الاعتبارات الاخرى وعقود الزواج والتى من أهمها التعامل ودوام العشرة وصورته: أن يقول الرجل للمرأة أعطيك كذا على أن أتمتع بك يوما أو شهراً أو سنة.. وهذا عقد باطل وإن حضره شهود ولا يترتب عليه اى حكم من احكام الزواج.

ويأخذ الزواج المؤقت حكم زواج المتعة فى انه عقد باطل حتى لو عقد بلفظ الزواج وسمى فيه مهر وأشهد عليه لان العبرة بالمقصود والمعانى

د. عبد الله مبروك النجار

استاذ بكلية الشريعة والقانون- الأزهر

الأهرام ٢٧/ ٥/ ١٩٨٨

عيوب الزواج الدائم

كان منزل آية الله شريعت مدارى مفتوحا أمام الناس. كان هناك حشد من الرجال من مختلف الفئات والاتجاهات فى الباحة الخارجية للمنزل عندما وصلنا أنا ووالدى إلى المنزل وجدنا شرطيين عند البوابة الخارجية يبدو أن «السافاك» (الشرطة السرية فى عهد الشاه)، وضعتهما لمراقبة نشاطات آية الله والابلاغ عن هوية زواره، أو لتفادى حصول اى نشاطات معادية للنظام، الأمر الذى كان شائعا جدا خلال صيف ١٩٧٨ قبل اندلاع الثورة بأشهر قليلة. بدا أن الشرطيين غافلان عما يجرى حولهما، وانهما لايرغبان فى منع اى كان من دخول المنزل أو الخروج من فضلا عن انزعاجهما من حرارة الصيف الشديدة. إن فكرة لقاء أعلى مرجع دينى فى ايران آنذاك قد أثارت حماستى وخوفى فى آن معا.

بعد أكثر من ثلاثين دقيقة، أدخلنا إلى مسكن آية الله، والذى كان متصلابالباحة

الأولى، بواسطة ممر أرضى ضيق ذى سقف منخفض. دخلنا أولاً إلى باحة ثانية أصغر وأجمل من الأولى، تتوسطها بركة صغيرة تظللها أشجار الرمان، وما إن جلسنا فى غرفة الضيوف، حتى دخل علينا آية الله وبعض المقربين منه، كان آيه الله شريعت مدارى، رجلا لطيفا ودمثا فى مطلع السبعينيات من العمر، ألقى التحية علىّ وعلىّ والذى وخلافا لآية الله بخفى- مرعشى، لم يتجنب النظر إلى مباشرة بدا مرتاحا وتبسم فى بعض الأحيان، بل إنه تفكه فى موضوع المتعة.

لقد اظهر معرفة عميقة بالجذور الجاهلية لزواج المتعة (الأمر الذى يفتقر إليه معظم الايرانيين)، وأشار إلى أن «زواج المتعه فى عهد الرسول، كان مختلفا عما كان يمارس أيام الجاهلية» ثم بدأ بوصف القواعد والإجراءات المعتمدة فى مؤسسة الزواج المؤقت، وعدد بالتفصيل أسباب شرعيتها :

أ- سمح الرسول بعقد زيجات المتعة بشروط سهلة عندما يكون الرجال بعيدين عن عائلاتهم، كى لاتنشأ «علاقات محرمة بين المقاتلين».

ب- هذه الزيجات لاتزعزع أخلاق ومبادىء المجموعة.

ج- تقى من الأمراض.

د - وأخيراً فإنها تشبع حاجات الرجال الجنسية وأدان إقدام الخليفة الثانى عمر بن الخطاب على تحريم زواج المتعة، وأكد أن هذا القرار غير شرعى وغير ملزم.

سألته إذا كان هدف المتعة إشباع الحاجات الجنسية بطريقة شرعية، فلماذا ميّزت الشريعة الاسلامية بين الرجال والنساء طالما أن الجنسين يمتلكان غريزة جنسية؟ لم يجب آيه الله على سؤالى مباشرة، لكنه شرح لى بأسلوبه البليغ كيف أن زواج المتعة فى جوهره جيد، وكيف أنه مفيد لأن «أى شىء يسهل حصول عمل مهم «أى إشباع الشهوة الجنسية وتفادى الزنا) هو أمر جيد.

مسألة أن زواج المتعة أمر جيد، ليست موضوع نقاش لكن أى شىء جيد، قد لايكون مفيدا لجميع الناس فى ظروف معينه». وأضاف ببلاغة : «على سبيل المثال: فإن الزواج الدائم الذى يعتبر مفيداً لجميع المجتمعات، قد لايكون ممكنا فى حالات معينه ربما يكون الشخص غير راغب فى عقد زواج دائم.

هذا الأمر ليست له أي علاقة بالقانون نفسه، فالقانون يقف بقوة في ساحته «ثم عطاني أمثلة أخرى مشابهة حول التبادل الاقتصادي والمقايضة اللذين يعتبران «جيدين ن حيث الجوهر» ولكنهما ليسا كذلك في «جميع الأوقات» ثم أشار إلى زواج المتعه اثلا: «قد يكون هناك شخص ليست لديه حاجات جنسية كبيرة، ولكن قد يكون هناك خص آخر يحتاج إلى امرأة او اثنين أوإلى عشرين، وقد تكون هناك نساء مستعدات جاراة الرجال في هذا الأمر. كل هذا ليس له علاقة بضعف القانون»، لقد شدد على أن لقانون جيد ومقبول فزاوج المتعة وسيله لمكافحة الفساد والانحطاط الأخلاقيين، ثم شدد جدداً على أنه «طبعا مهما يكن القانون جيدا ففي بعض الحالات ربما لايكون مفيدا جميع»

اعترض آية الله شريعت مداري على نشاطات الأشخاص الذي يشغلون المتعة مارسونها بكثرة، أولئك الذين يستغلون ثراءهم أو موقعهم لتمتيع بضع فتيات، ثم جرونهن بضعة أيام، وشدد مراراً على طابع «الحاجة الملحة» للمتعة، وعلى أنه لا يجب لجوء إليها، إلا «كدواء» عندما يكون المرء مريضا أو محتاجا. كما اعترض أيضا على جهة النظر القائلة بأن زواج المتعة استغلال للنساء. ودافع عن هذه المؤسسة مؤكدا أنها يدة للنساء بشكل خاص. وختم قائلا: إنه لولا شريعة الزواج المؤقت، لكانت اضطرت ساء المحتاجات إلى ممارسة الدعارة لإعالة أنفسهن.

اعترضت على قوله بأن القانون واضح ولايترك أي مجال للتلاعب أو استغلاله. جابني قائلا كما ذكرت سابقا-: السبب يعود إلى طابع «الحاجة الملحه» للمتعه فهو اء وليس طعاما. لكن بعض الناس افترضوا أنه طعام وهذا خطأ. ولهذا السبب يحمل ا النوع من الزواج وصمة دائمة. ثم رد على وجهة نظره كاتب روسي (لم يقو على كر اسمه)، ادعى ان المتعه هي دعارة شرعيه فأكد آية الله شريعت مداري أن هذا فهم طيء يعبر عن رأي الأجانب في المتعة وشدد على أن «المتعه هي نوع من أنواع الزواج، ع مختلف، نوع خفيف، زواج مؤقت».

ورداً على سؤال حول شبكات ترتيب الزيجات ودور «مرتبي الزيجات» قال: «لم ـ الأمر شائعا في أيامنا هذه، كما كان سابقا حتى إذا كان هناك (مرتبو الزيجات) فإنهم

غير مشهورين.. ثم علق على قول كاتب مصرى (لم يذكر اسمه ايضا)، قال: إن فى مدينة مشهد، جامع ترتاده النساء، وشيخ يعرفهن ويعرف بعض الرجال الذين يلجأون إليه طلبا لمساعدته، لعقد زواج متعة. على مايبدو فإن الكاتب المصرى، كان يشير إلى غوهر شاد الذى يحظى بنفس السمعة حتى الان، استهجن آية الله هذا الوضع مؤكدا ان هذه النشاطات لم تعد تمارس فى مديتى قم أو مشهد. وختم قائلا: «حتى لو كانت هناك مثل هذه النشاطات ، فإنها تمارس على انفراد».

« المصدر : ' شهلا حائرى ' »

أربعة رجال مع امرأة واحدة

الملا «إكس» رجل أسمر البشرة، فى بدايه الأربعينيات من العمر علمت بواسطة الشائعات التى يتناقلها جيرانه، أنه ذو حظوة عند النساء أى «دونجوان» محلى نوعا ما. كان مطلقا، واحتفظت زوجته السابقه برعاية ابنهما البالغ من العمر أربعة أعوام. كان يعيش وحيدا فى منزل كبير ذى حديقة فارسية تقليدية تبين لى فيما بعد، أنه من أكثر رجال الدين حيوية.

على غرار رجال الدين الآخرين، كان الملا «إكس» صريحا إلى حد المفاجأة فى الحديث عن الجنس، واعتبره «حقا طبيعيا» مضمونا للرجل كان متحمساً لمشاركة قناعاته معى. أجريت معه مقابلتين: الأولى فى منزله والثانيه فى مقر إقامتى وفى المرتين كان والدى حاضراً. حضوره منح بحثى الشرعية، وأظن أنه سمح للملا بالتحدث بصراحة ودونما خجل ولكن لسوء الحظ فشلت محاولاتى للقائه مجدداً، بسبب اغتيال الرئيس رجائى وبعض الأحداث السياسية المؤسفة.

بدأ بشرح قواعد زواج المتعة وإجراءاته، وعندما تأكد من حسن معرفتى بها، أجاب بصراحة عن أسئلتى. قال: إن له عشرين عاما من الخبرة فى هذا المجال، ووافق على إخبارى عن تجاربه وتجارب اشخاص آخرين يعرف عنهم أنهم عقدوا زيجات متعه. اعترف الملا «إكس» بأنه يعقد زيجات متعة باستمرار وقال: إن الكثيرين يمارسون هذه العادة، لكن عندما طلبت منه لاحقا، تقديمى إلى بعض الاشخاص الذين يمارسونها رفض وأبدى دهشته قائلا: «ماذا تريدين ان تعرفى من هؤلاء الأشخاص؟ انا أخبرك بكل

مانحتاجين لمعرفته لديَّ عشرون عاما من الخبرة. يغضب الناس إذا قال عنهم أحد: إنهم يمارسون المتعة، ولايرغبون فى اجراء مقابلات.

ردا على سؤال حول الأسباب التى تدفع الناس إلى ممارسه المتعة، كرر امامي المقوله الدينية -الثقافية بأن دافع المرأه مادى، فى حين أن دوافع الرجل جنسية، لكنه أشار فى مناسبة أخرى إلى أن لبعض النساء رغبات جنسية قد تكون أقوى من رغبات الرجل واعتبر ان هناك علاقة سببية بين المناخ والقوة الجنسية واكد أن «حجم وقوة» الرغبة والشهوة الجنسية، يرتبطان بالموقع الجغرافى على الكرة الارضية قال: «لأننا (أى الايرانيين) نعيش فى مناخ أشد حرارة من الذى يعيش فيه الأوروبيون. فلدينا رغبات وحاجات جنسية أكبر وأقوى» كان يؤمن باختلاف قوة الشهوة الجنسية داخل إيران أيضا. وأضاف «على سبيل المثال ، فإن الرشتيين (مكان فى شمال ايران). باردون جداً ولذلك لايهتمون بالجنس كثيراً لكنَ فى مدينة قم (المجاورة للصحراء)، ليس بإمكان أحد تجاهل هذه الحاجة الحيوانية».

يعمل الملا«إكس» مساعداً إدارياً لأحد آيات الله العظمى، ويتولى مسئوليات عديدة بما فى ذلك وظيفة المرشد أو الموجه للطالبات الجديدات فى المعاهد الدينية فى قم انطلاقا من معرفته بمشكلات النساء اللواتى يطلبن مشورته. حدد دوافع المرأة لعقد زواج المتعة على النحو التالى: «اشباع الحاجات الجنسية، الحوز المادى، العقد النفسية، وحسد الآخرين على ثروتهم أو جمالهم. لقد شدد كثيراً على دور الأهل المحافظين والجهله فى خلق او تفاقم مشكلات اولادهم وبناتهم على وجه الخصوص. واكد أن سلوك بعض الآباء أو الأشقياء يتميز بخشونة لالزوم لها مع بناتهن أو شقيقاتهن ويحرمونهن (وفى بعض الأحيان يحرمون الأبناء أيضا) من الحقوق الفردية وحسب رأيه فإن العازبات هن الأضعف من بين جميع الفئات ويتعرضن لمختلف أنواع القيود والحرمان والذل، على أيدى آبائهن وأقاربهن، لكنه قال: إنه من قبل ثورة ١٩٧٩ لم يكن عدد الفتيات العذارى (باستثناء الفتيات اللواتى نشأن فى ظل زوجه أب) اللواتى يمارسن المتعه يضاهى عدد اللواتي يمارسن من غير العذارى، أثناء إجراء المقابلة، تلقى اتصالات هاتفية من نساء يطلبن مشورته، وحضرت شابة إلى المنزل، لكنه حرضها على أن تخرج بسبب وجودنا.

يستقى الملا«إكس» بعض معلوماته الحميمة والمباشرة، من كونه مرشداً للطلاب فى مدينة قم. ووفقا لمعلوماته، كانت هناك خمسمائه طالبة فى قم خلال العام١٩٨١-١٩٨٢

يدرسن على أيدي آيات الله ويؤكد أنه منذ ثورة العام ١٩٧٩، ارتفع عدد العذارى اللواتي يمارسن المتعة، وأن بعضهن يعقد عدة زيجات متعة أثناء دراستهن في قم، وأضاف: «من أصل خمسمائة طالبة في قم، عقدت أكثر من مائتين منهن، زواج متعة مع أحد الأساتذة أو مع أحد زملائها من الطلاب» سألته: أين يسكن الزوجان المؤقتان أثناء فترة زواجهما؟ فأجاب: «حيث يستطيعان، وفي منزل الرجل غالباً» على غرار الكثير من رجال الدين الذين أجريت معهم مقابلات، شدد الملا «إكس» على الثواب الديني لزواج المتعة، واكد على منافع زواج المتعة، وتفوقه على الشكل الغربي للعلاقات بين الجنسين باسم «الحب الحر» والذي يعتبره معادلاً للزنا».

ثم عرض حالة شابة عقدت زواج متعة مع أحد أساتذتها، من دون علم والديها، كانا يلتقيان في منزل الملا «إكس» وكلما زارت أهلها في طهران كانوا يعرضون عليها شابا ملائما للزواج، لكنها ترفض جميع العروض، فخشي الملا «إكس» علي سلامتها في حال اكتشاف والدها أمر زواجها المؤقت السري وأضاف «آخر مرة طلبا فيها استعمال منزلي، رفضت» وأشار بسبابته إلى عنقه قائلا «لا أريد مواجهة أب غاضب» وعلى الرغم من تأكيده مراراً أن العديد من هؤلاء النساء مارسن زواج المتعة مراراً، فإنه رفض الادلاء بأي تفاصيل حول زيجات المتعة بين الأساتذة والطالبات وعندما طلبت منه تقديمي إلى بعض الطالبات تردد قليلا، ثم قال: إنهن سيغضبن في حال كشف هوياتهن.

أبدى الكثير من الناس، مثل هذا التردد في كشف هوية الأشخاص الذين يمارسون المتعة، لكن التردد كان أكبر عندما يتعلق الأمر برجال دين على المستوى النظري البحت، كانوا يستفيضون في تأكيد شرعية زواج المتعة والثواب الديني لممارسيها، لكن عند الانتقال إلى المستوى العملي الفردي كانوا يصبحون مراوغين يترددون في الحديث عن تجاربهم او في تقديمي إلى اشخاص يمارسون المتعة كانوا متكتمين وبدا أنهم يتبنون النظرة الثقافية السلبية إلى زواج المتعة، هذه الازدواجية كانت أشد وضوحا خلال عملي الميداني عام ١٩٧٨.

عندما سألت «إكس» عن سبب هذه الازدواجية في الموقف الاخلاقي من المتعة قال: «هذا يعود إلى سياسات نظام آل بهلوي الذي شجع العلاقات الحرة بين المرأة والرجل واعتبرها تقدمية، لكنه حارب هذه العادة الاسلامية، معتبراً أنها محافظة ومسيئة إلى

النساء» ثم شدد على أن «المشكله لاتكمن فى القوانين الاسلاميه، وانما فى هذه السياسات المنحطة»

صحيح أن نظرة آل بهلوى إلى زواج المتعة، كانت سلبية، على الرغم من أنه لم يقدم على تحريمها، ولكنه الصحيح أيضا هو أنه على الرغم من دعم النظام الاسلامى لهذه العادة، فإنه مايزال الكثيرون يرغبون فى عدم إفشاء أمر ممارستهم زواج المتعة وبصرف النظر عن مدى صحه موقف «الملا إكس» فى إلقاء تبعة الأمر على سياسات نظام آل بهلوى، إلا أنه أغفل التميز الرئيسى الذى يقوم به بين البعدين الخاص والعام للمتعة، فقد تقلبت السياسات العامة حيال القيمه الأخلاقية والاحترام العام للزواج المؤقت فى ايران ، بحدة بين نظام وآخر.

ونتيجة ذلك انقسم الرأى العام حيال مدى ملاءمة هذه المؤسسة لأخلاق المجتمع ومدى استقامة الذين يمارسون هذه العادة لذلك فالمشكله تعود حسب رأيه، إلى اختلاط النطاق الخاص بالعام ، من خلال إعلان وشيوع نبأ نشاط خاص، فكل شىء يكون على مايرام، طالما بقى زواج المتعة سريا أو شبه سري، لكن ما إن يصبح النبأ شائعا حتى يستعمله الناس لأغراض مشبوهة.

لم يخف «الملا إكس» أمر زيجاته المؤقته وذكر أنه فى احدى المرات، اقتربت منه إمرأه داخل المزار وطلبت منه ان يجرى لها استخارة قرآنية، ثم طلبت منه عقد زواج متعة لأن الاستخارة اشارت إلى أن فألها سيكون حسناً فى حال عقد زواج متعة، على مايبدو، فاستجاب لطلبها وعقد زواج متعة لمدة ساعة واحدة، واتفقا على عشرين تومانا كمهر فى يوم آخر، اقتربت منه امرأه وطلبت منه أن يعقد زواج متعة مع ابنتها العذراء لمدة ليلة واحدة مقابل خمسين تومانا كمهر. يقول «الملا إكس» إنه فى الحالتين كانت المرأتان بحاجة إلى المال ويضيف أنه في المقابل: هناك حالات تبادر المرأة إلى طلب عقد زواج المتعة بسبب إعجابها بالرجل، يقول «الملا إكس» : «تفصح نساء عديدات عن رغبتهن مباشره أمام الرجل الوسيم الشاب» ويؤكد ان هؤلاء النسوة يلاحقن الرجل إما مباشرة او بطريقة غير مباشرة بواسطة الرسائل أو الوسطاء وخلافا للاعتقاد الشعبي الشائع يرى ان هؤلاء الشبان أهدف من النساء إذ من السهل إغراؤهم للخروج عن الصراط المستقيم».

أى انه من الصعب على الرجل أن يرفض عروض المرأه وقد وجدت صدى لآرائه هذه خلال المقابلات التى أجريتها مع رجال آخرين.

خلال لقائنا الثانى كاد الملا«إكس» يناقض نفسه تماما، من خلال تأكيده أن الرجل يقوم غالبا بالخطوة الأولى عندما سألته عما إذا كانت المرأة تبادر ايضا..؟! أجاب: «اولئك النساء اللواتى يأتين ويطلبن إجراء استخارة لهن، هن فى الواقع عاهرات، لكن اللواتى يموهن نشاطاتهن بذريعة ممارسة زواج المتعة على حد تعبيره وبالنسبة إلى هؤلاء النسوة فلا فرق بين رجل وآخر وهن لا يقمن أشهر العدة على النحو المطلوب.. أضاف أيضا: «هذا النوع من زيجات المتعه نجده فى الفنادق والحانات (المحيطه بالمزارات أو الموجوده فى المدن) حيث يعرف صاحب الفندق عدة نساء، يقوم بتقديمهن إلى النزلاء الباحثين عن امرأه». فى المقابل، يؤكد أن هناك نساء يمارسن المتعه «لإرضاء الله فقط ومن أجل نيل الثواب» ويضيف قائلا: «يمارسنها لعصيان أمر عمر (الخليفة الثانى). القاضى بتحريم المتعه ولارضاء الله».

وبتقديره فإن « ثلاثة فى المائة فقط من النساء يمارسن المتعة لإرضاء الله فى حين تتراوح دوافع الأخريات بين القطبين اللذين أشار إليهما.

وردا على سؤال حول فئات الرجال الذين يمارسون المتعة بكثرة أجاب قائلا: «كلهم يمارسونها، كل من معه المال اللازم ولديه الرغبه يمارسها، لكن رجال الدين يتلقون اللوم وحدهم».

سألته عن سبب شيوع الاعتقاد الشعبى بأن رجال الدين يواظبون على عقد زواج المتعة؟

فقال من دون مناقشه السؤال: «ربما يعود السبب إلى أنهم أكثر تدينا وإطلاعا على الشريعة»

سألت الملا«إكس» عما إذا كانت هناك شبكات من الأشخاص الذين يعملون كوسطاء او «مرتبى زيجات» أى من يعرف الأشخاص على بعضهم؟ على الرغم من اعترافه بأن «مرتبى الزيجات» يعملون كوسطاء فى اغلب الأحيان فإنه تهرب من الاستجابة لطلبى بتقديمى إلى احدهم، لكنه اشار علىّ بزيارة المؤسستين الأكبر شهرة فى ايران أى «مؤسسة الشهيرة ومؤسسة الزواج» كانت هاتان المؤسستان مزدهرتين فى ظل النظام

الاسلامى ولكل منهما فروع فى مختلف المدن الايرانية الرئيسية، أما بالنسبة إلى «مرتبى الزيجات» الذين يعملون بمفردهم فقد قدم لى ملاحظة ذكية قائلا: «إن لكل حلقة او جماعة مرتبى زيجات خاصين أى أن للتجار مرتبى زيجات خاصة بهم وكذلك لرجال الدين والفقراء وغيرهم، لكنه شدد على أن « الفئات الاجتماعية العليا لاتحتاج إلى مرتبى الزيجات، فهؤلاء الأشخاص لايودعون مرتبى الزيجات أسرارهم».

كرر الملا «إكس» وجهة النظر الشيعية الرسمية حول زواج المتعة مشدداً بصورة خاصة على تلاؤم الزواج المؤقت مع الشريعة الإسلامية وأيديولوجيتها التقدمية «الاسلام اعترف بأهمية الرغبات الجنسية وأوجد زواج المتعه لتلبية هذه الحاجة الحيوانيه» كرر تصريحه هذا مرات عدة خلال مقابلتنا مركزاً على عدم قدرة الرجل والمرأة على ضبط انفسهما فى حضور الآخر اكثر من ذلك، اكد أن لدى الإسلام أجوبه على جميع المشكلات الانسانية ، ماضيا وحاضراً ومستقبلاً وشدد على أن «الإسلام اوجد أفضل طريقة لتلبية الرغبات الجنسية» ولتدعيم موقفه هذاشرح كيف يستطيع أربعة رجال عقد زيجات متعه متاليةمع امرأة واحدة فى فترة زمنية قصيرة نسبيا.

« المصدر : شهلا حائرى »

توثيق الزواج العرفى

أصبح الزواج (العرفى) سيء السمعة!! بل وصل سوء السمعة إلى حد تحريمه كما جاء على ألسنة الكثيرين من المتحدثين فى أجهزة الإعلام، حتى وقر فى أذهان الكثيرين أيضا، من الشباب، أنه زواج آثم.. ومحرم!!

ولست أعرف، كيف يمكن- بهذه البساطة- تحريم ما أحله الله؟!وكيف يمكن خلع صفة الحلال على مايقرره المشرعون البشر، وصفة الحرام على ما أحله الله؟! ولا أعرف، منذ بدء الإسلام، متى كان من شروط الزواج، مأذون ودفاتر وتوقيعات وخاتم النسر والصقر، والغراب بالمرة ؟!

ولست أعرف إطلاقا، كيف يكون الزواج العرفى منطويا على مخاطر، ويكون الزواج على يد (الحكومة) منطويا على سعادة لا حدود لها؟! أعرف فقط أن التفاهم والتوافق والحب بين رجل وامرأة بشهادة شهود، هو المحور الشرعى والحقيقى للزواج، كما شرعه الله. أما العرفى والرسمى والبين بين، فإن هى إلا أسماء سميتموها!!

فأين الحقيقة؟! الحقيقة هي ضالة المؤمن، يبحث عنها حتى يجدها، ولاأدعى أننى أقول حقيقة مطلقة، إنما أستمد تصورى للحقيقة من القرآن والسنة والتاريخ.. وللمعترضين أن يتفضلوا.. فنحن نريد أن نوضح وألا نبهم على الشباب أمرا من أمور دينهم ودنياهم!!

والحقيقة التى لاتقبل الجدال، هى أن (المأذون) اختراع من اختراعات القرن العشرين، لم يكن موجودا قبل ذلك!!

إن الركن الحقيقى للزواج، هو رضا الطرفين، وتوافق إرادتهما فى الارتباط أى أن عقد الزواج- كسائر العقود- يتطلب إيجابا وقبولا بين الطرفين، دون اشتراط كتابته.

وشرط الكتابة جاء فى القرآن الكريم، خاصا بالديون ﴿.. إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ..﴾.. لكنه لم يرد بشأن الزواج، إنما اشترط أن يكون الإيجاب والقبول، بألفاظ تؤدى الى المعنى الذى يقصده الطرفان. ويقول الفقيه الشيخ سيد سابق فى المجلد الثانى من موسوعته الكبرى (فقه السنة): إن شروط عقد الزواج هى الشروط التى تتوقف عليها صحته، بحيث إذا وجدت، يعتبر عقد الزواج موجودا شرعا، وتثبت له جميع الأحكام والحقوق المترتبة عليه. وهذه الشروط تنحصر فى شرطين:

الشرط الأول: حل المرأة للتزوج بالرجل. أى ألا تكون محرمة عليه.

الشرط الثانى: الإشهاد على الزواج.

وقد ذهب جمهور الفقهاء، إلى أن الزواج لا ينعقد إلا ببينة، ولاينعقد حتى يكون الشهود حضورا حالة العقد. وفى صفحة ٥٦ من هذا المجلد قال الشيخ سيد سابق: إن مذهب مالك وأصحابه، هو أن الشهادة على النكاح ليست بفرض ويكفى فى ذلك، شهرته والإعلان به، وقال الشيخ فى نفس الصفحة: «وإذا شهد الشهود وأوصاهم المتعاقدان بكتمان العقد وعدم إذاعته، كان العقد صحيحا»، وقال يزيد بن هارون: أمر الله تعالى بالإشهاد فى البيع دون النكاح، (فاشترط أصحاب الرأى الشهادة للنكاح، ولم يشترطوها للبيع)، وهناك آراء متباينة ومختلفة حول هذا الموضوع، لكنى أميل إلى ضرورة الشهادة وعدم التوصية بكتمانها، حتى تتحقق الحكمة من الإشهاد، وهى الإعلان للكافة.

ولقد كان الزواج منذ بدء الإسلام، غير خاضع لشروط الكتابة ولا لشروط الشهر الرسمى بالتوثيق حتى تم إصدار لائحتى المحاكم الشرعية فى عامى ١٨٩٧، ١٩١٠، وجاء فيهما «.. أن لولى الأمر أن يمنع قضاته عن سماع بعض الدعاوى، وأن يقيد

السماع بما يراه من القيود تبعا لأحوال الزمان وحاجة الناس، وصيانة للحقوق من العبث والضياع.. إلا أن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج- وهو أساس رابطة الأسرة- لايزال فى حاجة إلى الصيانة والاحتياط فى أمره. فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة، ثم يجحده أحدهما ويعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء.

وقد يدعى الزوجية، بعض ذوى الأغراض، زورا وبهتانا أو نكاية وتشهيرا أو ابتغاء غرض آخر، اعتمادا على سهولة إثباتها، خصوصا أن الفقه يجيز الشهادة بالتسامع فى الزواج.. وماكان لشىء من ذلك أن يقع، لو أثبت هذا العقد دائما بوثيقة رسمية، كما فى عقود الرهن وحجج الأوقاف، وهى أقل شأنا منه وهو أعظم خطرا منها. فحملا للناس على ذلك، وإظهارا لشرف هذا العقد، وحفظا من الجحود والإنكار، ومنعا لهذه المفاسد العديدة، واحتراما لروابط الأسرة، نصت الفقرة الرابعة فى المادة (٩٩) من لائحة الاجراءات الشرعية الصادرة بالمرسوم رقم ٧٨ لسنه ١٩٣١ على أنه «.. لاتسمع عند الإنكار، دعوى الزوجية أو الإقرار بها، إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية، فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنه ١٩٣١م.

إن مسألة الزواج العرفى إذن، لاتندرج تحت باب الحرام أو الحلال. إنما تندرج- وعلى وجه الدقة- تحت باب (صيانة الحقوق) وفرق كبير جدا بين الحرام وبين التفريط فى الحقوق. أى أن الزواج العرفى الذى أخذ اسما مقابلا للزواج الرسمى، كان هو (الزواج) دون وصف أو تخصيص. فهو بأركانه وشروطه، الأصل الشرعى، للعلاقة بين الرجل والمرأة.

ومثل هذا الزواج ليس حراما على الإطلاق، ولاأعرف كيف هان على من ينادون بتحريمه أن يعدلوا وأن يغيروا فيما أحله الله. وكيف غاب عنهم أن الرسول تزوج به وكذلك الصحابة والخلفاء وسائر المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها حتى القرن العشرين!!

أريد أن أقول: إن أمانة الكلمة تقتضى أن يبين المتكلمون فوائد التوثيق لعقد الزواج، ومضاره فى العقد العرفى. وكل نفس بما كسبت رهينة!! بل إنه إذا كان شهر الزواج بعقد رسمى، قد تقرر لدفع مفاسد واضحة لا ننكرها، فإن الزواج العرفى فى حالات نعرفها جميعا، مطلوب أيضا، لدفع مفاسد واضحة لاننكرها. بل كثيرا ما يكون الزواج العرفى حلا مثاليا لمشكلة ما.

وأريد أن أسأل: هل من الأفضل أن تشيع العلاقات غير المشروعة والمحرمة دينيا، أم نعالج ذلك بالزواج العرفي إذا كانت له أسبابه؟! كل ماهو مطلوب وضروري، في تصوري، أن يضع الطرفان في اعتبارهما، عنصر الأمان لمستقبل كل منهما. إن الفتاة عليها أن تعلم أنها إن تزوجت عرفيا، فلن تستطيع أن تطلب نفقة زوجية، ولانفقة عدة ولانفقة متعة، والرجل عليه أن يعلم أن الزواج العرفي، لن يتيح له طلب زوجته في الطاعة ولا مقاضاتها أمام المحاكم، إنما الحق الوحيد المتاح أمام الزوجين هو حق التداعي لإثبات النسب. فالمسألة هنا لاتتعلق بشخصين فقط، تراضيا على زواج عرفي، إنما تتعلق بحق إنسان آخر لم يكن طرفا في هذا التعاقد وهو الأبناء. ومن أجل ذلك، ارتأى الشرع- على حق - أن هؤلاء الأبناء لايمكن أن يكونوا في حكم اللقطاء، أو في حكم المولودين سفاحا.. إنما هم أبناء لشخصين، تزوجا زواجا شرعيا، وإن لم يكن قانونيا وعلى النحو الذي رسمه القانون.

لقد تغير الزمان في شكله وفي جوهره.. تغيرت مضامين الأشياء جميعا، حتى لقد أصبح الكثير من القيم والمفاهيم عكس ما كان!! لكن سنة الله في خلقه أن زمانا لايفضل زمانا آخر، وأن الشر والخير، ندان موجودان منذ خلق آدم وحواء.. ومنذ قتل قابيل أخاه هابيل والمدهش أننا في زماننا هذا، نؤكد- ونظن- أن الزمن الماضي، كان الأحسن وأن زماننا هو الأسوأ، ولكن الأكثر إدهاشا واستغرابا، أن لكل زمان ساخطين عليه، متباكين على الأيام الخوالي!! وعبر كل التاريخ، نجد التغني بالماضي ولعن الحاضر والتشاؤم من المستقبل. ونظرة بسيطة- مثلا- الى الأفلام السينمائية القديمة التي أنتجت منذ خمسين سنة، نجد من يقول من الممثلين (فين أيام زمان.. الدنيا مبقاش فيها أمان)!!

ونحن نقول عن زمان هؤلاء الممثلين منذ خمسين سنة نفس العبارة، وأن زمانهم كان أحسن من زمننا! وفي كل رجوع تاريخي للخلف، سنجد هذا الصراخ وتلك الشكوى.

لذلك فإن توثيق عقد الزواج، لحماية الفتاة مثلا، لم يعد هو العاصم من الزلل والواقي من الفشل!! لم يعد (القانون) صاحب سطوة، ولا قوة، ولاردع. فكثيرا ما تنتهك هذه العقود الرسمية الموثقة أبشع انتهاك وكثيرا ماتنتهك حقوق المرأة أبشع انتهاك ! وليس أدل على ذلك من أن امثل هذا العقد قد تحول- بغرابة- الى وثيقة سجن للمرأة، دونها خرط القتاد لا تستطيع منها فكاكا ولافرارا إلا بشق الأنفس.. وكان (الرجل)

المشرع قد وضع صيغته الرسمية، لا ليحمى المرأة، ولكن ليصدر عليها حكما ظالما بالبقاء فى بيت زوجية، تراه سجنا أو ليمانا أو أن الموت أفضل منه!!

أريد أن أقول: إن العقد (الرسمى) لم يحم المرأة .. إنما وفر الحماية للرجل.. وانقلب مفهوم الزواج من السكن والمودة والرحمة، الى «التأديب والتهذيب والإصلاح»، شعار السجون والمعتقلات!! وإلا فبماذا نفسر، استخدام (الوثيقة) من قبل الرجل، لجرجرة المرأة الى بيت الزوجية، أو لحرمانها من حقوقها المالية لمجرد أنها لم تعد تطيق العيش معه؟! لصالح من إذن هذه الوثيقة؟!.. ثم بماذا نفسر، عذاب المرأة وانسحاقها وبهدلتها في المحاكم، للحصول على إذن بالتحرر من هذه الوثيقة(؟!)

إن الحصول على (عفو) عن السجين ، أسهل ألف مرة، من حصول المرأة على حكم بالطلاق.. أو التحرير!! فهل كانت وثيقة الزواج- حقا وصدقا- حاميا للمرأة، مانعا من الإضرار بها، أم أنها استبدلت ضررا بضرر وعذابا بعذاب؟!

إن أمور الزواج ليست فى بساطة التفكير (الرجالى) فقط.. وليس من العدل ولامن الإنسانية، أن ينفرد الرجل بتقنين حقوق وواجبات المرأة الزوجة!! فمادمنا نشرع لنحمى المرأة، أليس من الفطنة وحسن الإدراك أن تشاركنا المرأة بالرأى؟!

إن الذين يحرمون ما أحله الله، من زواج بالتراضى والشهود، لايدركون، أنهم فى واقع الأمر، يكبلون المرأة بالحديد ويلوحون لها بالنار!!

ويا أيها العقد (الموثق).. كم بك ترتكب الآثام!!

المصدر : د. محمد إسماعيل على

الأهرام ٩٦/٩/٢١

هنا إنتهى هذا الفصل، وانتهت معه الفتاوى والآراء المتأرجحة بين التحريم والإباحة.. وهى نهاية معبرة تمامًا عن موضوع الكتاب بأكمله، حيث تجد المؤسسة البديلة للزواج من يساندها وتجد من يحاربها.. وحيث سيبقى الأمر معلقًا فترة طويلة.. إلى أن تحسم المجتمعات الإسلامية موقفها من الدعارة الحلال..

تم بحمد الله

المحتوى